



الرئيس المشارك: الحاج عمر بونغو أوندمبا ..... (رئيس الجمهورية الغابونية)  
الرئيس المشارك: السيد غوران بيرسن ..... (رئيس وزراء مملكة السويد)

والعملية التي بدأت في مونتيري وفرت إطارا لاستكشاف  
السبل والوسائل لتعبئة الموارد المالية الضرورية للتنمية.

والمواقع أن الموارد المخصصة لتمويل التنمية لا تزال  
بعيدة جدا عن الحد الأدنى اللازم، وهذا يعرض لخطر شديد  
الوفاء بالالتزامات التي قطعت قبل ثلاث سنوات. لذلك  
السبب يسرني أن أرحب بقرارات مجموعة الثمانية بإلغاء  
ديون ١٨ بلدا ناميا، وأرحب أيضا بالخطوات التي اتخذها  
الاتحاد الأوروبي لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. والقرار  
التاريخي الذي اتخذته رؤساء الدول والحكومات في  
حزيران/يونيه المنصرم في الدوحة بإنشاء صندوق للتنمية نابغ  
من الزخم نفسه. وينبغي تشجيع جميع المبادرات الأخرى  
التي تسعى إلى توفير الموارد واتخاذ تدابير تجارية أكثر إنصافا  
في سياق جولة الدوحة، بما في ذلك جميع المبادرات الرامية  
إلى إيجاد موارد جديدة لتمويل التنمية. وفي هذا السياق، من  
الأساسي ضمان المزيد من الاتساق بين مختلف النظم المالية  
والنقدية والتجارية الدولية. وفي الواقع، فإن المجتمع الدولي  
يتحمل المسؤولية عن بذل جهود لإنشاء نظام تجاري متعدد

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

### الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة: الاجتماع المنفصل المعني بتمويل التنمية

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تبدأ  
الجمعية العامة الآن اجتماعها المنفصل المعني بتمويل التنمية،  
الذي يعقد وفقا لقرار الجمعية ٢٩١/٥٩ المؤرخ  
١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، في إطار البند ٥٣ من جدول  
الأعمال المؤقت.

تذكر الجمعية أنه أجري، برعاية الأمم المتحدة،  
الحوار الثاني الرفيع المستوى عن تمويل التنمية هنا في نيويورك  
بتاريخ ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وكان الهدف منه  
استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري ومناقشة سبل ضمان  
تنفيذه التام.

لذا فإن هذا الاجتماع عن تمويل التنمية، الذي  
ينعقد لمتابعة الاجتماع السابق، يكتسي أهمية خاصة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي  
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع  
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر  
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وتم الاضطلاع بمبادرات هامة في الفترة المؤدية إلى عقد هذه الجلسة. وبلغت خمسة بلدان هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وأعتز بأن أعلن أن السويد ستصل، في ظرف شهرين قليلة، إلى تخصيص نسبة واحد في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وقد وضع الاتحاد الأوروبي جدولاً زمنياً ثابتاً لبلوغ نسبة ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.

وتشكل مبادرات مجموعة الثمانية بشأن تخفيف عبء الديون وبشأن أفريقيا إسهامات هامة. ويجري تطوير أشكال مبتكرة للتمويل بغية استكمال الزيادات في المساعدة الإنمائية الرسمية. ولا بد أن يرافق الجهود الرامية إلى زيادة مبالغ المعونة اتخاذ تدابير لزيادة نوعيتها. وفي إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تم الاتفاق على اتخاذ عدد من التدابير التي ستؤدي إلى تحسين فعالية المعونة وتعزيز ملكية المتلقين للمعونة. وينبغي أن تعمل جميع البلدان بشأن تنفيذ تلك الالتزامات بحلول عام ٢٠١٠.

وثمة مجالات أخرى للسياسات العامة، بما في ذلك التجارة والزراعة، تؤثر تأثيراً كبيراً على التنمية العالمية. وتشكل كفاءة تماسك السياسات العامة مسؤولية رئيسية للحكومات. واستلهمت حكومتي بالذات ذلك الأمر لكي تعتمد سياسة جديدة يجب على الحكومة وفقاً لها أن تعمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة والمنصفة في جميع الميادين. وقطع الاتحاد الأوروبي التزاماً مماثلاً.

وفي مونتريري عام ٢٠٠٢، توصلنا إلى توافق جديد في الآراء على التعاون الإنمائي الدولي. وتحمل البلدان النامية المسؤولية الرئيسية عن تنميتها بالذات. وبغية تحقيق التنمية المستدامة والمنصفة، لا بد من إنجاز عدد من الأمور هي: احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون؛ وإنشاء مؤسسات ديمقراطية قوية؛ والاستثمار في تمكين النساء والفتيات؛ وتهيئة

الأطراف يكون أكثر انفتاحاً وعدلاً ومواتاة للتنمية. ويحدوني الأمل أن تنجح جميع تلك الإجراءات وأن تساعدنا على بلوغ الأهداف التي توصلنا جميعاً إلى اتفاق بشأنها.

أعطي الكلمة لدولة السيد غوران بيرسون، رئيس وزراء السويد، الرئيس المشارك للاجتماع العام الرفيع المستوى.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):**

إن التنمية والسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان أمور وثيقة الصلة بعضها ببعض. وهي معاً تهيئ الشروط المسبقة لحياة كريمة. ولن يكفي أي واحد منها بمفرده للتصدي للفقير أو لتهيئة ظروف معيشية طيبة في جميع أرجاء العالم. والفقير على الصعيد العالمي مسؤولية أخلاقية مشتركة. ويمثل الفقر أحد التهديدات الرئيسية التي تواجه البشرية. وخلال هذه الجلسة اليوم، أتوقع أن نؤكد من جديد على الاعتراف بأن الفقر يشكل تحدياً مشتركاً، يقتضي عملاً من جميع الأطراف. وخلال مؤتمر قمة الألفية، حدد قادة العالم عدداً من المهام الرامية إلى تخفيض الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ودأبت الأهداف الإنمائية للألفية على أن تكون مفيدة في زيادة التأييد العام لمسائل التنمية وفي تركيز الجهود الدولية على إحراز نتائج يمكن قياسها.

وخلال الأعوام الخمسة الماضية، تم إحراز تقدم مثير للإعجاب في العديد من المجالات. ولكن هذا التقدم كان بطيئاً جداً في مجالات أخرى. والتقدم المحرز كان متفاوتاً بين البلدان وداخلها. وتبقى أفريقيا منطقة تستدعي قلقاً بالغاً، ولكن هناك مناطق أخرى في العالم متخلفة أيضاً. وفي هذا الوقت، فإن التقدم المحرز في البلدان الجيدة الأداء لا يفيد سوى القلة. وتحقيق معدل كبير لا يترجم بالضرورة إلى ازدهار للأشد فقراً. ولذلك لا بد لنا أن نجدد تعهداتنا وأن نكثف جهودنا إذا أردنا أن نفي بالتزاماتنا.

فوكس، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة، رئيس وفد البلد المضيف للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

**الرئيس فوكس** (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن

أعرب عن تعازي المكسيك الصادقة لشعب الولايات المتحدة وحكومتها على الخسارة المأساوية في الأرواح والضرر المادي اللذين أحققهما إعصار كاترينا. ويظهر لنا سخاء مختلف هذه الشعوب أن التضامن والتعاون يحتلان موقعا مركزيا في العلاقات الدولية. وبناء عليه، تتضافر المكسيك مع البلدان الأخرى في تقديم كل ما أمكن من مساعدات إلى شعب الولايات المتحدة.

في عام ١٩٤٥، قرر العالم الذي كان خارجا من حالة مروعة أن ينشئ منظمة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وهكذا نشأت الأمم المتحدة قبل ٦٠ عاما، حيث أسست لكي تسوي الدول خلافاتها سلميا ولكي تتفق على إجراءات مشتركة من أجل التصدي للمشاكل الخطيرة للبشرية. واليوم، علينا أن نرتقي بمنظمتنا إلى مرتبة أعلى تمكننا من التصدي لتحديات مثل الجوع، والفقر، وانتهاكات حقوق الإنسان، والإرهاب الذي يهدد أمننا، وتمكننا من التغلب على تلك التحديات.

إننا نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في الساعات القليلة الماضية بشأن إصلاح المنظمة. ونشيد بالأهمية التي أوليت لموضوعي التنمية البشرية وتمويل التنمية. فتلک نقطة انطلاق جيدة. ولكن ما زالت أمامنا تحديات عديدة. فلتكن لدينا أمم متحدة قوية وفعالة - أمم متحدة للقرن الحادي والعشرين. وينبغي أن ندرج في المناقشات المقبلة، ضمن أمور أخرى، انتشار الأسلحة النووية وتخفيضها. دعونا نحرز تقدما في تشكيل مجلس أمن متجدد؛ ودعونا نتحرك معا في الاتجاه السليم؛ ودعونا نفرض جداول زمنية ومواعيد والتزامات من أجل عالم أفضل.

بيئة مساعدة للمشاريع التجارية الخاصة والاستثمار الأجنبي؛ واتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الفساد؛ والشفافية؛ والحكم الرشيد.

ونحن، قادة العالم، نحظى بالوسائل اللازمة لصياغة المستقبل. كما أننا نتحمل مسؤولية تجاه جميع مواطني العالم. والتوقعات عالية. فلنتصدّ للتحدي، وليتمثل تراثنا في القضاء على الفقر.

أود أن انتقل الآن إلى بعض المسائل التنظيمية المتعلقة بإدارة الجلسة.

بالانتقال أولا إلى طول البيانات، فإنني أحث المتكلمين بشدة على أن يقصروا بياناتهم على ثلاث دقائق، بغية إتاحة الفرصة لیتكلم جميع المسجلين في قائمة هذه الجلسة، مع مراعاة أنه يتعين علينا أن نستكمل القائمة قبل الساعة ١٣/٠٠ اليوم.

وبغية مساعدة المتكلمين على الاستفادة من وقتهم، تم تركيب جهاز إضاءة في منصة المتكلمين يعمل على النحو التالي. يشتعل الضوء الأخضر عندما يبدأ المتكلم تلاوة بيانه؛ ثم يشتعل الضوء البرتقالي قبل انتهاء الدقائق الثلاث بثلاثين ثانية، ويشتعل الضوء الأحمر عند انقضاء مدة الدقائق الثلاث.

وبغية تفادي مقاطعة المتكلمين أود، بالنسبة إلى المتكلمين الذين يرغبون في الإعراب عن التهاني، أن أطلب تعاون الممثلين في البقاء في مقاعدهم بعد الإدلاء ببيان. وفي هذا الصدد، أود أن أدعو المتكلمين إلى الخروج، بعد الإدلاء ببياناتهم، من قاعة الجمعية العامة عبر الغرفة GA-200، التي تقع خلف المنصة، قبل العودة إلى مقاعدهم.

**الخطب في مناسبة الاجتماع العام الرفيع المستوى**

**الرئيس المشارك (السويد)** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب من فخامة السيد فيسنتي

وينجم عنه عدم الاستقرار، وصراعات لا تعرف حدودا، وتهديدات للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومن ثم، علينا أن نتقبل الضرورة الملحة لضمان أن تثمر في أقرب وقت ممكن آليات التعاون الإنمائي المحددة في مونتيري.

ومن المشجع أن بعض البلدان المتقدمة النمو تفي بهدف تخصيص ٧,٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية، وأن بلدانا أخرى حددت جداول زمنية دقيقة لبلوغ ذلك الهدف. ولكن يجب أن نكون واضحين وصرحاء جدا في التأكيد على أنه، حتى إذا بلغنا ذلك الهدف الهام - ولا بد أن نطالب أنفسنا ببلوغه - لن يضمن ذلك استئصال الفقر في العالم. إذ لا بد أن نفعل أكثر من ذلك - بل أكثر بكثير.

وهناك مسألة جوهرية تتمثل في ضرورة تحسين فعالية المعونة وتركيزها على الحد من الفقر. وأود أن أهنئ مجموعة البلدان الثمانية على الالتزامات التي اعتمدها في مؤتمر قمة اسكتلندا بإسقاط المديونية المتعددة الأطراف لـ ١٨ من أقل البلدان نموا. ويجب الآن أن نضيف إلى تلك المبادرة دولا أخرى تجد أنفسها في ظروف مماثلة.

إن الإجراءات التي تخفف عبء مديونية دول أخرى، وتعزز تطوير البنية التحتية، وتشجع الاستثمارات الجديدة، وتولد فرص العمل، وتفتح أسواق البلدان المتقدمة النمو أمام المنتجات الزراعية والصناعية للبلدان النامية هي بعض أفضل السبل لمحاربة الفقر. فلنلتزم اليوم بأن نكفل تحقيق نتائج ملموسة لجولة الدوحة للتنمية من حيث حرية الوصول إلى الأسواق والخدمات، وتسهيل التجارة، وتعريف القواعد التي تزيل الالتباسات. ولنلتزم أيضا بضمان المشاركة الكاملة للبلدان النامية في صنع قرارات المؤسسات الاقتصادية الدولية. ولنجدد الالتزامات التي تم التعهد بها في مونتيري ولنعزز الحوار المؤسسي.

قبل قرابة أربعة أعوام في مونتيري قررنا دفع عجلة تنمية شعوبنا وتعهدها بالالتزامات وأهداف ملموسة من خلال الأهداف الإنمائية للألفية. ولقد أحرزت المكسيك تقدما مرضيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فمن بين الأهداف الـ ١٢ ذات الصلة ببلدنا، حققنا بالفعل سبعة منها، ويتم تحقيق أربعة أهداف أخرى، ونحن بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لتحقيق الهدف الأخير.

ولكي يستمر الوفاء بالعرض من الأهداف الإنمائية للألفية، أود أن أقترح على هذه الجلسة العامة أن تقوم البلدان ذات المستوى الإنمائي المماثل لمستوى المكسيك بتحديد أهداف جديدة ذات صلة بواقعها. فمن الممكن تحقيق المزيد في مجال الحد من الفقر؛ ومن الممكن أن نكون أكثر طموحا في ضمان المساواة بين الجنسين؛ ومن الممكن أن نرمي إلى تحقيق منجزات أكبر في مجالي الصحة والتعليم.

ويجب علينا هنا اليوم، ضمن إطار منظمتنا، أن نعتمد آليات وصكوكا وأن نعززها من أجل ضمان الوفاء بالالتزامات التي تم اعتمادها. ومن الضروري أن نذهب إلى أبعد من الإرادة السياسية المعلنة لحل المشاكل الخطيرة، مثل الفقر، فننتقل إلى الإجراءات الملموسة التي تهدف إلى تحقيق ذلك. ويجب أن نحول الأقوال إلى التزامات ومواعيد واضحة وقابلة للقياس.

لقد أقمنا في مؤتمر مونتيري شراكة تاريخية بين البلدان المتقدمة النمو والنامية وبين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وتخدم تلك الشراكة مصلحة جميع المعنيين، لأنها سوف تقلص الفجوة التي تعوق تقدم البلدان النامية.

دعونا نتغلب معا على الفقر. فبقاء جزر صغيرة مزدهرة تحيط بها بحار من الفقر المدقع أمر غير قابل للاستمرار. ففي عالم مترابط، يفاقم الفقر شرورا أخرى

”لن ندخر أي جهد في سبيل تخليص بني الإنسان، الرجال والنساء والأطفال، من ظروف الفقر المدقع المهينة واللاإنسانية“ (القرار ٢/٥٥، الفقرة ١١).

ومنذ ثلاث سنوات خلت، وفي المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، كان كثير منكم من بين زعماء العالم الذين ألقوا ثقلهم وراء اتفاق آراء مونتييري. وقلنا في مونتييري ”إن هدفنا هو القضاء على الفقر“. وقد أعربتم عن القلق إزاء ”الانخفاضات الكبيرة في الموارد“، وأصررت على ”إن تصميمنا على العمل معاً أقوى مما كان من قبل“.

لقد أحرز تقدم كبير للوفاء بتلك التعهدات وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وازدادت المساعدات بصورة كبيرة. ووضع الاتحاد الأوروبي جدولاً زمنياً لبلوغ هدف تخصيص نسبة ٠.٧ ر. في المائة كمساعدة بحلول عام ٢٠١٥. وبلدان مجموعة الثمانية قد اتفقت على تخفيض كبير لديون عدد من البلدان. ويجري استكشاف أفكار جديدة وواعدة، مثل المرفق المالي الدولي.

إن جودة الإدارة والسياسات آخذة في التحسن بشكل سريع في معظم مناطق العالم. وكثيرة هي البلدان النامية التي تستثمر في سكانها وتنهض بالديمقراطية وسيادة القانون وتكافح الفساد وترحب بالقطاع الخاص باعتباره شريكاً.

ولكن، لا يزال هناك ركاب هائل من الحرمان والتحدّي الذي يواجهنا اليوم يتمثل في تحويل إنجازات الأعوام القليلة الماضية إلى ميثاق لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية انطلاقاً من مونتييري.

وعلى الصعيد الوطني، فإن ذلك يعني أن على الدول أن تمارس حكماً رشيداً وأن تعبئ مواردها الداخلية. ومن الأهمية كذلك أن تضع الدول استراتيجيات طموحة

إن التنفيذ الفعال والسريع للاتفاقات والوفاء بالتعهدات المتفق عليها بتوافق الآراء هما شرطان ضروريان لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي الذكرى السنوية الستين لإنشاء منظمنا، علينا أن نعترف بالارتباط الوثيق الذي لا تنفصم عراه بين الأمن الجماعي والتنمية الاقتصادية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ولن ننجح في إزالة التهديدات المختلفة للأمن إن لم نحرز تقدماً حقيقياً في جدول الأعمال المشترك للتنمية الذي اعتمدناه.

وعليه، فإن المكسيك تجدد التزامها بالشراكة العالمية من أجل التنمية التي أرسيت دعائمها في توافق آراء مونتييري. وتؤكد المكسيك مجدداً أنها ستواصل بناء الجسور بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ويجب أن يكون التزامنا قوياً بنفس قوة أشد احتياجاتنا.

وإنني أدعو كل الأمم إلى أن تبذل مزيداً من الجهد للمضي قدماً معاً وبشكل فعال وحاسم في وضع وتنفيذ جدول الأعمال العالمي الجديد للتنمية، مثلما اتفقنا على ذلك في مونتييري. وعلى أساس الوثيقة التي اعتمدت بالأمس، دعونا نبني معاً أمماً متحدة قوية جديدة وعالم أفضل من الوثام والسلام والتنمية والرفاه.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):**

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة.

**الأمين العام (تكلم بالانكليزية):** شهد ربع القرن

الأخير تراجعاً مذهلاً للفقر المدقع. ومع ذلك، فإن التضامن الدولي لا يزال قاصراً عن الوفاء بالاحتياجات، كما يعرف الكثيرون منكم ذلك حق المعرفة.

وقبل خمس سنوات، وهنا في نيويورك، وقّع زعماء

العالم على الكلمات التالية من إعلان الألفية:

العقد المقبل وانتشال مئات الملايين من البشر من الفقر. ويجب ألا نخب رجاءهم.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):**  
أشكر الأمين العام على بيانه.

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد برفيز مشرف، رئيس جمهورية باكستان الإسلامية، أي رئيس البلد الذي ينتمي إليه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة ٢٠٠٥.

**الرئيس مشرف (تكلم بالانكليزية):** إنه لشرف عظيم لي، بوصف باكستان رئيساً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن أشارك في اجتماع القمة هذا بشأن تمويل التنمية.

لقد اتفقنا في مونتريري على العمل من أجل تحقيق أهداف تنمية محددة من خلال توفير التمويل المطلوب. وسيرحب اجتماع القمة المعقود بمناسبة الذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة ببعض الإجراءات التي تم اتخاذها منذ مونتريري. ولكن، من الواضح أننا بحاجة إلى اتخاذ خطوات كبيرة ومحددة لتحقيق هدي إنهاء الفقر وضمان حياة كريمة لشعوبنا كافة.

ومن الممكن توليد الإرادة السياسية لوضع حد للفقر في عصرنا هذا. فقبل كل شيء، لدينا اتفاق عام بشأن السياسات والأهداف الإنمائية، ودعم الجماهير الواضح لخطة التنمية، وتوفر الموارد المالية والتكنولوجية على الصعيد العالمي، وأمثلة النجاح الاقتصادي التي تحققت في العديد من البلدان النامية.

إن خارطة الطريق للعمل الوطني والدولي واضحة جداً. أولاً، ينبغي توفر السياسات الوطنية السليمة والحكم الرشيد. والسياسات الجيدة يمكنها أن تحوّل فشل أسوأ الاقتصادات أداءً إلى نجاح. ففي باكستان، وعن طريق اتباع

بما يكفي لتحقيق تلك الأهداف وغيرها من الأهداف الإنمائية الهامة.

أما بالنسبة للمجتمع الدولي، فهو يعني دعم تلك الخطوات من خلال إصلاحات عالمية واسعة النطاق؛ وتقديم مساعدات أكثر وأفضل؛ ووضع سياسات تجارية تعطي فرصة عادلة للبلدان النامية؛ وزيادة الاستثمارات في أفقر بلدان العالم؛ وفتح المؤسسات بما يسمح للبلدان النامية بأن يكون لها صوت أكبر. ويجب أن تضطلع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور أقوى في رصد الأداء، وتقديم المشورة وقرع أجراس التحذير، عند الاقتضاء. وسيكون الرأي العام العالمي أيضاً قوة رئيسية في إنجاز هذه المهمة.

إن الوثيقة التي اعتمدت بالأمس بوصفها الوثيقة الختامية الرسمية لمؤتمر القمة هذا ليست كل ما تمنيناه. ولكن، يكفيني القول إن هذه القمة كانت حافزاً حقيقياً للتقدم على صعيد التنمية والذي نسعى إليه منذ سنوات طوال.

وأياً كانت الاختلافات المتبقية بيننا بشأن عدد من القضايا، وأياً كانت الحاجة إلى مناقشات إضافية بشأن القضايا الأخرى - التجارة، مثلاً - فقد حققنا تقدماً حقيقياً صوب تخفيف معاناة تلك الأعداد الغفيرة من سكان العالم بسبب الفقر المدقع وغير المعقول.

والإعلان الصادر عن القمة يحدد معالم الطريق لشراكة عالمية فعالة، ويكرس مبادئ المساواة المتبادلة والمسؤولية المشتركة وهما أساس توافق آراء مونتريري، كما أنه يجسد فكرة الملكية الوطنية وهي صميم التنمية.

والعالم يحتاج الآن إلى قيادة تعمل على تنفيذ قرارات هذه القمة بشأن التنمية تنفيذاً كاملاً وبدون إبطاء. وهذه مسألة تتصل بالأخلاق والأمن والمصلحة الذاتية المستنيرة. وأمأنا فرصة لإنقاذ عشرات الملايين من الأرواح على مدى

استطعنا بما تخفيض العجز المالي من ٨ في المائة إلى أقل من ٤ في المائة.

وفي ما يتعلق بالعجز، الخارجي في ميزان المدفوعات، الذي وصل حوالي ٥ بلايين دولار قبل خمس سنوات، فقد قمنا بتخفيض نفقاتنا؛ وتمثل ذلك أساسا في خدمة الديون. وخفضنا نفقاتنا عن طريق شطب بعض الديون وتخفيف أعباء الديون، وكذلك عن طريق تخفيض ديوننا الخاصة بنا. ومن الناحية الإيجابية، زدنا حصيلة صادراتنا بأكثر من ١٠٠ في المائة، وزدنا التحويلات المالية بأكثر من ٥٠٠ في المائة، كما زدنا الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأكثر من ٤٠٠ في المائة على مدار السنوات الخمس الماضية. هكذا تحول الاقتصاد بتخفيض العجز المالي وتحويل العجز الخارجي في ميزان المدفوعات إلى فائض.

ومع ذلك، أود القول إن التنمية السريعة لا يمكن أن تتحقق عن طريق التمويل المحلي وحده. فهي تحتاج إلى مبالغ طائلة وهامة من التمويل الخارجي، مثل المنح التي تقدم في شكل مساعدات، أو القروض، أو حصيلة الصادرات، أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أو غيرها من تدفقات رأس المال في الأسواق.

إن المساعدة الإنمائية الرسمية هي أهم مصادر التمويل بالنسبة إلى أشد البلدان فقرا. ونرحب بالتعهدات التي قطعناها على نفسها معظم البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية. كما أن الجهود المبذولة لإيجاد آليات مبتكرة لتمويل التنمية تستحق أيضا الدعم العالمي. وهناك أفكار جديدة وبعض الأفكار القديمة لتمويل جديدة بالدراسة.

وما زالت معظم البلدان النامية تحتاج إلى مساعدات مالية خارجية لكي تحقق بشكل مباشر أهداف القضاء على الفقر وتطوير البنية الأساسية و المهارات وإيجاد القدرات

سياسات سليمة، تمكنا خلال أربع سنوات من تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي ومن الإسراع بمعدل النمو الاقتصادي ليصل إلى ٨,٤ في المائة هذا العام - وهو أحد أسرع معدل نمو في آسيا - في جميع قطاعات الاقتصاد تقريبا، بما في ذلك الصناعة والزراعة والطاقة والاتصالات والخدمات وتكنولوجيا المعلومات. وبوجود أمل واقعي في تحقيق السلام في منطقتنا، سنسعى للمحافظة على هذا الاتجاه الإيجابي عن طريق إقامة شراكات اقتصادية وثيقة مع الصين وجنوب آسيا ووسط آسيا وشرق آسيا وغرب آسيا، بما في ذلك منطقة الخليج، إلى جانب شركائنا من البلدان المتقدمة النمو.

ثانيا، إن التنمية لا يمكن أن تتحقق بدون توفر تمويل كاف. ويجب علينا أن نستخدم كل الآليات الممكنة لتوليد هذا التمويل. وتعبئة الموارد من أهم مصادر التنمية. وقد اعتمدنا في باكستان أساليب عديدة لتحقيق ذلك الغرض، مثل استغلال منح المساعدة الخارجية من أجل تسديد أكثر ديوننا كلفة، وتبادل أسعار الفائدة، وإصدار صكوك الملكية للفقراء، وإنشاء صندوق للتنمية البشرية عن طريق شراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأود هنا أن أتناول تجربة باكستان في كيفية تحويل اقتصادنا في فترة قصيرة جدا. فالجالان اللذان ركزنا عليهما - واللذان كنا نعتقد أنهما السبب الحقيقي وراء التدهور الاقتصادي في باكستان - هما العجز المالي والعجز الخارجي في ميزان المدفوعات. وعالجنا، أولا، مسألة العجز المالي وذلك بتخفيض نفقاتنا، التي انصبت أساسا على مؤسسات الخدمة المدنية. فقد خفضنا من تكاليف تلك المؤسسات. ثانيا، جمدنا نفقات الدفاع. وثالثا، أوقفنا استنزاف الموارد في جميع شركات القطاع العام. ومن الناحية الإيجابية، قمنا بزيادة توليد الدخل وذلك بتوثيق اقتصادنا، وزاد دخلنا أكثر من ١٠٠ في المائة. تلك هي الطريقة التي

بذلك. وإذا كان لدى المتكلمين بيانات تستلزم وقتاً أطول، يمكنهم توزيع نصوصها المكتوبة داخل القاعة. ومع ذلك فإن الفترة المحددة للمنبر هي ثلاث دقائق؛ ويجب علينا جميعاً أن نلتزم بتلك القاعدة.

أعطي الكلمة الآن للسيد بول وولفويزر، رئيس البنك الدولي.

**السيد وولفويزر (البنك الدولي)** (تكلم بالانكليزية):  
قبل خمس سنوات، بزغت رؤية هائلة في هذه القاعة بالذات، رؤية عبّرت عن التقدم والأمل للإنسانية. وقدّم زعماء الأمم الغنية والفقيرة على السواء وعدا جسورا بأن يحققوا إنجازا تاريخيا في الكفاح ضد الجوع والفقر والمرض.

وحددت الأهداف الإنمائية للألفية أسسا للمساءلة سنكون مسؤولين أمام البشرية عن اتباعها. كما وضعت بين أيدينا أداة حيوية لقياس هذا التقدم.

ولكن القياس وحده لن يحقق النتائج المرجوة. فقد وضع التقدم السريع بلدانا عديدة على طريق الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

ولكن دعونا نكون صادقين. إن العديد من اشد البلدان فقرا، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لن تحقق الأهداف في الموعد المحدد. ولا بد لنا من تطوير خطط واقعية لتوجيه هذه البلدان إلى المسار الصحيح. وقد حان وقت التنفيذ. ويتطلب ذلك من البلدان النامية أن تحسن أداءها ومن البلدان المتقدمة النمو أن تفي بوعودها بزيادة المساعدات. ويتطلب ذلك إزالة الحواجز التجارية وإنهاء منح المساعدات الزراعية التي تضر بالمزارعين وبالأعمال التجارية الصغيرة. ويتطلب ذلك أيضا تعزيز القطاع الخاص والتشجيع على قيام مجتمعات مدنية نشطة في البلدان النامية. وتتحمل البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء المسؤولية عن مكافحة الفساد وتحسين الحكم والمساءلة.

اللازمة للإنتاج والتجارة. ونرحّب بإعلان مجموعة الثمانية الذي يؤيد شطب الديون والالتزامات المحددة زمنيا لتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية والجهود المبذولة من أجل توفير مصادر تمويل إضافية مبتكرة. وسيعتمد الأثر الحقيقي لذلك على كيفية التنفيذ الفعلي لهذه الخطط.

ويمكن، بل وينبغي، تشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مجموعة كبيرة من البلدان النامية. فهي تيسّر نقل التكنولوجيا وهئية فرص العمل، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية، والإسراع بالنمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر.

ثالثا، إن نظاما دوليا للتجارة يكون مفتوحا ومنصفا أمر لا غنى عنه لتحقيق النمو والتنمية المستدامين. ويجب تنفيذ الأهداف الإنمائية لجولة الدوحة.

أخيرا، إننا لا نحتاج إلى حكم وطني رشيد فحسب، بل أيضا إلى حكم عالمي رشيد. وهذا يعني تحقيق المساواة في صنع السياسات الاقتصادية الدولية.

إن إصلاح وإنعاش الأمم المتحدة، اللذين كرسنا من أجلهما طاقات كبيرة، لن يتحققا إلا من خلال مبدأي العدالة والمساواة اللذين نص عليهما الميثاق. وسيكون إصلاح الأمم المتحدة زائفا ما دام الفقر والجوع والأمراض تنفثسى في الكثير من دولنا، وما دامت الصراعات تزلزل كيان الكثير من المجتمعات، وما دام العالم يعاني من عدم المساواة ويجور، بسبل عديدة، على الفقراء والضعفاء. ويجب أن يعمل اجتماع قمة أيلول/سبتمبر بحزم لمواجهة أوجه عدم الإنصاف تلك، وللتغلب على الحرمان الذي تعاني منه أغلبية شعوب العالم.

**الرئيس المشارك (السويد)** (تكلم بالانكليزية): لقد تلقينا شكاوى إزاء طول البيانات الملقاة. ونحن اتفقنا على تحديد فترة ثلاث دقائق لكل متكلم؛ أرجو أن تلتزموا

ويتعين علينا، ونحن نجتمع هنا، ألا ننسى نساء العالم من أمثال بياتريس غاكوبا اللواتي يتأهبن لإجراء التحولات في بلادهن. واليوم نقف أمامهن للمساءلة.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):**  
أعطي الكلمة الآن للسيد رودريغو دي راتو إي فيغاريدو، مدير إدارة صندوق النقد الدولي.

**السيد دي راتو (صندوق النقد الدولي) (تكلم بالانكليزية):** يسعدني جدا أن أكون هنا نيابة عن صندوق النقد الدولي، وبين هذا العدد الكبير من القادة المرموقين. إن العالم يمثل هنا اليوم، ومواطنو العالم يتشاطرون رغبة شديدة في إنهاء الفقر المدقع. ويحدوني الأمل أن نتمكن في هذا الاجتماع على مستوى القمة من الاقتراب من تلبية تلك الرغبة.

إن صندوق النقد الدولي، ما فتئ بوصفه شريكا في الجهد العالمي للحد من الفقر، يدعم بقوة توافق آراء موننتيري ويلتزم بمساعدة البلدان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إننا نقوم بذلك بشكل متعدد الأبعاد، بما في ذلك إنشاء آلية جديدة لتقديم الدعم المالي إلى البلدان المنخفضة الدخل التي تتعرض لصدمات كتلك الناشئة عن ارتفاع أسعار النفط أو الكوارث الطبيعية.

ونحاول دائما في الاستشارات التي نجريها لرسم السياسات أن نجعل عملنا أكثر فعالية وأن نتعلم من تجاربنا. فماذا تعلمنا؟ وما هي الإجراءات اللازمة اتخاذها من جانب المجتمع الدولي، والبلدان المنخفضة الدخل، والبلدان المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف، كصندوق النقد الدولي، من أجل التعجيل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؟

أولا وقبل كل شيء، نحن بحاجة إلى سياسات في البلدان المنخفضة الدخل تمكنها من تعزيز النمو الاقتصادي. فالنمو الاقتصادي هو المحرك الذي يدفع عجلة التنمية. ولكي تحقق النمو الاقتصادي، ينبغي أن يكون لدى هذه البلدان

لقد التقيت في رواندا مع امرأة رائعة يشكل عملها الشاق وتصميمها رمزا لمواهب وآمال الملايين من الأفارقة. فقد تركت بياتريس غاكوبا حياة مريحة في الغرب لكي تبدأ مشروعا لزراعة الزهور في وطنها الأصلي رواندا. ورغم الصعاب الهائلة تمكنت من توسيع مزرعتها الصغيرة، وخلقت ما يناهز ٢٠٠ فرصة عمل لنساء ريفيات. وعندما سألت بياتريس لماذا قررت أن تقبل هذا التحدي الكبير، أجابت قائلة: "لقد جئت إلى هنا لأزرع الزهور الجميلة في الرماد الذي خلفته الإبادة الجماعية". إن أكبر عقبة تحول دون قيامها بخلق المزيد من فرص العمل لا يكمن في نقص المهارات لدى العاملين المهرة أو نقص في روح النجاح في الأعمال التجارية، بل في ضعف الهياكل الأساسية التي تجعل الطاقة الكهربائية غير موثوق بها والمواصلات ذات تكلفة لا يمكن تحملها.

وعن طريق وضع سياسات سليمة استطاعت رواندا أن تقطع شوطا كبيرا بعد أعوام من الآلام والصراع، بحيث حققت ارتفاعا في معدل النمو السنوي بنسبة ٦ في المائة. وقد سلكت بعض البلدان الأفريقية الأخرى المسار الصحيح، ولكنها في حاجة إلى مساعدتنا من أجل تحويل أفريقيا إلى قارة مفعمة بالأمل.

إن المسؤولية عن زيادة العمل وتحسينه لا يمكن إلقاؤها على عاتق البلدان النامية بمفردها. إنها تتطلب أكثر من عقد مؤتمرات القمة التي تسلط عليها الأضواء؛ بل تتطلب نتائج عاجلة. إن البنك الدولي يطور خطة عمل أفريقية تشتمل على ٢٥ مبادرة لتحسين التعليم، والطرق والطاقة، وتقوم على أهداف للتمويل وعلى أهداف قابلة للقياس.

إننا نملك بديلا اليوم. فقبل خمس سنوات قطعنا وعدا هنا بأن نساعد في جلب الأمل والكرامة والفرص إلى حياة أشد الناس فقرا. ووعدنا بأن نقيس النتائج ونحرزها.

من خلال ذلك، أن نكفل توفير الموارد الكافية لمؤسسات مثل صندوق النقد الدولي بغية مساعدة البلدان المنخفضة الدخل في المستقبل.

ولكننا بحاجة أيضا إلى المزيد من المساعدات وإلى استخدامها على نحو أكثر براعة. وينبغي أن تكون هناك إمكانية لتوقع تدفق المساعدات وأن تكون تلك المساعدات متوائمة مع احتياجات البلدان. كما أنه من المهم، بشكل خاص، لدى رفع مستوى المساعدة إدراك العلاقات المتشابكة بين تدفقات المساعدات، وإطار الاقتصاد الكلي، والميزانيات الوطنية، والحاجة إلى الإنفاق من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويستطيع صندوق النقد الدولي أن يساعد البلدان في تحسين سياسات الاقتصاد الكلي وإدارة النفقات العامة لكي تتمكن من استخدام المساعدات على نحو أنجع - على سبيل المثال، الإنفاق الذي يستهدف التعليم والصحة - ولمساعدة الحكومات أيضا في تحقيق الفوائد الكاملة لاستيعاب المساعدات. وسيعمق صندوق النقد الدولي انخراطه في هذه المسائل مع تزايد المساعدات.

لقد كتب شاعر ذات مرة أنه لا يمكن لرجل أن يكون جزيرة كاملة بمفردها. وإذا تجتمع اليوم على جزيرة، هي منهاتن، فإنها جزيرة متصلة بشكل وثيق مع بقية العالم. وفي عالم اليوم الذي يتخذ طابع العولمة، فإن رفاهية وأمن كل منا مرتبطان برفاهية وأمن الجميع. والإجراءات المتخذة هنا، أو في بروكسيل، أو في بيجين، سوف تغير حياة الأطفال في بنن وبنغلادش. وعلينا أن نضطلع بمسؤولياتنا. ويجب أن نعمل من أجل وضع سياسات أفضل والمزيد من التجارة، والمزيد من المساعدات، ومن أجل استخدام أكثر براعة للمساعدات، لكي يتمكن أولئك الأطفال من صنع مستقبل أكثر إشراقا لأطفالهم.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):**

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه دولة الأونرابل الميجل

ثلاثة أمور على أقل تقدير: استقرار اقتصادي ومالي، وسياسات هيكلية تمكن القطاع الخاص من الازدهار، وبيئة خارجية داعمة. إن استشارات رسم السياسات والمساعدات المالية التي يقدمها صندوق النقد الدولي في البلدان المنخفضة الدخل ستستمر في تعزيز السياسات التي تدعم الاستقرار والنمو، وستستمر مساعداتنا التقنية في التركيز على تطوير المؤسسات الاقتصادية الرئيسية، وهذه أمور أساسية من أجل تطوير المبادرات الخاصة.

ومن بين العناصر المكونة لبيئة خارجية داعمة عنصر الاستقرار المالي العالمي - وتعزيز ذلك هو في صلب عمل صندوق النقد الدولي - وبالتأكيد، المزيد من الانفتاح التجاري. وعندما كنت في بنن، في أيار/مايو الماضي، اطلعت بشكل مباشر من الفلاحين ومسؤولي الحكومات في جميع أنحاء غرب أفريقيا على الضرر اللاحق بالزراعة في البلدان النامية الناجم عن السياسات الحمائية في العالم المتقدم النمو. بيد أنه حتى ولو زالت هذه الحواجز، فإن بلدانا أفريقية عديدة ستكون قدراتها على التنافس محدودة. ونعلم جميعا أن التجارة بين البلدان الأفريقية تعد من بين أكثر الأنشطة التجارية كلفة في العالم. ويتعين على جميع البلدان، بما فيها البلدان النامية، أن تعمل معا لأجل تقليل الحواجز التجارية وإنهاء الإعانات الحكومية التي تشوه التجارة. ويجب أن تكون الخطوة الحيوية التالية لتحقيق ذلك هي التوصل إلى اتفاق بشأن إصلاحات طموحة في جولة الدوحة.

إننا بحاجة إلى تقديم المزيد من المساعدات إلى البلدان النامية، والتعهدات الأخيرة التي أعلنتها مجموعة الثمانية في هذا الصدد تبعث حقا على الارتياح. وكما قلت هنا قبل عام، فإن صندوق النقد الدولي ما انفك منذ زمن بعيد يدافع عن وجوب زيادة تدفقات المساعدات والتخفيف من حدة الديون، ونبذل جهودا مكثفة لإيجاد أفضل السبل لتنفيذ مقترح مجموعة الثمانية بشأن الإعفاء من الديون. وينبغي لنا،

استعماله لأغراض خدمة الديون، ولا سيما الديون المستحقة لمصارف التنمية المتعددة الأطراف وكاحتياجات دولية.

وقد استعادت تدفقات الاستثمار نشاطها، فبلغت قيمتها المتوسط السنوي لسنوات ما قبل الأزمة الآسيوية. بيد أن هذه التدفقات، وهي بصفة رئيسية استثمار مباشر أجنبي، مركزة في عدد قليل من البلدان النامية الكبيرة، بينما التدفقات إلى المناطق الأخرى في تناقص مطرد. وقد عانى تنفيذ الالتزامات هبوطا حادا بعد توافق آراء مونتهري، وإلى عهد قريب، وخاصة في تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية.

ولذلك فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تجدد من المشجع للغاية للالتزامات المقطوعة مؤخرا من جانب الاتحاد الأوروبي بإحداث زيادات كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية وبتحديد جداول زمنية حازمة للوصول أعضائه إلى نسبة ٠,٧ في المائة المستهدفة. ونحث البلدان المتقدمة النمو الأخرى على أن تحذو حذو الاتحاد في هذا الصدد.

وقد طرأت تخفيضات على معدلات الديون بالنسبة إلى الدخل القومي الإجمالي وعلى نسب خدمة الديون إلى المتحصلات من الصادرات منذ عام ٢٠٠٠، ويعزى ذلك إلى الجهود الشاقة التي تبذلها البلدان النامية للسداد وإلى بعض إجراءات التخفيف من عبء الديون.

بيد أنه، مع التقدير الواجب لـ "نهج إيفيان" لعام ٢٠٠٣، لم توجد مبادرة فعلية للتصدي لديون البلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل التي ليست جزءا من عملية مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وهذا العبء أثقل مما يستطيع الكثير من تلك البلدان تحمله.

ولم يحرز أي تقدم في جولة الدوحة للتنمية، ولم تسفر المشاورات حتى الآن عن صدور تعليمات جوهرية إلى اجتماع هونغ كونغ الوزاري، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر، للنهوض بحالة البلدان النامية.

بيرسيغال جيمس باترسون، رئيس الوزراء ووزير الدفاع في جامايكا، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

**السيد باترسون (جامايكا) (تكلم بالانكليزية):**

السيدان الرئيسان المشاركان، إن مجموعة الـ ٧٧ والصين، التي أتكلّم باسمها اليوم، تشعر بالسعادة الغامرة لرؤيتكما تترأسان هذا الاجتماع الهام جدا. ونجتمع هنا لكي نقيم الجهود التي بذلناها لتوفير التمويل اللازم للبلدان النامية من أجل تنميتها في سياق الالتزامات المشتركة التي تعهدنا بها في مؤتمر قمة الألفية وفي العديد من المؤتمرات ومؤتمرات القمة ذات المنحى الإنمائي التي عقدت منذ التسعينات. أما في المستقبل، فيجب أن نحدد التمويل الإضافي اللازم ونوفر هذا التمويل لكفالة تحقيق الأهداف والغايات المتعلقة بالتنمية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ضمن الإطار الزمني المحدد.

لقد قامت البلدان النامية، منذ انعقاد مؤتمر قمة الألفية، بتحويلات صافية يتجاوز مجموعها ١ ١٧٤,٥ بليون دولار إلى البلدان المتقدمة النمو. وما برحت هذه التحويلات السلبية مستمرة، برغم الالتزامات التي قطعتها البلدان المتقدمة النمو بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وخفض أقساط الديون وخدمة الديون، وفتح أسواقها أمام منتجات البلدان النامية، وتشجيع الاستثمار الخاص في البلدان النامية.

وبينما تتدفق الموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة نموا بدون عوائق، فإن المبادرات والبرامج التي تضطلع بها البلدان المتقدمة النمو والتي من شأنها تحويل موارد أو توفير إمكانيات الوصول للبلدان النامية إما ضئيلة لا تكاد تذكر، أو معرضة للإعاقاة في المفاوضات، أو محاطة بشروط قاسية متعلقة بالسياسات.

وما انفكت البلدان النامية تبذل جهودا كبيرة وتزيد في مواردها المحلية، ولكن جزءا كبيرا من هذه الموارد غير متاح للاستثمار في التنمية، لأن الحكومات مضطرة إلى

تواجهنا، واتخذنا خطوات عملية من خلال اعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إطارا رئيسيا للسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة. ويشكل الإمساك بزمام الأمور وتحمل المسؤولية الدعامية لتوافق آراء مونتيري، الذي يشدد على الأخذ بنهج تشاركي في تعبئة الموارد المحلية، وهيئة بيئة لتمكين الاستثمار الأجنبي، والإدارة الحسنة على جميع المستويات، ومشاركة القطاع الخاص في تمويل التنمية.

ومنذ انعقاد مؤتمر مونتيري طرأت تطورات جديدة بالثناء، وخاصة فيما يتعلق بالزيادة في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا؛ وقرار مجموعة الثمانية بإلغاء الديون المتعددة الأطراف لـ ١٨ من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ وإعلان الاتحاد الأوروبي عن تاريخ مستهدف لبلوغ نسبة الـ ٠,٧ في المائة المستهدفة لسداد المساعدة الإنمائية الرسمية، تحقيقا لالتزام قائم منذ وقت طويل. علاوة على ذلك، فإن بعض مبادرات خلاقة من قبيل مرفق التمويل الدولي، الذي ترعاه المملكة المتحدة؛ والعمل الذي تصدره البرازيل لمكافحة الجوع، وحملة الضريبة الفرنسية على تذاكر الطائرات، ستوفر الموارد لاستكمال المساعدة الإنمائية الرسمية. وهذه خطوات إيجابية صوب الوفاء بالرؤية المتمثلة في توافق آراء مونتيري. ونشيد بتلك البلدان التي بلغت أو تجاوزت طوعا نسبة الـ ٠,٧ في المائة المستهدفة. ونحث البلدان التي لم تصل إلى ذلك الهدف بعد على اتخاذ الخطوات لبلوغه.

ويحدد توافق آراء مونتيري التجارة بوصفها محرك النمو الاقتصادي وهو محق في ذلك، كما يدعو إلى الأخذ بنظام للتبادل التجاري أكثر انفتاحا وإنصافا واستنادا إلى القواعد وثباتا وعدم تمييز. ولتحقيق ذلك، يتحتم أن تحتتم المفاوضات بشأن برنامج الدوحة الإنمائي في موعدها وأن تخرج بنتائج ملموسة تشجع التنمية. وتحقيقا لتلك الغاية،

وقد أُجري كثير من الدراسات وقُدّم كثير من المقترحات في هذا المجال، بما في ذلك مبادرة رئيس البرازيل بشأن اتخاذ إجراء لمكافحة الجوع والفقير. ونحن نرحب بكل هذه المبادرات، ولكننا نشير إلى أن أيا منها لم يبلغ بعد مرحلة الاتفاق اللازم لأغراض التنفيذ.

ويلزمنا الطموح والإصرار في مواجهة التقييم الذي يفيد بأننا لسنا بعد على المسار المؤدي للوفاء بأهداف أي من مؤتمرات القمة المعنية بالتنمية، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى القيود على التمويل، وإلى متوسط التحويلات الصافية السنوية التي تزيد عن ٢٣٠ بليون دولار من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو. ولا يكفي تحديد أهداف؛ بل يجب أن نراعي تنفيذها في توقيت مناسب.

وينبغي أن يكون واضحا الآن بجلاء لنا جميعا أننا لا يمكن أن نعبر هذه الفجوة في تمويل التنمية باتخاذ مجموعة من الخطوات القصيرة. بل يلزم أن نخطو خطوة هائلة. فلنعمل ذلك الآن.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):**

سوف تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لصاحب الفخامة السيد أولوسيجون أوباسانيو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، باسم الاتحاد الأفريقي.

**الرئيس أوباسانيو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية):**

يسرني كثيرا أن نجتمع مرة أخرى على مستوى القمة، لمناقشة تمويل التنمية بعد انقضاء ثلاث سنوات على مؤتمر مونتيري. وتشكل مناقشاتنا استكمالا ملائما لاستعراض تنفيذ إعلان الألفية فضلا عن نتائج مختلف المؤتمرات ومؤتمرات القمة الكبيرة الأخرى التابعة للأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمجالات المرتبطة بها.

وقد أدركنا نحن في أفريقيا ضرورة الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن التصدي للتحديات الإنمائية التي

وفي غلين إيغلز، أضاف قادة مجموعة الثمانية، خلال تموز/يوليه، تبرعاتهم إلى تبرعات الاتحاد الأوروبي واتفقوا على زيادة العون العالمي بمبلغ ٥٠ بليون دولار سنويا، بحلول عام ٢٠١٠، يخصص نصف هذا العون لأفريقيا. كما اتفق قادة مجموعة الثمانية على أن يحاولوا إيصال علاج الإيدز إلى الجميع بحلول عام ٢٠١٠ وأن يدعموا التعليم الابتدائي المجاني وتمويل مكافحة الملاريا والحصول مجانا على الرعاية الصحية الأساسية في البلدان التي بحاجة إليها.

ولكننا بالرغم من التقدم المحرز نعلم أنه حسب الاتجاهات الحالية، لن يتم بلوغ العديد من الأهداف الإنمائية للألفية لفترة ١٠٠ عام - أو ١٥٠ عاما. ولا يمكن لفقراء العالم أن ينتظروا هذا الوقت الطويل. ويلزم اتخاذ إجراء الآن - إجراء للتأكد من أن المعونة تستخدم لمساعدة البلدان النامية، ولبناء قدراتها على تدريب المزيد من الأطباء والمرضى والمعلمين، بغية إظهار أن في وسع الحكومة أن تحدث فرقا في حياة الأشخاص. واتخاذ إجراء بشأن تخفيف عبء الديون أمر حيوي لأنه يوفر ما يلزم يقينا لاستئجار الأطباء والمعلمين، ولشراء الأدوية.

إن مجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي مصممون على إلغاء نسبة ١٠٠ في المائة من الديون المستحقة على أفقر البلدان في العالم لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. وهذا هو التخفيف الموعد لعبء الديون، وهو وعد لا بد أن نفي به في الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويلزم اتخاذ إجراء بشأن التمويل المبتكر، بما في ذلك مرفق التمويل الدولي وفرض رسوم على تذاكر السفر جوا. وشهد الأسبوع الماضي إطلاق مرفق التمويل الدولي للتحصين بمبلغ ٤ بلايين دولار، الأمر الذي سيساعد على إنقاذ حياة خمسة ملايين طفل خلال الأعوام العشرة المقبلة.

ينبغي التحرك سريعا لإلغاء أشكال الدعم المحلي للصادرات وأشكاله التي تشوه التجارة، خاصة في مجال الزراعة.

إن أفريقيا بحاجة إلى شراكة حقيقية لكي تتغلب على تحدياتها ومشاكلها العديدة. ويلزم لأفريقيا، في جملة خيارات أخرى، إمكانيات الوصول للأسواق، والاستثمارات لتوليد الموارد اللازمة للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):**

أعطي الكلمة الآن لمعالي الرايت أونرابل السيد هيلاري بين، وزير الدولة للتنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الذي سيتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

**السيد بين (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية):**

في العام الماضي، أدى مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا إلى وفاة ستة ملايين شخص في جميع أرجاء العالم. واليوم، هناك ١٠٠ مليون طفل لا يوجدون حيث ينبغي أن يكونوا، أي في المدارس. وهذه الليلة، كما في كل ليلة، سيأوي ملايين الرجال والنساء والأطفال إلى فراشهم وهم جوع. وهناك ثلاثة أسباب لأهمية ما نقوم به هنا اليوم. ولأسباب ثلاثة يتعين علينا أن نقول الحقيقة بشأن حياة العديدين جدا من زملائنا البشر. ولأسباب ثلاثة يتعين علينا، بعد أن نستمتع لتلك الحقيقة، أن نتصرف، وأن نتصرف الآن.

وكما يرد في البيان الخطي الذي أقدمه بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فقد اتخذ رؤساء الدول والحكومات الأوروبية في حزيران/يونيه الخطوة التاريخية لمضاعفة العون من الآن وإلى عام ٢٠١٠. والتزمت خمس عشرة دولة عضوا ببلوغ نسبة ٠,٧ في المائة التي حددها الأمم المتحدة بحلول عام ٢٠١٥، إن لم تكن قد بلغت بالفعل. وآمل أن تحذو حذوها البلدان الأخرى.

ونرحب بهذه الفرصة العظيمة، التي ستمكننا مرة أخرى من أن نضع الإنجاز البشري والكرامة الإنسانية في صميم شواغلنا. ولا بد أن يرتبط بحثنا عن التنمية، من خلال حشد مصادر التمويل، ارتباطاً وثيقاً بهذا النهج الحاسم.

في تاريخ منظمنا، سجل مؤتمر مونتيري درجة عالية من الوعي بمشاكل التنمية ودرجة عالية من ضرورة إيجاد حلول عن طريق تزويد البلدان، وخاصة أقل البلدان نمواً، بالموارد المالية اللازمة، التي تشكل الشراكة بين البلدان الغنية والفقيرة قاعدة صلبة لها.

وعندما اعتمد المجتمع الدولي برنامج العمل لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، فإن المجتمع الدولي جدد التزامه القوي بمساعدة أقل البلدان نمواً على معالجة الآليات الهيكلية التي تؤدي بشكل خطير إلى تفاقم فقرها.

وبالرغم من العديد من التضحيات التي نقدمها، ما زالت اقتصاداتنا مهمشة، وموازينا التجارية عاجزة بشكل متزايد. وندرك إدراكاً تاماً حقيقة أنه لا بد لنا، نحن أقل البلدان نمواً، بغية جعل إجراءاتنا فعالة ومستدامة، من أن نواصل على نحو دؤوب مساعيها في تعزيز الحكم الرشيد وإرساء سيادة القانون، ومكافحة الفساد وتأمين المشاركة الفعالة لشعبنا في عمليات اتخاذ القرار على جميع المستويات.

وتقدر أقل البلدان نمواً العديد من المبادرات المستمرة لإيجاد آليات مبتكرة لتمويل التنمية تؤدي إلى المزيد من تعبئة الموارد للبلدان الفقيرة، ويحدونا الأمل في ألا تصرف الأفكار المختلفة المعرب عنها اهتمام المجتمع الدولي عن تنفيذ الالتزامات التي قطعت في مونتيري. وعلاوة على ذلك، نود أن نذكر المجتمع الدولي بأنه، بغية بلوغ الهدف الذي حدد في مؤتمر قمة الألفية لخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، يلزم اتخاذ إجراءات جديدة وجريئة لتحقيق المزيد من خفض الديون

وأنقل إلى العمل بشأن التجارة في هونغ كونغ. إذا فتحت البلدان الغنية أسواقها وإعانات الصادرات، فإن البلدان الفقيرة ستحظى حينئذ بالفرصة للخروج من الفقر عن طريق الكسب والتجارة. والوقت الآن قصير للتوصل إلى صفقة؛ وسيكون الفشل بمثابة خيانة لفقراء العالم.

وأخيراً - مع أنه، في الحقيقة، أولاً - نحن بحاجة إلى تعزيز السلام والاستقرار والحكم الرشيد والنمو الاقتصادي والديمقراطيات المزدهرة وتوقع حكم الشعب وإنشاء حكومات قادرة على الاستجابة للشعوب ووضع مصير جميع البلدان في أيدي الشعوب.

وما كان ليتسنى إنجاز أي من هذه الأمور لولا الأشخاص الذين نظموا الحملات وكسبوا التأييد، مطالبين ليس بالعمل الخيري بل بالعدالة. ولا يمكن لأي من التقدم الذي يتعين علينا أن نحززه بعد الآن أن يحصل ما لم نبد نفس الإصرار لكي نضاهي حماسنا بالالتزام العملي. وجيلنا هو الجيل الذي تقع على عاتقه هذه المسؤولية. وندين لجميع الأشخاص الذين توفوا، ولجميع الأطفال الذين لم يلتحقوا بعد بالمدارس، ولجميع البشر الذين يجوعون كل ليلة، بقبول تحمل تلك المسؤولية وإنجاز العمل الذي نعلم أنه لا بد من إنجازه بغية تغيير العالم نحو الأفضل.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):**  
أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد ماثيو كيريكو، رئيس جمهورية بنن، بصفته رئيس مكتب التنسيق لأقل البلدان نمواً.

**الرئيس كيريكو (تكلم بالانكليزية):** بصفتي رئيس مكتب التنسيق لأقل البلدان نمواً، أود أولاً أن أعرب عن صادق تمنائي للرئيسين المشاركين على انتخابهما لرئاسة هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، إذ أننا على اقتناع بأن عملنا، في ظل قيادتكم، سيكفل بالنجاح.

وكما يدرك الأعضاء، فإن مجموعة ريو شاهد على الدفاع عن الديمقراطية وتوطيدها في أمريكا اللاتينية وإحدى الجهات الفاعلة في ذلك. وأوضح هذا في البداية لأن البلدان الأعضاء في المجموعة تعتبر الديمقراطية شرطا أساسيا للتنمية.

بيد أن ديمقراطياتنا لم تتمكن بعد على نحو كاف من تلبية الاحتياجات الاجتماعية التي ما زالت موجودة في كافة أرجاء أقاليمنا متخذة صورة الجوع والبطالة والضعف. وقد أدى النمو البطيء وغير المستقر، إضافة إلى السياسات التي توصي بها أو تفرضها هيئات الإقراض المتعددة الأطراف، إلى انخفاض معدلات إيجاد الوظائف، مع زيادة الأيدي العاملة في القطاع غير النظامي، واتساع الفجوة بين دخول العمال المهرة والذين تنقصهم المهارة.

وما فتننا نؤكد في جميع المحافل أن النمو الاقتصادي، كما يتضح من أمريكا اللاتينية، لن يكون له شأن بالتنمية إن لم تتمتع بمزاياه سوى القلة وإن أدى إلى اتساع الفوارق بين البلدان وفي داخل مجتمعاتنا. ومن ثم فإن مفهوم التنمية لدينا يشمل بالضرورة فكرة العدل. فبدون العدل تصبح التنمية مؤشرا اقتصاديا لا صلة له بالواقع الاجتماعي.

ونرى أن التنمية متعددة الأبعاد محورها الرفاه الشامل للناس والمجتمعات التي يعيشون فيها. ولهذا السبب فإن الديمقراطية هي البيئة الطبيعية لها، لأن الديمقراطية تشجع على المساواة بين الأفراد في الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية. والديمقراطية وسيلة كما أنها غاية، وتقدم البلدان الأعضاء في مجموعة ريو برهاننا ملموسا على ذلك الاعتقاد. ولكن واقع العولمة يواجهنا بجمجمة مؤداها أن التنمية لا تتوقف فقط على ما يعتقد بلد من البلدان وما يبذل من جهود.

وإلى عقود قليلة خلت، كان من الممكن التفكير في التنمية المحلية، رغم أن الفكرة كانت قابلة للمناقشة.

المتعددة الأطراف والثنائية لجميع أقل البلدان نموا. وإضافة إلى الإدارة المستدامة للديون، يلزم اتخاذ إجراء عاجل للتخلص من الإعانات الزراعية، وخاصة إعانات القطن.

ولقد تم إعلان عام ٢٠٠٥ السنة الدولية للقروض الصغيرة بغية التشديد على الأهمية الحاسمة للحصول على التمويل، وخاصة التمويل الصغير. والواقع أن إمكانية حصول الفقراء على الخدمات المالية تشكل أداة قوية من أدوات مناهضة الفقر. والتمويل الصغير عنصر هام من عناصر القطاع المالي ويجب التعامل معه بهذه الصفة. ويكون التأثير هائلا حين يتمتع الفقراء بسبل الحصول على نطاق واسع من الخدمات المالية التي تتيح لهم الاستثمار في أنشطة مدرة للدخل والمساعدة على تلبية الاحتياجات الحيوية كالصحة والتعليم والتغذية. ومن ثم يجب علينا الالتزام معا باتخاذ إجراءات فعالة تؤدي بنا إلى النصر. وبمساعدة الفقراء وغيرهم من الفئات المستهدفة في بلداننا في التغلب على الفقر والمرضى، سنكون قد أدينا أعمالا إنسانية طيبة.

وأخيرا، لدينا رغبة متقدمة في أن تؤدي هذه المناقشات إلى حلول واقعية تأخذ بعين الاعتبار الطابع الخاص بأقل البلدان نموا على وجه التحديد، حلول تساعد على وقف الاتجاه المستمر إلى إفقار سكانها وتمييشهم من الوجهة الاجتماعية الاقتصادية. وبهذه الكلمات التي تشع بالأمل نرجو للجمعية العامة كل التوفيق في أعمالها.

**الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة بعد ذلك لصاحب المعالي السيد رافائيل بيلسا، وزير خارجية جمهورية الأرجنتين، بصفته رئيسا لمجموعة ريو.

**السيد بيلسا (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):** إنه لشرف عظيم ومسؤولية كبيرة أن أشرح موقف مجموعة ريو فيما يتعلق بالمسائل الأساسية الخاصة بتمويل التنمية.

والاجتماعية، تغرقها في هوة من الفقر أعمق، كل هذا باسم النمو الاقتصادي والتجارة الحرة. ولهذا السبب نتكلم عن الاشتراك في المسؤولية. فلا تكاد هيئات الإقراض المتعددة الأطراف في هذه الحالة توجه النقد لنفسها على تلك النتائج الفظيعة.

غير أنه ما زالت هناك عوائق أخرى مستمرة في إلحاح. ومن أهمها عائق يحول دون إدراك مزيد من الثروة عن طريق التجارة الحرة. ومن الأمور التي لا تخلو من مغزى، بل تعد من المفارقات، أن البلدان التي تلقي العظمت عن مزايا التجارة الحرة هي ذاتها التي تتشدد في الإبقاء على الحواجز وإجراءات الدعم الحمائية.

وإيجاد فرص العمل للتصدي للفقر وتعزيز الحكم الديمقراطي في أقل البلدان نموا أمر مفيد لأكثر البلدان نموا، لأن زعزعة الاستقرار الاجتماعي والخراب البيئي سيزيدان المهجرة غير المشروعة، مما يزيد بدوره عدم الاستقرار العالمي. وحيثما يوجد الجوع، تنعدم المدارس والأسر والمستشفيات. فلا يمكن أن توجد تنمية بشرية ومادية إلا حيث يوجد عمل لائق. ومن ثم يجب أن يشكل تمويل التنمية إحدى أولويات المجتمع العالمي.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالإنكليزية):**  
سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب لدولة الأونرابل نافينشانندرا رامغولام، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس، الذي سيتكلم باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية.

**السيد رامغولام (موريشيوس) (تكلم بالإنكليزية):**  
يشرفني أن أحاطب الجمعية في هذا الاجتماع الرفيع المستوى بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي يؤيد البيان الذي أدلى به الأونرابل المبجل برسيفال جايمس

وحاولت البلدان ذات الاقتصادات المغلقة تقريبا السير على طرق إيجابية تؤدي للتنمية. أما اليوم فهذا شيء يستحيل قبوله. ذلك أن هناك اتفاقا على ضرورة تهيئة بيئة دولية مواتية. وتلاحظ بلدان مجموعة ريو بقلق أنه لا تزال توجد في النظام الدولي عوائق ملموسة تحول دون تهيئة تلك البيئة الاقتصادية المواتية المطلوبة. ولا يترتب على ذلك تأخير التنمية فحسب، بل إنه يلقي بظلال من التشاؤم على تحقيق أهداف الألفية ذاتها.

لهذا السبب نقول بضرورة إصلاح الهيكل المالي الدولي الحالي، لأنه أصبح عتيقا وبدون فعالية. ويجب أن نشيد نظاما جديدا يستند إلى قيم الشفافية والمسؤولية المقبولة والمعلنة، فهي دعائم أساسية لبناء نظام دولي أكثر ديمقراطية وأكثر عدلا. وليس هذا بالطبع موقف مجموعة ريو وحدها، فهناك كثير من الخبراء والأفرقة المتخصصة والقادة في أنحاء العالم الذين يؤيدون عقد مؤتمر دولي جديد لرؤساء الدول، شبيه بمؤتمر بريتون وودز في عام ١٩٤٤، لإحياء هيكل مالي ونقدي عالمي أكثر عدلا يستأصل الظواهر المالية الخادعة ويركز على دعم الاقتصاد الفعلي. ونختص بالتنويه من بين تقارير هذه الأفرقة "نحو هيكل مالي دولي جديد" (ECESA/1/Rev.1)، الذي أعد خصيصا للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة. ويشير هذا التقرير إلى العجز الذي أظهرته المؤسسات المالية الدولية في مواجهة أزمات من قبيل التي أثرت في الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة.

ولا يفوتنا أن نشير إلى الدور المحدد الذي تؤديه هيئات الإقراض المتعددة الأطراف فيما يتعلق بإمكانيات التنمية في البلدان التي تتلقى المساعدات. ويجب أن أشير تحديدا إلى صندوق النقد الدولي، لأنه يشجع بشكل خال من المسؤولية أقل البلدان نموا، ويضغط عليها، من أجل تطبيق سياسات بدل أن تنهض بأحوالها الاقتصادية

وحفض قيمة الديون؛ والحصول على تدفقات رأسمالية خاصة؛ وإنشاء إطار معياري وقانوني للاستثمارات الأجنبية؛ وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق، وتحسين معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية.

وفيما لم يعمد توافق آراء مونتيري إلى تلبية كامل الشواغل والاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، نحن لا نزال ننظر إلى توافق الآراء باعتباره إطارا مفيدا وقيما لتحقيق التنمية العالمية بطريقة متماسكة وثابتة. ومنذ مونتيري، ما فتئنا نشعر بالتشجيع إزاء العديد من المقترحات البناءة والمفيدة التي اقترحتها البلدان النامية والمتقدمة النمو، والمجتمع المدني والمؤسسات الإقليمية والدولية للبناء على توافق الآراء، ومعاودة التفكير في شوائبه وتسريع عملية تنفيذه. لذلك يحدونا الأمل أن يعمل اجتماع القمة هذا بما يتمخض عنه من نتائج على تجديد الدعم الدولي لتمويل التنمية.

إن الاتجاهات العالمية منذ مونتيري ما فتئت غير مؤاتية تماما لاقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأسفر ذلك عن جعل هذه الدول أكثر ضعفا أمام جميع دعائم التنمية المستدامة الثلاث.

لقد تراجعت توقعاتنا الاقتصادية مع تراجع أسعار السلع الأساسية، وفقدان الأسواق التقليدية وتبدد الخيارات وتدني مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وطُلب إلينا فتح اقتصاداتنا أمام المنافسة من شركات دولية ثرية تجدد شركاتنا الوطنية صعوبة في التنافس معها.

وثمة تحديات من قبيل الجريمة عبر الحدود الوطنية والمخدرات غير المشروعة وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تعرّض انصهارنا الاجتماعي للخطر الشديد.

باترسون، رئيس وزراء جامايكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

في اجتماع مونتيري وطوال عملية استعراض برنامج عمل بربادوس المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية التي توجّهها اجتماع موريشيوس الدولي، اتخذ أعضاء التحالف نهجا مبدئيا قوامه عدد من العوامل الأساسية الفريدة بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه في الواقع عددا من القيود الفريدة بالنسبة إليها، من قبيل قواعد صغيرة وضيقة لتوفير الموارد؛ ومحدودية الوصول إلى الأسواق؛ وبيئات طبيعية هشّة وضعف أمام الكوارث الطبيعية؛ وتكاليف مرتفعة للطاقة؛ وبنى تحتية ضعيفة؛ والافتقار إلى وسائل النقل والاتصال الكافية. وتتصف الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضا بالضعف إزاء الأحداث البيئية والاقتصادية الخارجية، من قبيل الزيادة الهائلة في أسعار الوقود، الأمر الذي يعيق فرص التنمية المتاحة لها. وإن ضعفها الهيكلي يحد من قدرتها التنافسية وقابليتها للمشاركة بفعالية في النظام الاقتصادي والتجاري الدولي، في حين أن عملية العولمة تضاعف من خطر تهميشها. فهذه العوامل تحد إلى درجة كبيرة من قدرة تلك البلدان على جذب استثمارات أجنبية مباشرة وغيرها من تدفقات رأس المال الخاص على الصعيد الدولي.

لتلك الأسباب، يرى التحالف أنه بينما يجري تلبية احتياجات جميع البلدان النامية، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية، على أساس أن النهج الواحد الذي يصلح للجميع لا يمكنه تلبية تلك الاحتياجات والشواغل المحددة ولن يتمكن من ذلك مستقبلا. وفي ذلك السياق، طلبنا استمرار الحصول على المساعدات الإنمائية الرسمية؛ وترتيبات مالية تساهلية؛ وحفض خدمة الديون

تنظر في توفير دعم متميز ومساعدة مستهدفة لهذه الدول. وأبرز الاجتماع أيضا حقيقة أن النهج الواحد الذي يصلح للجميع لا ينطبق عليها.

إن وصول الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الأسواق، وهي دول تصدر سلعة أساسية واحدة - غالبا الموز والسكر - ينبغي الحفاظ عليه عن طريق الإبقاء على الاتفاقات التجارية التفضيلية القائمة التي تمتعت بها تقليديا. وبدون هذه الاتفاقات التفضيلية، سوف تفقد الدول الجزرية الصغيرة النامية حصتها الحالية في التجارة العالمية، ومن شأن ذلك أن يخلّف عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة. ومن الحيوي أن تعامل منظمة التجارة العالمية هذه الفئة من البلدان معاملة خاصة وتفضيلية، وهي من بين أشد البلدان ضعفا في المنظمة. وإنشاء فئة خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في سياق منظمة التجارة العالمية أمر ينبغي التفكير فيه بجدية.

والدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي أقل البلدان مسؤولية عن انبعاثات غاز الدفيئة، ينبغي أن تتلقى مساعدات مالية وتقنية بغية التكيف مع الآثار الناجمة عن تغير المناخ عن طريق آليات توفرها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تخصيص موارد إضافية لهذه الآليات. والمهم بدرجة متساوية تبسيط إجراءات تمويل هذه الآليات وغيرها من الآليات العالمية حتى يتسنى تيسير الحصول عليها.

إننا ممتنون لجميع البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة التي تعهدت خلال اجتماع موريشيوس الدولي بدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية. وإن ما تحتاج إليه اليوم الدول الجزرية هو التنسيق الصحيح لهذه المساعدات. والمهم كذلك إنشاء مراكز مناسبة للتنسيق ضمن المنظمات الدولية كي

ولقد ازدادت بيئتنا الضعيفة ضعفا نتيجة تغير المناخ وارتفاع مستوى البحار والتفاوت المناخي والتعرض للكوارث الطبيعية وغيرها من الظواهر البيئية العالمية. أما تواتر الأعاصير والعواصف الاستوائية وحدتها وقصر الفترات التي تفصل بينها فقد ازدادت وهي تخلّف أضرارا ودمارا غير مسبوقين في دولنا. والدمار الذي حصل قبل أسبوعين في الجزء الجنوبي من الولايات المتحدة الأمريكية يدل بوضوح على هشاشة المناطق الساحلية المنخفضة الشبيهة جدا بالمناطق الساحلية في هذه الدول.

قبل مجرد شهر، أي قبل إعصار كاترينا، نشر اختصاصي بالأعاصير في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، كيري إيمانويل، ورقة في المجلة العلمية البريطانية، ناتشور، تبين أن العواصف الاستوائية تدوم الآن مرة ونصف أكثر مما كانت تدوم عليه قبل مجرد عقود، وتصحبها رياح دائرية أشد قوة بنسبة ٥٠ في المائة. والسبب الوحيد المقنع لذلك هو البحار الاستوائية الآخذة في الاحترار حيث تشكل مرتعا لهذه العواصف. وكاترينا، وهي عاصفة من الفئة ١، اشتدت أكثر ما اشتدت عندما اجتازت المياه الحارة غير الطبيعية في خليج المكسيك.

وتشكل هذه العوامل مجتمعة مجموعة من العوائق الكبيرة التي تعترض تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. إن ما تحتاج إليه هذه الدول هو بيئة اقتصادية دولية أكثر مؤاتاة، تدرك وتراعي جوانب الضعف الكامنة في الدول الجزرية الصغيرة النامية لدى النظر في احتياجاتها الإنمائية والمالية والتجارية. والمؤتمر الدولي المعني بالتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي انعقد في موريشيوس في وقت سابق من هذا العام، ركّز على تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة تمهيش الدول الجزرية الصغيرة النامية في النظام التجاري العالمي، وناشد النظم النقدية والمالية والتجارية المتعددة الأطراف أن

بياناتهم وفي إمكانية توزيع النصوص الطويلة في القاعة. حينئذ سيقراها الجميع. علينا أن نسرّع من وتيرة عملنا.

تستمع الجمعية الآن إلى بيان دولة الأونرابل دنزيل دوغلاس، رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية والتخطيط والأمن القومي في سانت كيتس ونيفيس، الذي سيتكلم بالنيابة عن الجماعة الكاريبية.

**السيد دوغلاس (سانت كيتس ونيفيس) (تكلم بالانكليزية):** يشرفني أن أتكلم باسم الجماعة الكاريبية في هذا الاجتماع المنفصل بشأن تمويل التنمية. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أعرب عن تأييدي للبيانين اللذين أدلى بهما كل من الأونرابل الأكبر بيرسيفال جيمس باترسون بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والأونرابل نافينشاندرامغولام باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن اعتماد توافق آراء مونتيري في آذار/مارس ٢٠٠٢، وما تضمنه من موضوعات نبيلة حول التنمية، والدعم الذي ينبغي أن يقدمه العالم المتقدم النمو إلى البلدان النامية، لم تنظر إليه البلدان النامية على أنه حل سحري. وبدلاً من ذلك، مثل توافق الآراء برنامج عمل شاملاً يتجاوز الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن للأسف، وبعد مرور ثلاثة أعوام، ينبغي لنا أن نستنتج بكل إخلاص أن ما قدمه المجتمع الدولي لم يرق إلى مستوى التوقعات، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى الإخفاق في حشد المستوى اللازم من الموارد لتمويل التنمية.

ومعضلة التنمية التي تواجهها منطقة الجماعة الكاريبية بشكل خاص يمكن تلخيصها في الفجوات الإنمائية الحرجة، كفجوة التنمية البشرية، والفجوة التكنولوجية، والفجوات في التجارة وشروطها. وينبغي تضيق هذه الفجوات إلى درجة كبيرة من خلال عملية التحول وإعادة البناء لاقتصاداتنا الصغيرة، التي تستند تاريخياً إلى قاعدة

يتسنى لها تنفيذ المشاريع الإنمائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية بطريقة أكثر تكاملاً.

والمهم وجود وعي أكبر إزاء التخطيط لإدارة الكوارث وبناء القدرات على الصعيد الوطني. فالافتقار إلى المعلومات عن الطابع المعقد للكوارث، وانعدام ما يحتذى به من ممارسات جيدة لدى الإعداد لمواجهتها، فضلاً عن عدم وجود أنظمة للبناء وأطر تنظيمية لدعم عمليات تخطيط المدن على نحو أكثر فعالية، أمور تحتاج إلى معالجة عاجلة.

ولكن الأهم هو أن مشكلة تأمين البنى التحتية في الدول الجزرية الصغيرة النامية ينبغي إيلاؤها اهتماماً خاصاً. فالعديد من المناطق المعرضة للكوارث في هذه الدول لا تستطيع الحصول على التأمين المناسب بسبب التكاليف الفادحة المترتبة على كوارث سابقة. وحتى لو توفر التأمين في حينه، فإن التكلفة تشكل عبئاً رئيسياً على اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وفي حين تدرك أن التأمين غالباً ما يهتم به القطاع الخاص، الأمر الذي ينطوي على توليد الأرباح وخفض المخاطر، نعتقد أن على المجتمع الدولي المسؤولية عن إيجاد السبل والوسائل، بما فيها الأفكار الخلاقية والإبداعية، لمساعدة هذه الدول في ذلك الصدد.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية لديها توقعات عالية من اجتماع القمة هذا فيما يتعلق بالحصول على الدعم الضروري لتنفيذ استراتيجية موريشيوس. ونحن على ثقة بأن المجتمع الدولي لن يخذلنا.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):**

أناشد المتكلمين احترام مدة الدقائق الثلاث. فسوف لن تتمكن من إنهاء هذه الجلسة في الوقت المحدد، إذ نحن متأخرون جداً في عملنا. أقترح أن يفكر المتكلمون ملياً في

بلداننا النامية. وفي هذه المناسبة الخاصة، تود الجماعة الكاريبية التأكيد من جديد على دعوة مجموعة الـ ٧٧ والصين من أجل توفير المجال الكافي للسياسات بحيث يمكن معه القيام بعملية تحديث لتلك السياسات.

ثانياً، تسليماً من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بالحاجة إلى حشد الموارد الدولية لأجل التنمية وإلى هيئة بيئة داعمة لتدفقات تلك الاستثمارات الخارجية المباشرة، تسعى هذه الدول على المستوى الوطني، إلى إصلاح إطار سياسة الاستثمار، على الرغم من المخاطر الكبيرة المرتبطة بالاستثمار في الدول الصغيرة. وتدعو الجماعة الكاريبية المؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى دعم المقترحات التي تحد من تلك الأخطار في الدول الصغيرة.

وأخيراً، أود التأكيد من جديد على أن الجماعة الكاريبية ترحب بإعلان مجموعة الثمانية بشأن تخفيف ديون البلدان التي تتحمل أكبر أعباء الديون في العالم. ولكن الجماعة الكاريبية ما زالت تشعر بالقلق إزاء الإهمال الظاهر للديون التي لا يمكن تحملها بشكل مستدام لدى البلدان المتوسطة الدخل، ومن بينها غالبية الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

إن بلدي، سانت كيتس ونيفس، وهو من بين أصغر الدول ذات السيادة في العالم بأسره، يوفر مثالا جيدا على محنة العديد من الدول الكاريبية. فقد تعرضنا للأعاصير ولنقص الموارد بسبب تجاوزنا لمرحلة استخدام الموارد السهلة من مؤسسات التمويل الدولية، وحرماننا من صناعتنا للسكر التي شغلت ١٠ في المائة من قوتنا العاملة. ولكن الموارد من أجل إعادة البناء والتحول الاقتصادي لا تكاد تصل إلا بشكل شحيح، وحدث ارتفاع حاد للدين العام، وأصبح تقدمنا الاجتماعي الهام عرضة للخطر.

إنتاجية ضيقة والشروط التفضيلية لدخول الأسواق. ولذلك، فإن الجماعة الكاريبية رأت في توافق آراء مونتيري فرصة تاريخية فريدة لشراكة دولية من أجل إعادة البناء والتنمية، وهي ترحب الآن بمقترحات الأمين العام الجديدة كأداة نشطة يمكنها أن تترجم إلى أفعال الالتزامات التي قطعتها البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء في عام ٢٠٠٢.

إن منظور الجماعة الكاريبية بالنسبة لتلك المقترحات هو كما يلي. أولاً، في ما يتعلق بحشد الموارد المالية الوطنية من أجل التنمية، نحن ندرك المسؤولية الرئيسية الملقاة على عاتق الدول الأعضاء في تعزيز النمو والتنمية. ولذلك، فإن الجماعة الكاريبية قد احتضنت التكامل والتعاون الإقليميين كوسيلة لتحقيق الرخاء الاجتماعي والاقتصادي.

وسيكون شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ فاتحة لعهد السوق الواحدة والاقتصاد الواحد للجماعة الكاريبية. وإحدى فوائد ذلك زيادة حجم السوق بحيث يتجاوز الحدود الجغرافية لكل دولة عضو في الجماعة. وللأسف، فإن جهودنا في بناء قاعدتنا الخاصة للموارد البشرية، من خلال استخدام مواردنا الضئيلة للتنمية، قد جرى إحباطها بسبب سياسات التوظيف التي تتبعها بعض البلدان المتقدمة النمو. وفي ضوء حق الإنسان في حياة أفضل، فإن الجماعة الكاريبية لا تستطيع وقف موجة تدويل تدفقات العمالة. ومع ذلك، فإن سياسات التوظيف لدى بعض البلدان المتقدمة النمو لا ينبغي تنفيذها على نحو يتنافى مع مصالح الدول الصغيرة، وينبغي بالتأكيد أن ترتبط بألية للتعويض.

كذلك، فإن الدول الصغيرة، كدول الجماعة الكاريبية، بينما هي تسعى إلى تطوير قطاعات نمو جديدة، فإنها تواجه أحكاماً وشروطاً جديدة تجعل السياسات التي سبق أن اعتمدها دول أصبحت الآن متقدمة النمو غير قانونية. ويؤدي ذلك إلى تضيق قاعدة السياسات الوطنية في

ومع أن التجارة غاية بحد ذاتها، غير أنه يمكنها أن تكون محركاً للنمو والتنمية المستدامين. ولذا، فإن توقعاتنا كبيرة بأن نرى نظاماً تجارياً متعدد الأطراف، يكون عالمياً وعادلاً، وتحكمه القواعد، ويمكن التنبؤ به، كما يكون غير تمييزي وذا منحنى إنمائي. وفي ذلك الصدد، نؤكد على أهمية احتتام جولة الدوحة الإنمائية بحلول عام ٢٠٠٦ كموعِد مفضل. وفي السياق ذاته، نود تجديد دعوتنا إلى جولة المفاوضات الحالية في منظمة التجارة العالمية بشأن حق دخول الأسواق للسلع الزراعية وغير الزراعية من أجل إيلاء اهتمام خاص للمنتجات التي تهم البلدان النامية غير الساحلية أو الصادرة منها، وفقاً لما نص عليه برنامج عمل ألماني. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا عازمون على متابعة موقفنا المشترك مثلما حدده منهاج عمل أسونسيون لجولة الدوحة الإنمائية، الذي تم اعتماده في اجتماع وزراء التجارة للبلدان النامية غير الساحلية المعقود في أسونسيون بتاريخ ٩ و ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

ونناشد جميع أصحاب المصلحة والشركاء الإنمائيين، وخاصة مجتمع المانحين، أن يفوا بالتزاماتهم، على النحو الذي حدده برنامج عمل ألماني. وينبغي أن تبقى متابعة وتنفيذ برنامج عمل ألماني، الذي يعزز أحدهما الآخر، جزءاً لا يتجزأ من العملية الشاملة لتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة.

**الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن للسيد نورمان خوسيه كالديرا كاردينال، وزير خارجية نيكاراغوا، الذي سيتكلم بالنيابة عن منظومة التكامل لأمريكا الوسطى.

**السيد كالديرا كاردينال (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية):** بالنيابة عن منظومة التكامل لأميركا الوسطى، أعرب عن تعازينا للوزيرانا وميسيسيبي وألاباما حيال

وفي الختام، أحث المجتمع الدولي على التحرك العاجل من أجل إعطاء مغزى حقيقي لتوافق آراء مونتهيري لكي يتمكن شعب سانت كيتس ونيفس، وشعوب الجماعة الكاريبية والعالم النامي بأسره، من التطلع بأمل و تفاؤل إلى العام ٢٠١٥.

**الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لدولة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، السيد سومسفات لينغسفا، الذي سيتكلم نيابة عن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية.

**السيد لينغسفا (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية):** اسمحوا لي بداية أن أتقدم، نيابة عن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، بالشكر إليكم، سيدي، على عقد هذا الاجتماع الهام الخاص بتمويل التنمية.

إن تعبئة الموارد المالية، سواء الوطنية أو الخارجية، ما زالت ضرورية بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية من أجل تلبية احتياجاتها الإنمائية الخاصة. ولذا، فإننا نؤكد من جديد على الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي، ولا سيما مجتمع المانحين، بتقديم المساعدة الرسمية الكافية وتسهيل زيادة تدفقات الاستثمار الخارجي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية. وفي ذلك السياق، نرحب بوضع جداول زمنية من جانب البلدان المتقدمة النمو، وخاصة في الاتحاد الأوروبي، لبلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥، ونحث البلدان المانحة التي لم تفعل ذلك بعد على أن تحذو حذوها في عام ٢٠٠٦ لبلوغ هدف تخصيص ما يتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢ في المائة من إجمالي الناتج القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية في البلدان النامية.

بسبب، على سبيل المثال، المعدلات العالية للنمو السكاني. ويتطلب التخلف أن نبذل جهودا أكبر. وما زالت التحويلات المالية والتقنية والتكنولوجية متخلفة إلى حد بعيد.

إننا بحاجة إلى إجراء إعادة صياغة هيكلية للتعاون وتخفيض تكاليف المعاملات والسمسة والقيود المالية. ونحن بحاجة إلى تغيير النماذج الحالية وإلى رؤية كيفية جعل سوق التعاون أكثر مرونة وتحريرا بغية جعل المعونة متماسكة ومتسقة مع السوق الذي تتطور فيه.

ولا يسعنا أن نتصدى لتحديات الألفية إلا بالعمل بواقعية وبأخذ الاختلافات في الحسبان. ويتطلب ذلك الأمر أن نبحث عن حلول إبداعية ومبتكرة وواقعية لتمويل التنمية. وقد علقنا آمالنا على توسع التجارة الناجم عن الاختتام الناجح لجولة الدوحة. وتوفير المزيد من الفرص في التجارة والاستثمار أكثر أهمية من التعاون. ونشعر بالامتنان على التزام مجموعة الثمانية بإلغاء الديون المتعددة الأطراف المستحقة على ١٨ بلدا، الأمر الذي ينبغي أن تنضم إليه المزيد من البلدان، بما في ذلك بعض بلدان أمريكا الوسطى. وينبغي أن تولد تلك المبادرة، من الناحية النظرية، موارد للتنمية، ولكن ذلك يفترض أن الأموال موجودة وأنها تستخدم الآن من أجل التنمية.

وأخيرا، أود أن ابرز الاستثمار الذي تقوم بتوجيهه أمريكا الوسطى بغية المحافظة على رغبتها في العيش في حرية وديمقراطية وسلام وتعزيز هذه الرغبة. ودأبت بلداننا على خوض معارك قاسية بغية التغلب على ويلات مثل الفساد. ونسعى إلى تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، الأمر الذي سيمكننا من تركيز طاقتنا الوطنية والجهود الإقليمية الإضافية على إنهاء تلك الممارسات السلبية، ومن دعم الحكم

الحوادث المساوية التي سببت تلك المعاناة. ونعرب عن تضامننا مع الأسر المتضررة ومع شعب الولايات المتحدة الأمريكية وحكومتها.

يشكل اجتماع مؤتمر القمة هذا فرصة للبحث عن بدائل مجدية ولمموسة للتجارة، بغية التغلب على أوجه القصور في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠١٥. واليوم، وفي القرن الحادي والعشرين، ما زال آلاف الملايين من الأشخاص يعيشون في فقر مدقع، ويفتقرون إلى المتطلبات الأساسية لحياة كريمة، في ظروف مزرية من النظافة والصحة. فليست لديهم إمكانية الحصول على التوظيف المقبول والتعليم المناسب أو مياه الشرب، ولا يحظون بالقدرة على تزويد أطفالهم بالتغذية المناسبة التي تكفل أن بذور التعليم تبذر في أرض خصبة لكي تنمو وتتطور.

جننا اليوم لنخاطب الجمعية بوصفنا منطقة، ولُنصِر على أهمية التضامن والتفاهم الكبيرين اللذين من شأنهما أن يؤديا إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي يعترف بأنها مصلحة عامة عالمية.

وتحظى أمريكا الوسطى باستراتيجية إقليمية يمكنها أن تستكمل أهداف الألفية. ويشكل التحالف من أجل التنمية المستدامة استراتيجية متكاملة في طابعها وتغطي جميع مجالات التنمية البشرية. كما أن لدينا نموذجا للأمن الديمقراطي أحدث التغيير الذي يجري على المستوى القاري.

ونعترف في استراتيجيتنا الإقليمية بمسؤوليتنا في مجال التنمية، ولكننا ندرك أيضا العقبات الرئيسية التي نواجهها. وتشمل هذه العقبات مشاكل التنمية البشرية الواردة في مؤتمر قمة الألفية، وهي مشاكل ازدادت في الأعوام الخمسة الماضية. وما زالت أكثر الدول المتقدمة النمو لا تمتثل للالتزامات الثابتة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. ومعدلاتنا الحالية للنمو ليست كافية لبلوغ الأهداف الإنمائية

أود اليوم أن أكرر التزامنا بإنشاء آليات خلاقية لتمويل التنمية. وعلينا أن نميز بين العجز المالي المتعلق بالنفقات الحالية من ناحية والإنفاق على الاستثمارات من ناحية أخرى. إن هذا التمييز مهم.

وأود أن أختتم بالتنويه بأنه في ما يتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل، غالبا ما تخفي المعدلات أكثر مما تكشف. وإحصائيات الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للسكان أو بالنسبة للدخل تخفي أكثر بكثير مما تكشف. وتلك المؤشرات تحجب حقيقة وجود جيوب كبيرة من الفقر الشديد. وإذا لم نعالج هذه المسألة المتصلة بمعدل الدخل للبلدان المتوسطة الدخل، فإننا سنعجز عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. يجب أن نعيد توزيع النمو الاقتصادي وليس مجرد التقييد بمؤشرات وول ستريت، رغم أهميتها، ويجب أيضا أن نعالج إعادة توزيع الدخل بغية تخفيف حدة الفقر بحلول عام ٢٠١٥.

**الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد ريكاردو لاغوس إسكوبار، رئيس جمهورية شيلي.

**الرئيس لاغوس إسكوبار (تكلم بالإسبانية):** أود، سيدي، بعد أن أتقدم بالتحية إليكم، أن أدلي بإيجاز بأربعة تعقيبات عامة.

أولا، إن التنمية شرط أساسي لبناء أمن دولي على أسس متينة ودائمة. ثانيا، نحن في أمريكا اللاتينية نرى التنمية بوصفها التزاما عالميا مشتركا يلقي بمسؤوليات على عاتق الدول النامية والمتقدمة النمو على السواء. ثالثا، في ضوء الأرقام غير القابلة للجدل بخصوص الفقر المتزايد، علينا أن نظهر قوة وإرادة سياسية خياليين وإلى أقصى حد ممكن في إيجاد موارد جديدة. رابعا، عندما نتكلم عن تمويل التنمية،

الرئيسيد بغية التمكّن من بناء أمريكا الوسطى الديمقراطية والعصرية.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):** أعطى الكلمة الآن لفخامة السيد أليخاندر توويدو مانريكي، رئيس جمهورية بيرو.

**السيد توويدو مانريكي (تكلم بالإسبانية):** يتيح هذا الاجتماع فرصة للتأكيد من جديد بشكل قوي على التزام بيرو بالأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن الالتزامات التي قطعناها في مؤتمر قمة مونتييري تجاه إقامة شراكة عالمية جديدة للتغلب على الفقر والاستبعاد الاجتماعي.

ولا يمكن إيجاد ديمقراطية راسخة ولا مساواة في مجتمعاتنا بينما يستبعد الملايين من أبناء بيرو وغيرهم من المواطنين في العالم من التمتع بحقوقهم الأساسية ويستبعدون من السوق. لذلك السبب، من الأهمية الحيوية أن نركز على عنصرين: الأول، تحقيق نمو اقتصادي مستدام بنسبة حوالي ٧ في المائة سنويا يسمح بخلق فرص عمل مناسبة. لكن من المؤسف أنه على الرغم من التقدم الذي نحرزه، فإننا لم نحقق ذلك الهدف.

والعنصر الرئيسي الثاني يتمثل في حقيقة أننا لا يمكننا أن ننتظر أن يتحسن النمو الاقتصادي من تلقاء نفسه بتأثير قوى السوق. إننا بحاجة إلى سياسات اجتماعية سديدة لتقليل الفوارق وتقليص حدة الفقر، وفقا للالتزامات التي قطعت في الأهداف الإنمائية للألفية. إن الشراكة العالمية من أجل التنمية التي أعلن عنها في مونتييري تفرض على البلدان الصناعية أولا، أن تزيد التدفقات المالية الدولية من أجل التنمية؛ ثانيا، أن تفتح أسواقها؛ ثالثا، أن تقوي التعاون المالي والتقني؛ رابعا، أن تخفف من عبء الديون الخارجية؛ خامسا، أن تعزز الاتساق في النظام المالي وفي التجارة الدولية.

محددة. إن مكافحة الإغراق أداة تستخدم من جانب واحد وتؤثر على نمونا، وبالنتيجة تقوض قدرتنا على تحقيق تنمية اجتماعية أكبر. وعندما يطبق بلد متقدم النمو تدابير مكافحة الإغراق على المنتجات الشيلية، فإن هذه بالنسبة لي سياسة تؤثر على الصعيد المحلي.

وفي ما يتعلق بالتجارة العالمية، فإن الإعانات الزراعية تكتسي الأهمية أيضا. ويسرنا أن متكلمين آخرين تطرقوا إلى هذا الموضوع. أود أن أذكر ببساطة أنه إذا تم رفع الحواجز التجارية، فمن المحتمل أن تحقق البلدان النامية أرباحا تقدر بـ ١٣٠ بليون دولار - أكثر من ضعف الـ ٥٠ بليون دولار المطلوبة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

في الختام، إن التحديات التي نواجهها تتطلب منا العمل. لذلك السبب نشارك في المبادرة ضد الجوع والفقر. وفي ذلك السياق، قررنا إعلان دعمنا التام للمشروع التحريبي بفرض رسوم على بطاقات السفر الجوي؛ وقد شرعنا بتنفيذ ذلك في بلدنا. وستفرض ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ على كل الرحلات الجوية الدولية المنطلقة من شيلي رسوم إضافية بمقدار دولارين، تستخدم كمساهمة في هذه المبادرة. علينا أن نقدم مثلا يمتد عن طريق أعمال ملموسة.

إننا مستعدون أيضا لدراسة أثر إصدار حقوق السحب الخاصة لغرض التخلص من حالات انعدام الاستقرار والاختلالات المالية التي تحتاج العالم النامي. وسمحوا لي أن أذكر أنه في عام ١٩٩٧ تمت الموافقة على إصدار حقوق السحب الخاصة، بدعم من ١٣٣ بلدا مثلت نسبة ٧٧,٣ في المائة من القوة التصويتية لبلدان صندوق النقد الدولي.

تنظر بلدان عديدة إلى العولمة المنصفة والمتوازنة بوصفها فرصة كبيرة للتخلص من الفقر والتخلف. وعلى كل بلد بالطبع أن يضطلع بدوره، بوضع جداول أعمال

فإننا لا نشير إلى المساعدة الرسمية والتعاون بين الدول الأعضاء فحسب، بل أيضا إلى التمويل من القطاع الخاص.

ولنتكلم بصراحة هنا: إن المهمة ليست سهلة. ومقترح الأمم المتحدة بمضاعفة المساعدة الرسمية من ٥٠ بليون دولار إلى ١٠٠ بليون دولار لا يمكن ضمان تنفيذه. لقد وضع مؤتمر مونتيري الدولي لتمويل التنمية مبادئ توجيهية للتقدم صوب تحقيق هذا الهدف، لكن ثبت بعد مرور خمس سنوات، أن التقدم يحرز ببطء شديد.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، نعرف أن الجواب الأساسي يكمن في السياسة الإنمائية العامة، التي يجب علينا أن ننفذها في كل بلد من بلداننا. لكن الدعم الدولي مطلوب أيضا، بالإضافة إلى الجهود الداخلية، وينبغي أن يقدم على صعيدين منفصلين. فمن جهة، تقوم الحاجة إلى مساعدة أفقر البلدان. وهذه المساعدة يجب أن تستمر وأن تخضع لقواعد محددة. وهناك حاجة ملحة إلى أن تقيّد البلدان الغنية بالتزامها بصورة جدية بالوفاء بهدف ٧,٠ في المائة من أجل التنمية. وهذا يتسم بالحاجة شديدة بشكل خاص في ضوء حقيقة أنه على الرغم من مرور ٣٠ سنة، لا نزال نناقش الموضوع في هذه القاعة. هذا ليس وقت التذرع بالحجج. فقد آن أوان اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدورها بنفس الطريقة المفروضة على البلدان النامية حتى تضطلع بدورها بأن تبرهن على أن الموارد يتم استخدامها بصورة صحيحة وأنه يتم إحراز تقدم واضح.

ومن جهة أخرى، يعتبر عدد كبير من البلدان الوصول إلى الأسواق هدفه الأولي؛ وشيلي أحد هذه البلدان. لكننا نرغب في أن نوضح هنا أنه عندما تتفاعل مع العالم الخارجي، نواجه حواجز تقوض نمونا.

وأوضح مثال هو مكافحة الإغراق، وهي حيلة تستخدم كلما بدأ بلد بإحراز نجاح في التنافس بمنتجات

إن المؤتمر الدولي للتنمية شكل علامة فارقة في مسيرة التعاون الدولي من أجل التنمية. فمشاركة قادة الدول والحكومات عكست الإرادة السياسية للمجتمع الدولي على أرفع مستوياتها، وأكدت رغبتها في التعامل بجدية مع مسألة تمويل التنمية. كما أن إشراك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى ممثلي مجتمع الأعمال والمجتمع المدني إلى جانب الأمم المتحدة في فعاليات هذا المؤتمر، أسهم كثيرا فيما اكتسبه من أهمية ومن طابع عملي يرسخ روح المشاركة البناءة، التي كان ولا يزال العالم في أمس الحاجة إليها لمواجهة تحديات العولمة، والانتقال بتمويل التنمية من موضوع للصراع والمواجهة إلى ساحة للمشاركة والتعاون.

لقد حرصت دولة قطر أن تكون شريكا داعما للجهود الدولية المبذولة من أجل التنمية، خاصة ما يتصل بمكافحة الفقر وتعميم ثمار النمو العالمي بطريقة أكثر عدلا وإنصافا، لما في ذلك من أثر إيجابي على الاستقرار واستتباب السلم والأمن الدوليين. كما أن اهتمام قطر بالتنمية الدولية ينبع من انتمائها إلى مجموعة الـ ٧٧ والصين، والتي تشرفت برؤوسها خلال عام ٢٠٠٤.

ومن هذا المنطلق، تعمل دولة قطر على دعم المبادرات الدولية المعنية بالتنمية وتمويلها، وقد كان لها شرف استضافة المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، ونتج عنه اعتماد جدول أعمال الدوحة. الذي عكس أهمية تحقيق التنمية في إطار مفاوضات دولية متعددة الأطراف لتحرير التجارة.

وبرغم القلق الذي يساورنا بسبب الجمود الذي وصلت إليه المشاورات الجارية حول تفعيل برنامج عمل الدوحة، فإننا نأمل أن يتم تخطي تلك المرحلة، وأن تبدي كافة الأطراف المعنية، وبصفة خاصة الدول المتقدمة النمو،

قصيرة وطويلة الأجل لمكافحة أوجه اللامساواة، لكن المهمة لن تكتمل ما دامت التفاوتات باقية في عالم يظل يفتقر إلى الكمال. يجب أن نمضي قدما نحو توطيد الديمقراطية في جميع أرجاء العالم، ويجب علينا، تحقيقا لتلك الغاية، أن نكافح انعدام المساواة الآن. وإننا نملك وسائل القيام بهذا.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالإنكليزية):**

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر.

**الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني:** يطيب لي في بداية

كلمتي أن أشيد بالتقدم الذي تم إحرازه بشأن تطبيق مقررات توافق "آراء مونتهري" كما أحيي كافة الدول المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، التي حرصت على تفعيل تلك المقررات، والتقدم بمبادرات بناءة لدعم تنفيذها.

إن هذه الجهود تكتسب أهميتها في إطار مسعى المجتمع الدولي لتحقيق أهداف إعلان الألفية. وأود في هذا الصدد الإعراب عن تقديري للمساعي الجادة التي تقوم بها غالبية الدول النامية لتطبيق مفهوم الحكم الصالح في كافة المجالات السياسية والاقتصادية، في ظل تحديات محلية وإقليمية متسارعة. كما أعبر عن تقديري للمبادرات الصادرة عن الدول الصناعية الثماني والاتحاد الأوروبي بشأن إعفاء أفقر الدول والمثقلة بالديون، وكذلك على ما تقدمه من مساعدات رسمية للتنمية، وعلى جهودها في مكافحة الأمراض المعدية والفقر. كما لا يفوتني في هذا الصدد الإشادة بالمبادرة الخاصة بمكافحة الجوع والفقر، وتقدير الدول التي قدمتها. وإن قطر لتدعم في هذا الصدد المقترح الفرنسي الداعي إلى تخصيص مساهمات تضامنية تقتطع من قيمة تذاكر السفر بالطائرات كمصدر من مصادر التمويل المبتكرة للتنمية.

وإنني لا أريد بأي حال أن أنفي إلحاحية مواجهة الإرهاب الدولي بل وإمكانية تعاطم خطره، ولكني أقول بكل مسؤولية إننا لن نستطيع التعامل معه بفعالية إذا ما أهملنا قضية التنمية. وليست هذه هي المرة الأولى التي أثير فيها هذا الموضوع، ولكنني أود أن أستخدم هذه المناسبة لأكرر إبانة تقييمي.

إن التنمية غير المتكافئة - أي تنمية بعض البلدان وتأخر بلدان أخرى - تنطوي على إمكانية مدمرة يمكن أن يكون لها أسوأ أثر ممكن على العلاقات الدولية وعلى النظام العالمي وأساسه نفسها. إنني مقتنع بأن التخلف الإنمائي والفقر والجماعة والنتائج المميتة للأمراض التي يمكن علاجها والافتقار حتى إلى التعليم الأساسي أمور تهيئ بيئة يترى فيها الإرهابيون ويجندون.

وهذا الرأي لا يعني، كما يدعي البعض أحيانا، أي انصراف لانتباهنا عن الخطر المباشر للإرهاب الدولي؛ ولكنه النهج الوحيد المناسب للقضاء على الإرهاب الدولي، الذي أصبح خطرا حقيقيا للجميع.

ستكون هناك دائما جماعات صغيرة من المهوسين موجودة في كل مكان. ولكن الأمر الأساسي هو ما إذا كانت هذه الجماعة الأولى ستجمع حولها تابعين. وأود أن أذكر بأنه قبل فترة ليست طويلة واجهت حتى بعض الدول الأوروبية الإرهاب. ولكن جماعات مثل بادر ماينهوف في ألمانيا والألوية الحمراء في إيطاليا تم القضاء عليها تحديدا لأنه لم تكن هناك ظروف موضوعية لإنشاء قاعدة عريضة للتأييد. وبعبارة أبسط، ما كان ينقص هو وجود عدد كاف من البشر الذين فقدوا كل شيء، ولم يكن لديهم ما يتطلعون إليه في الحياة، وكانوا بالتالي مستعدين للجوء إلى الإرهاب.

المرونة اللازمة من أجل التوصل إلى نتائج عملية تعود بالفائدة على الجميع، خاصة وأن المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية بمونغ كونغ قد أوشك على الانعقاد في شهر كانون الأول/ديسمبر المقبل.

إن دولة قطر، وفي إطار حرصها على المشاركة في خدمة قضايا التنمية، تشرفت باستضافة قمة بلدان الجنوب الثانية في حزيران/يونيه الماضي. وقد تقدمت من خلالها بمبادرة لإنشاء صندوق الجنوب للتنمية والظروف الإنسانية. كما أكدت على التزامها بتقديم النسبة المقررة من إجمالي الدخل القومي كمساعدات إنمائية، مع تخصيص ١٥ في المائة منها لأقل الدول نموا، وذلك اعتبارا من عام ٢٠٠٦.

ويشرفني في ختام كلمتي أن أعرب عن استعداد دولة قطر لاستضافة مؤتمر المتابعة الأول للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، نزولا على ما ورد في توافق آراء مونتيري. وأقترح في هذا الصدد أن يعقد هذا المؤتمر خلال عام ٢٠٠٧، في موعد تتولى الجمعية العامة تحديده. وأتطلع في هذا السياق إلى رؤيتكم جميعا بالدوحة في ٢٠٠٧ لدفع مسيرة التعاون الدولي من أجل التنمية نحو مزيد من التقدم.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالإنكليزية):**  
تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد ستیان ميسيتش، رئيس جمهورية كرواتيا.

**الرئيس ميسيتش (كرواتيا) (تكلم بالكرواتية وقام الوفد بالترجمة الفورية):** بشعور من السعادة، ولكن أيضا بإحساس بالمسؤولية الكبيرة، آخذ الكلمة في هذه الجلسة التي تعالج - حسب اقتناعي العميق - القضية الأساسية في العالم المعاصر. وأعلم أنني ربما أكون مغردا خارج السرب بالنسبة للرأي السائد في المجتمع الدولي الذي أعتقد أنه يميل إلى اعتبار الإرهاب العالمي ألح قضية عالمية.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):**  
تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد فستوس غونتياي موغاي، رئيس جمهورية بوتسوانا.

**الرئيس موغاي (تكلم بالانكليزية):** يتذكر الأعضاء أننا قبل عامين، وبعد مؤتمر القمة التاريخي الذي اتفقنا فيه على الأهداف الإنمائية للألفية، التقينا في مونتيري من أجل التصدي لتحديات تمويل التنمية. وأسفر ذلك الاجتماع عن توافق آراء مونتيري، الذي أعاد تأكيد الحاجة الملحة إلى استئصال الفقر مع تحقيق نمو وتنمية مستدامين. والأمر الذي اكتسى أهمية خاصة كان الاعتراف بأن زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وإزالة الحواجز التجارية ضروريتان إذا أريد للبلدان النامية أن تحقق فعلاً أهدافها الإنمائية للألفية.

وتشير التقارير الأخيرة عن تنفيذ إعلان الألفية إلى قلة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة في القارة الأفريقية. وفي ذلك الصدد، فإن العقبان الرئيسية التي تم تحديدها قبل خمس سنوات ما زالت قائمة. وهناك نقص في التمويل للبرامج التي ترمي إلى التصدي للتحديات الرئيسية في مجال الصحة في أفريقيا - مثل آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمعدلات المرتفعة للوفيات النفاسية. وعدد الذين يعيشون في فقر مدقع مازال مرتفعاً.

إن تجربة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ليست استثناءً في تجارب بقية أفريقيا والعالم النامي. فبينما نجحنا في خفض التفاوتات الجنسانية في التعليم ونجحنا في تحسين فرص الحصول على خدمات الصرف الصحي ومرافق أساسية أخرى، مازالت التفاوتات الكبيرة قائمة بين مستويات التنمية داخل بلداننا وفيما بينها على حد سواء.

والحقيقة المعروفة تماماً الآن هي أن منطقتنا أشد منطقة مصابة بانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولقد أسهم الفيروس في تدهور مؤشرات تنميتنا البشرية

ولكن تخلف التنمية أمر مختلف. فتخلف التنمية، أولاً، أساس التبعية واليأس السياسيين، ثم أنه مصدر لليأس الشخصي؛ وهو بالتالي يخلق مرتعا يفرخ الإرهابيين المحتملين. وهؤلاء الأشخاص بالطبع، كقاعدة، أشخاص تعساء أساء إليهم الآخرون، ومن الواضح أن من يجندونهم لا يشعرون بمشقات تخلف التنمية. ولكنني أؤكد أن تخلف التنمية هو أساس كل ذلك.

لذلك فإن ما يحتاجه العالم هو التنمية: التنمية العالمية المتوازنة بشكل سليم، وليس التنمية التي يحقق فيها بعض البلدان نمواً على حساب بلدان أخرى وينعم فيها البعض برخاء آخذ في التزايد بينما يغرق الآخرون في فقر آخذ في التزايد، وليس التنمية التي يحاول فيها البعض، مجازاً، الوصول إلى السماء بينما يولد الآخرون جائعين ويموتون في النهاية من الجوع.

يقولون إنه لا مفر من العولمة. وقد يكون الأمر كذلك فعلاً، لكن لا يستطيع أحد إقناعي بأن الآثار السلبية للعولمة، التي نشهدها يومياً في كل مكان، هي الأخرى لا مفر منها. وإذا كانت العولمة لا مفر منها فعلاً، ينبغي ألا تقتصر على الفقر، بل ينبغي أن تشمل التنمية أيضاً. فلا بد أن تصبح التنمية عملية عالمية.

لقد أصبحت البلدان المتقدمة النمو تدرك تلك الضرورة، وهذا أمر جيد. لذلك أرحب بكل خطوة تتخذها البلدان المتقدمة النمو - سواء كانت تتخذها بمفردها أو مع بعض البلدان النامية - لتحسين وضع المتخلفين في التنمية وجمع الأموال لتمويل التنمية. وأعتقد أن الأمم المتحدة هي بالتحديد الهيئة القادرة على أداء دور بالغ الأهمية لا في تعزيز الوعي بقضية التنمية فحسب بل أيضاً في تقديم الأفكار الواقعية لحلها.

ويسعدنا أن نعرب عن الشكر على الجهود الأخيرة الرامية إلى تخصيص الموارد للتنمية في البلدان النامية وأن نرحب بتلك الجهود، التي هي على سبيل المثال تخفيف الديون وتحسين قدرة وصول منتجاتنا إلى الأسواق. وهنا نشيد بحكومة المملكة المتحدة على تصدرها مرفق المالية الدولية لدعم التغذية المسبقة لصرف المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل بلوغ نسبة الـ ٠,٧ في المائة في موعد أقصاه عام ٢٠١٥. ونعرب أيضا عن التقدير للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي حققت بالفعل هدف المساعدة الإنمائية الرسمية أو وضعت جداول زمنية لتحقيقه.

ومن الضروري أن نحرز تقدما بشأن جولة الدوحة الإنمائية. ورغم التقدير للتعهدات بتقديم المزيد من المعونة والإعلانات الأخيرة بشأن إلغاء الديون، فإن بلدانا نامية أخرى عديدة تحتاج، قبل أي شيء آخر، إلى أن تتمكن من التمتع هي أيضا بفائدة النمو المدفوع بالتصدير.

ورغم أن بعض بلدانا استفادت من استراتيجيات تخفيف الديون - بما في ذلك مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون - فإنها لم تسفر حتى الآن عن تحقيق القدرة على تحمل الدين في المنطقة. ويؤكد ذلك على ضرورة إلغاء الديون التي لا يمكن خدمتها من دون إلقاء العبء على الشعوب المعذمة في المنطقة.

وأود أن أعرب عن قلق خاص من أن بعض البلدان النامية التي أحرزت تقدما نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال الحكم الصالح والسعي إلى سياسات اقتصادية كلية سليمة هي بلدان محرومة لأنه يحكم عليها بأنها بلغت مركز بلدان الدخل المتوسط وبالتالي تحرم من تلقي المساعدة الإنمائية الرسمية ومن برامج أخرى خاصة يمكن أن تستفيد منها. لذا ينبغي بذل الجهود لمساعدة بلدان مثل بلدي، ما زالت تعمل على تثبيت مكاسبها الاقتصادية.

خلال السنوات القليلة الماضية. ومن ضمن التحديات الأخرى التي تواجهها منطقتنا المستويات المرتفعة للفقر، وتفاوت الدخل، والنقص المستمر في الغذاء، ونقص في المياه ناشئ حديثا - وسببه إلى حد كبير الجفاف والتدهور البيئي معا، فضلا عن القيود المؤسسية والقيود المفروضة على السياسة العامة والموارد.

والجمال الذي تحتاج الجماعة الإنمائية إلى إحراز تقدم فيه هو العمل على تحقيق إصلاحات سياسية على الصعيدين الوطني والدولي معا، مثل ما يتم من خلال مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وعلى الصعيد الوطني، ينبغي أن يشمل ذلك بناء القدرات المؤسسية، وإدراج الأهداف الإنمائية للألفية في استراتيجيات إنمائية طويلة الأجل ومملوكة للبلد، والإدارة الفعالة والشفافة للموارد الطبيعية. ويمكن تحقيق كل ذلك من خلال التزام مستمر بالحكم الصالح وبناء الشراكات مع جميع أصحاب المصلحة.

وعلى الصعيد الدولي، ستواصل الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية الانضمام إلى الآخرين في السعي إلى تحقيق نظام تجاري دولي أكثر عدالة، وتخفيف واسع النطاق للديون، وتمويل التزامات جديدة من خلال المنح. وهذه بعض الخطوات التي نستطيع من خلالها تحقيق توافق آراء مونتريري.

إننا ندرك أن للبلدان النامية، بما في ذلك أعضاء الجماعة الإنمائية، دورا توديه لتنفيذ توافق آراء مونتريري من خلال تعبئة مواردها. ولكن، وبالنظر إلى التحديات التي نواجهها، ثمة حاجة إلى أن يفعل الآخرون المزيد من الآن وحتى عام ٢٠١٥. وفي ذلك السياق، نغتنم هذه الفرصة لندعو البلدان الأكثر تقدما مرة أخرى إلى الوفاء بالالتزام بضمان تخصيص ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

ويمكن تخفيف الأعباء بشكل كبير من خلال الامتثال لتوافق آراء مونتريري. وعليه، فإننا نؤيد بشدة وضع جداول زمنية للعديد من البلدان المتقدمة النمو للوفاء بالتعهد بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وهناك حاجة فعلية أيضاً إلى تخفيض كبير للديون أو إعادة هيكلتها، لا بالنسبة لأقل البلدان نمواً فحسب، بل والبلدان متوسطة الدخل أيضاً. ولذلك، نوصي باعتماد آلية لمقايضة الديون تمكن البلدان النامية من استغلال الموارد التي تتدفق عادة إلى البلدان الدائنة. ويمكن أن تساعد تلك الآلية البلدان النامية كثيراً على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونعتقد أن التدابير المقترحة تستحق بحثنا الجاد.

إن مشروع الوثيقة الختامية (القرار ٣١٤/٥٩، المرفق) للاجتماع الرفيع المستوى لا يمثل وثيقة متوازنة. وعليه، فإنه ينتقص من قدرة البلدان النامية على أن تولد تدفقات مالية من أجل التنمية. وفي هذه الوثيقة، تفرّض شروط جمة على البلدان النامية قبل أن تتأهل للتدفقات المالية للتنمية. ومن ناحية أخرى، فإن تعهدات البلدان المتقدمة النمو قد صيغت بعبارات مبهمّة. وإننا نرحب بالتعهدات بتحسين نوعية المساعدة على أساس الاعتراف باحتياجات البلدان المتلقية. والوثيقة تغفل عن الكثير من المسائل ذات الصلة بالتجارة العالمية والتي كانت البلدان النامية تتوقعها وتتطلع إليها. وهذا الإغفال قد جعل جولة الدوحة من مفاوضات التجارة غير مؤاتية للتنمية.

ومع أننا في البلدان النامية ما زال يراودنا الأمل ونعمل بغير كلل من أجل تحسين ذلك الموقف، فإننا نقدر الجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو، لاسيما في ميادين التنمية والمساعدة وتخفيض الديون. وتأمل إندونيسيا أن ذلك سيكون أساساً قوياً لتعزيز شراكة حقيقية ومفيدة بشكل

وأود أن أختتم كلمتي بإعادة التأكيد على أن منطقة الجماعة الإنمائية ما زالت متحدة في التزامها بالعمل على التحقيق الجماعي للأهداف الإنمائية للألفية من خلال الشراكات فيما بين أعضائها ومع بقية العالم. كما أود أن أعلن تأييدي لمن تكلموا قبلي باسم البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والجماعة الكاريبية، وبالطبع أقل البلدان نمواً.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):**

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد سوسيلو مبانغ يوزيونو، رئيس جمهورية إندونيسيا.

**الرئيس يوزيونو (تكلم بالانكليزية):** إن لدينا

اليوم فرصة للنظر في مشكلة نقص الموارد، خاصة الموارد المالية، من أجل التنمية. وما من شك في أن الأمم مسؤولة عن تنميتها. ونحن في العالم النامي لا بد لنا من أن نعبئ الموارد المالية المحلية لذلك الغرض. وفي الوقت نفسه، علينا أن نسعى من أجل الحكم الصالح ومكافحة الفساد وإيجاد طرق إبداعية لجمع الأموال لتمويل التنمية. ويجب أن نستخدم المجال السياسي المتاح لنا لوضع استراتيجياتنا الخاصة للتنمية.

غير أن تلك الجهود لا تكفي. ولذلك، كان التعاون الدولي ضرورياً للتنمية. وهناك نقطة أخرى ذات صلة، وهي مسألة قيام شراكة عالمية من أجل التنمية. وبينما نسعى إلى تعزيز مؤسساتنا من أجل التنمية من خلال الحكم الصالح ومكافحة الفساد وحفز نمو القطاع الخاص، ينبغي ألا نستخدم تلك العوامل باعتبارها شروطاً. وهذه الشراكة ينبغي أن تصبح علاقة حقيقية ذات فائدة متبادلة.

وينبغي أن تولد التدفقات المالية من أجل التنمية من خلال نظام تجاري دولي مجد له أبعاد إنمائية قوية. وسيكون من المفيد كذلك العمل على اجتذاب المساعدة الإنمائية الرسمية وتوسيع نطاق الائتمان والاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعاً، ستقوم الصين على مدى السنوات الثلاث القادمة بزيادة مساعدتها للبلدان النامية، وبالأخص البلدان الأفريقية، من خلال توفير عقاقير مضادة للملاريا وغير ذلك من الأدوية، مما يساعدها على إنشاء وتحسين خدماتها الطبية وتدريب العاملين في المجال الطبي.

خامساً، ستدرب الصين خلال السنوات الثلاث المقبلة ٣٠.٠٠٠ من موظفي البلدان النامية من مختلف المهن، وستساعد تلك البلدان على الإسراع بتنمية مواردها البشرية. والصين مستعدة للعمل مع جميع البلدان الأخرى لكي نجعل القرن الحادي والعشرين قرناً للتنمية للجميع عن حق.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):**  
تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا.

**الرئيس موسيفيني (تكلم بالانكليزية):** عندما نتكلم عن مسألة تمويل التنمية، يجب أن نطرح على أنفسنا ثلاثة أسئلة. أولاً، هل هناك حاجة إلى تمويل التنمية؟ ثانياً، ما هو الغرض المتوخى من هذا الاستثمار، وما الذي ينبغي أن يفعل؟ ثالثاً، ما هي موارد التمويل هذه؟

إن الحاجة إلى تمويل التنمية، في حالة أوغندا وفي أفريقيا عموماً، هي حاجة ماسة ومعروفة للجميع. فالسكان تشتد حاجتهم إلى طرق وسكك حديدية ومطارات ومرافئ واتصالات سلكية ولاسلكية ومحطات للطاقة والبحث في مجالي الصناعة والزراعة ومياه الشرب والتعليم والصحة.

ومن ناحية القطاع الخاص، هناك حاجة إلى تمويل الاستثمار في الزراعة التجارية، وفي تحقيق القيمة المضافة للمواد الخام المستوردة من أفريقيا، وفي الاستثمار في الخدمات، وفي البحوث، وفي التعليم، وفي الرعاية الصحية،

متبادل. ولكن، إن أردنا أن ندحر الفقر إلى الأبد، لا بد أن نسعى دائماً إلى بذل المزيد فردياً وجمعياً.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):**  
تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد هو جنتاو، رئيس جمهورية الصين الشعبية.

**الرئيس هو جنتاو (تكلم بالصينية):** منذ التسعينات، توصل المجتمع الدولي إلى توافق آراء مهم وموسع بشأن المسائل المتصلة بالتعاون الدولي من أجل التنمية، وقد أحرز بعض التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن، لا بد أن نسلم بأن مسألة التنمية لم تحل، وأن التعاون الدولي من أجل التنمية يظل طريقاً طويلاً وشاقاً.

والصين لن تألو جهداً لدعم ومساعدة البلدان النامية الأخرى للتعميل بتنميتها. ولهذا الغرض، سنتخذ التدابير التالية. أولاً، لن تفرض الصين أي تعريفات على بعض المنتجات الواردة من جميع البلدان التسعة والثلاثين الأقل نمواً التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين، وهذا سيضمن معظم صادراتها إلى الصين.

ثانياً، ستواصل الصين توسيع برنامجها لمساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وأقل البلدان نمواً، وستعمل في غضون السنتين المقبلتين من خلال القنوات الثنائية من أجل شطب أو تخفيض كل الأقساط المتأخرة اعتباراً من نهاية عام ٢٠٠٤ من القروض الحكومية بدون فوائد أو المنخفضة الفائدة التي قدمت إلى جميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين.

ثالثاً، ستقدم الصين خلال السنوات الثلاث القادمة ما قيمته ١٠ بلايين دولار من القروض التفضيلية إلى البلدان النامية لتحسين هياكلها الأساسية وتعزيز التعاون بين الشركات في كل من الجانبين.

هناك مصدر ثالث للتمويل هو التمويل الجزئي داخل البلد، ويتمثل في الأموال المتولدة من الداخل أو من الخارج. ويتضح من تجربتنا أن الادخارات ومنظمات الائتمان هي أفضل الأشكال التي تناسب التمويل الجزئي.

وسوق الأوراق المالية، مصدر آخر، وكذلك جباية الضرائب، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والإعفاء من الديون، الذي يحرر أيضا بعض الأموال؛ والسندات الطويلة الأجل؛ والاقتراض؛ وأخيرا صناديق المعاشات.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):**

تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلي به دولة الأونرابل داتو سيرى عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا.

**السيد بدوي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية):** دلت

الدراسات الأخيرة للأمم المتحدة على أن الفجوات القائمة بين الأغنياء والفقراء في العالم قد تفاقمت خلال العقد الماضي. وما لم نواجه الفجوات وأوجه عدم المساواة هذه على الفور بفعالية، هناك خطر يهدد بانتشار الشعور العام بالظلم، الذي يؤدي بدوره إلى حدوث اضطراب في العالم وإيجاد قدر كبير من عدم الاستقرار.

ولذلك، فإن التحدي الذي يواجهنا جميعا حقيقي تماما وتترتب عليه آثار بعيدة المدى. وتكمن في لب المشاكل الإنمائية ثلاث مسائل من الضروري معالجتها، ألا وهي التمويل والسياسات الرشيدة وبيئة دولية تمكينية. إن الوضع حرج في ما يتعلق بتمويل التنمية. ويشير عقد هذا الاجتماع إلى أن التعهدات التي قُطعت في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢، الذي شهد اعتماد توافق آراء مونتيري، لم يتم الوفاء بها بعد. وما زلنا بعيدين كل البعد عن تحقيق هدف ٧،٠ في المائة الذي حُدّد قبل ٣٠ عاما وأعيد التأكيد عليه في مونتيري.

وفي محطات الطاقة التي تشيدها الشركات الخاصة، وفي الاتصالات.

ماذا سيكون الغرض من هذا الاستثمار؟ أولا، من الضروري تنمية الموارد البشرية عن طريق توفير التعليم والرعاية الصحية للجميع. ثانيا، يجب زيادة الناتج المحلي الإجمالي من أجل إنتاج السلع والخدمات للأسواق المحلية والإقليمية والدولية. وثالثا، من الضروري تهيئة فرص العمل. وفي حالة أوغندا، هناك ٦٤ في المائة من السكان ليسوا عاطلين عن العمل، ولكنهم يعانون من البطالة الجزئية. وهذه ظاهرة غريبة في بلد مثل أوغندا، حبه الطبيعة بمساحات كبيرة من الأراضي الجيدة. إن السكان ليسوا في الواقع عاطلين عن العمل، ولكنهم يعانون من البطالة الجزئية؛ ويندرج ٦٤ في المائة من البالغين في تلك الفئة. رابعا، من المهم أن نوسّع قاعدة الضرائب.

ما هي موارد التمويل الأخرى المتاحة هناك؟ كما نعرف جميعا، هناك نوعان من المعونة الإنمائية، وهما: المنح والقروض. وأفضل وسيلة لدعم التنمية تكون عن طريق دعم الميزانية. وينبغي أن يمر تمويل القطاع الخاص عبر المصارف الإنمائية. وإن عملية تمويل المشاريع ليست على ما يرام لأن تكاليفها العامة مرتفعة ولا تتفق، في بعض الأحيان بشكل جيد مع الأولويات التي يضعها الشركاء الحكوميون.

ويتمثل المصدر الثاني للتمويل في الإدخارات المحلية، التي تتم من خلال المصارف عن طريق إيداع النقود في المصارف. وإذا كانت معدلات الفائدة السارية منخفضة، تتمكن من جذب مبالغ كبيرة من الجمهور. وقد وجدنا أن توفر مبالغ نقدية كبيرة من صناديق المانحين يتدخل أحيانا في عملية تخفيض معدلات الفائدة. كما أنه يؤثر بشكل سلبي على أسعار الصرف وذلك بزيادتها على نحو مصطنع.

سأنتهي بياني بمناقشة جميع البلدان، سواء المتقدمة النمو أو النامية، أن تفي بالتزاماتها كما ترد في توافق آراء مونتيري. وما لم نفعل ذلك، فلن يكون لدينا أي توقع حقيقي للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، تحقيقاً للتنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر من على وجه الأرض.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):**  
أشكر رئيس وزراء ماليزيا على التزامه بالوقت المحدد. ونحن نقدر ذلك، لأننا قد تأخرنا بالفعل.

تستمع الجمعية الآن إلى بيان يليه دولة السيد يان بيتر بيلكينندي، رئيس وزراء مملكة هولندا، بالنيابة أيضاً عن الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج.

**السيد بيلكينندي (السويد) (تكلم بالانكليزية):**  
أدلي بهذا البيان نيابة عن الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج، وبلدي، هولندا.

يموت كل يوم حوالي ٣٠ ٠٠٠ طفل بسبب الفقر. إن الفقر بلاء عالمي يتسبب في معاناة يعجز عنها الوصف. والفقر، بجميع أشكاله، يجب الحد منه والقضاء عليه في نهاية المطاف.

واليوم آن الأوان لتقييم هذا الوضع. إلى أي مدى وصلنا في تعبئة الموارد؟ هل قمنا بالوفاء بتعهداتنا؟ هل نحن على استعداد للوفاء بتعهدات جديدة؟

تعد الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج وهولندا، منذ عدة سنوات، من المانحين الرئيسيين. وقد خصصنا أكثر من هدف ٧,٠ في المائة الذي حددته الأمم المتحدة من دخلنا الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، مما يُثبت أنه من الممكن تحقيق هذا الهدف والمساهمة في رفاه الشعوب في العالم النامي.

وأعتقد أنه، بغية ضمان استمرار تعزيز الإرادة السياسية لتحقيق هذا الهدف وضمان أن الزخم المتولد لم يذهب هباء، فقد آن الأوان لإنشاء آلية فعالة لرصد تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. ويمكن إنشاء وحدة صغيرة داخل الأمم المتحدة لأجل هذا الغرض.

وترحب ماليزيا بالأفكار الجديدة والمبتكرة بشأن تأمين التمويل الدولي اللازم للأغراض الإنمائية. إننا نلاحظ، على سبيل المثال، الاقتراح المفيد الذي قدمته فرنسا بفرض رسوم على تذاكر الطيران كوسيلة لتأمين التمويل اللازم لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل. وتؤيد ماليزيا الروح التي قُدمت في إطارها تلك المقترحات.

إن ما يثلج صدورنا بالتأكيد أنه في الكثير من هذه المبادرات، مثل مبادرة صندوق الجنوب للتنمية والمساعدات الإنسانية، ومبادرة العمل من أجل مكافحة الجوع، وصندوق التضامن العالمي، كانت البلدان النامية ذاتها في طليعة البلدان التي قدمت مساهماتها. كما أظهرت البلدان النامية استعداداً متزايداً للتقدم بمساهمات ثنائية. وينبغي تشجيع ذلك الاتجاه.

ومن الضروري أن نتناول مصادر أخرى لتمويل التنمية، وأكثرها أهمية التجارة. إن توفير القدرة على ممارسة التجارة هو أفضل وسيلة لضمان التوصل إلى حل أكثر دواما بدلاً من الحلول المؤقتة. فعلى سبيل المثال، يجب أن نحل بسرعة مسألة الوصول إلى الأسواق بالنسبة للسلع التي تتمتع البلدان النامية بكفاءة أكبر في إنتاجها. والفشل في القيام بذلك قد يترتب عليه زيادة الفقر في أشد البلدان فقراً، وتختلف البلدان التي شهدت تقدماً. ويجب ألا نسمح بحدوث ذلك.

إجمالي الناتج القومي. والجزء الأكبر من الزيادة التي طرأت على المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة قد نتج عن التزامات عدد قليل من البلدان المانحة. وقد كان قرارا تاريخيا التزام الاتحاد الأوروبي في أيار/مايو ٢٠٠٥ برفع مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٥٦ في المائة في عام ٢٠١٠ وإلى ٠,٧ في عام ٢٠١٥، وسيخصص نصف ذلك إلى أشد البلدان فقرا في أفريقيا.

ولكن بالرغم من ذلك، وبالرغم من مبادرة مجموعة الثمانية الهامة بشأن تخفيض الدين، هناك حاجة ماسة إلى عمل المزيد. وإذا كنا جادين فعلا في التزامنا بالحد من الفقر، فلا بد لنا أن نضمن الاتساق في رسم سياساتنا. وعلينا تعزيز حق الوصول إلى الأسواق بما في ذلك الوصول إلى الخدمات المالية. ولا بد للبلدان النامية أن تتمكن من زيادة أرباحها من التصدير. ولا بد من التصدي لمسألة المساعدات الحكومية المشوهة للتجارة كتلك المقدمة لإنتاج القطن والسكر. وإذا كنا نريد من البلدان النامية أن تصطاد سمكها، فلا بد لنا من أن نكفل نجاح المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في هونغ كونغ.

ويتعين علينا كذلك أن نكون مستعدين بشكل أفضل لوقوع الأزمات الإنسانية. ويمكن بل وينبغي تحسين تمويل العمليات الإنسانية من خلال إنشاء صندوق إنساني يسمح باتخاذ الإجراءات العاجلة ويتم تمويله بشكل كاف. وقد قال الأمين العام كوفي عنان في تموز/يوليه: "لا نريد أن يقول التاريخ عن عصرنا بإننا كنا أغنياء بوسائلنا وفقراء بإرادتنا" (النشرة الصحفية SG/SM/9984).

إننا نتفق تمام الاتفاق مع ما قاله الأمين العام. فنحن ندرك الاحتياجات، ونعرف الوسائل، ومدى التقدم الذي أحرزناه في السنوات الخمس الماضية. ونحث الجميع على إجراء زيادة حقيقية في مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية،

ولكن ذلك لا يكفي. ما لم نسرع جميعا خطانا، فإن معظم الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحقق بحلول عام ٢٠١٥.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن فرص تحقيق هذه الأهداف، في أفضل ظروفها، ما زالت ضئيلة.

إن العيوب خطيرة، خاصة في ما يتعلق بوفيات الأطفال، والوفيات النفاسية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز وإمكانية الحصول على المياه النقية وخدمات الصحة العامة الأساسية. ولكي يتم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا بد من تعبئة ما لا يقل عن ٥٠ إلى ٦٠ بليون دولار إضافية سنويا.

وأما من ناحية السياسات العامة، فقد تعلمنا الكثير حول زيادة فعالية المساعدة. ونحن نركز على البلدان الفقيرة التي ترسم سياسات سليمة. وقد عرفنا ما يتعين عمله لكي نجعل من عملية الحد من الفقر عملية مستدامة. ونحن نعلم أن الأهداف الإنمائية للألفية لن يتم تحقيقها بدون احترام حقوق الإنسان، وإتاحة فرص متساوية للرجال والنساء، ودمج الديمقراطية في عملية رسم السياسات. كما ندرك بأن هناك ضرورة أساسية لتحسين بيئة الأعمال التجارية والاستثمارات.

وفضلا عن ذلك، عملنا على تعزيز ملكية البلد وعلى تحسين التنسيق في ما بيننا. وقد أدى ذلك إلى تعزيز الفعالية بقدر كبير. وفي ذلك الصدد، شكل إعلان باريس بشأن فعالية المساعدة خطوة هامة إلى الأمام.

وكما نتوقع من البلدان النامية أن تقوم بأداء دورها، فإنه يجب علينا أن نؤدي أدوارنا، وهذا ينطبق علينا جميعا. ويتعين علينا أن نحقق المزيد من تقاسم تحمل الأعباء. ونباشد بلدانا مانحة أخرى إلى الانضمام إلينا لتحقيق الهدف الذي أقرته الأمم المتحدة وهو تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من

كالتغذية، والصحة والتعليم. وبالإضافة إلى ذلك، سيخصص جزء آخر لا يقل عن نسبة ٢٠ في المائة إلى أقل البلدان نمواً. وسيشهد تعاوننا مع أشد البلدان فقراً في أفريقيا، بشكل خاص، أكبر زيادة خلال السنوات القادمة.

ولكن التحدي كبير إلى حد أن الزيادة الكمية والتنوع للمساعدة لا تكفي بحد ذاتها. والمساعدة ينبغي أن تكون المصدر الرئيسي لتمويل دعم التنمية، ولكن لا بد من إيجاد آليات تمويل مبتكرة ومكتملة.

ذلك هو السبب من وراء مبادرة تحالف العمل ضد الجوع والفقير. وتعتز إسبانيا بكونها أحد البلدان التي تبنت تلك المبادرة. ومنذ العام الماضي ناقش الفريق التقني المعني بتحديث الآليات التمويلية عدداً من المقترحات، وكانت لإسبانيا مساهمة نشطة فيها. ومن جانبنا، اقترحنا النظر في التعامل مع العائدات المرسلّة من المهاجرين كمصدر وأداة للتنمية. وقد بلغ حجم تلك العائدات ٨٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٢، ومن المتوقع أن تصل إلى ١٠٠ بليون دولار في هذا العام. وتمثل عائدات المهاجرين من حيث الحجم المصدر الثاني لرأس المال إلى البلدان النامية وهو يفوق حتى ما تتلقاه تلك البلدان من المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي لنا أن نهيئ الظروف لجني فوائدها الممكنة بشكل كامل. ولهذا الغاية، لا بد من خفض رسوم تحويل تلك الأموال لكي لا تفقد قيمتها خلال عملية التحويل. ولكي تكون لتلك الأموال أيضاً خدمة أكبر لصالح التنمية يجب أن نسهل سبل الحصول على الائتمانات الصغيرة لمساعدة العائلات المتلقية على القيام بالمبادرات والمشاريع.

إننا نشعر بالارتياح إزاء الاستجابة الإيجابية الدولية لذلك الاقتراح. وستواصل حكومة إسبانيا عملها بالتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومع مختلف المؤسسات المالية الإسبانية لكي نكفل بأن تدر مبادرة الدين من أجل

وأن يعملوا الآن كوكلاء للتنمية في مكافحة الفقر. ومن جانبنا نحن - الدانمرك، ولكسمبرغ، والسويد، والنرويج، وهولندا - سنستمر في أداء دورنا. فهل ستفعلون ذلك بدوركم؟

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالإنكليزية):**

تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب دولة السيد خوزي لويس رودريغيز زباتيرو، رئيس حكومة مملكة إسبانيا.

**السيد زباتيرو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):** إن من

تقاليد الشعب الإسباني أن يظهر مشاعره العميقة بالتضامن الدولي، والتي زادت عمقا في الآونة الأخيرة. واستجابة لهذه المشاعر النبيلة والواسعة النطاق، فقد جعلت حكومتي من التعاون لأجل التنمية سمة مميزة وواحدة من أهمي القيم المرشدة لرسم سياساتنا العامة.

لقد آلينا على أنفسنا أن نضاعف حجم مساعداتنا الإنمائية الرسمية خلال أربع سنوات وتمكننا من تحقيق الأهداف السنوية المحددة. وبحلول العام ٢٠٠٦، سنتمكن من الوفاء بالتزامنا في مونتيري، وبحلول عام ٢٠٠٨، سيصل مستوى مساعداتنا الإنمائية الرسمية إلى نسبة ٠,٥ في المائة من إجمالي ناتجنا القومي. وقد وضعت إسبانيا هدفاً وموعداً أقصى لتحقيق مرمهاها التضامني: فنحن عازمون على المساهمة في التضامن مع أكثر المحتاجين بتخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي ثروتنا الوطنية بحلول عام ٢٠١٢. وقطع الاتحاد الأوروبي على نفسه التزامات مماثلة. كما أننا رفعنا مستوى اشتراكاتنا المقدمة إلى المنظمات الدولية وبرامج الأمم المتحدة.

إن المساعدات الإسبانية تزداد كمية، بيد أننا نريد تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية أيضاً، سواء من حيث محتواها أو مستلميها، لكي تصبح أكثر فعالية. وسنخصص خمس من هذه المساعدة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية،

وشعبها يرغبان في أن يكونا في الخطوط الأمامية لتلك المعركة.

**الرئيس المشارك (السويد)** (تكلم بالانكليزية):  
تستمع الجمعية الآن لخطاب يليه فخامة لويس إناسيو لولا دا سيلفا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية.

**الرئيس دا سيلفا (البرازيل)** (تكلم باللغة البرتغالية):  
وقدم الوفد نصا بالانكليزية: إن خوسيه دي كاستروا، وهو برازيلي ومواطن ذو شهرة عالمية، قال مرة إن "الجوع هو التعبير البيولوجي عن الشرور الاجتماعية". والجوع هو آفة من صنعنا بالذات يتلى بها بني جنسنا. وما زالت هذه الأفكار صحيحة تماما في يومنا هذا.

لقد جعلت مكافحة الجوع أولوية لحكومي. ويبرز ذلك الكفاح تحديا أوسع لتعزيز التنمية مع العدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية.

وفي عام ٢٠٠٤ قمت بالترافق مع زملائي من فرنسا وشيلي وإسبانيا، بتنظيم اجتماع رفيع المستوى في نيويورك لتعزيز العمل الدولي لمكافحة الجوع والفقر. ورد بالإيجاب ستون من رؤساء الدول والحكومات، بالترافق مع أكثر من ١٠٠ وفد.

واليوم نحن نتابع المناقشة التي بدأت في مؤتمر قمة الألفية. إننا نعمل على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وأظهر تقرير ساكس أن هذا الغرض يمكن تحقيقه. ولم تعد المناقشة بشأن إنشاء آليات مبتكرة لتمويل التنمية أمرا محرما. وأولت الأمم المتحدة هذه المسألة أهمية جوهرية. وأبدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة الثمانية تعاطفا حيال هذه المسألة. وتبرز هذه المناقشة والمناسبات الموازية المختلفة المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية مدى هذه التعبئة.

ولن يتم بلوغ الأهداف ما لم يصبح المجتمع الدولي مشاركا بشكل جدي. وينبغي أن نعمل بسرعة وان نمضي

التعليم فوائد محسوسة في أقرب وقت ممكن على البلدان المتلقية للعائدات.

وبالنسبة لإسبانيا، فإن التضامن ليس مجرد كلمة تقال. ولذلك، ستقدم حكومي مبلغ ٢٤٠ مليون دولار خلال السنوات العشرين المقبلة إلى التحالف العالمي من أجل التلقيح والتحصين. وسنقوم بدفع ١٢ مليون دولار سنويا من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٢٥. ونقدر أننا من خلال إسهامنا هذا في البرنامج سوف نساعد في إنقاذ حياة ٢٥٠.٠٠٠ طفل خلال السنوات العشرين المقبلة.

وقد اتخذت إسبانيا، كذلك، تدابير بشأن الدين الخارجي، مما سيمكن بلدنا من المشاركة النشطة في المبادرات المتعددة الأطراف لإعفاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. كما أن إسبانيا منخرطة مع البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون في مشاريع مبادلة الدين بالاستثمار العام في المجالات الرئيسية للتنمية البشرية المستدامة، كالتعليم، والبيئة والبنى التحتية.

إن التدابير الرامية إلى توطيد التقدم المحرز في البلدان المتوسطة الدخل والى منع تقويض الإنجازات التي تحققت تدابير بالغة الأهمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكافئ، لا أن يعاقب، الجهود التي يبذلها الذين يعززون بشكل تدريجي مستوى معين للتنمية. وينبغي ألا ننسى أن أربعة من كل خمسة أشخاص فقراء في العالم يعيشون في تلك الدول المتوسطة الدخل.

ويؤمن الشعب الإسباني أن من الممكن بناء عالم خال من الفقر. ونؤمن بأن بلوغ هذا الهدف في جيل واحد ليس حلما مثاليا؛ ولدينا الوسائل اللازمة للقيام بذلك. ونؤمن بان مكافحة الجوع والفقر تشكل أسعى حرب يمكن أن تشنها البشرية. ويمكنكم التأكد من أن حكومة إسبانيا

وبغية الحصول على المكاسب، نشترط انتظام الأطفال في المدارس ومشاركة الأطفال والأمهات الحوامل في برامج الرعاية الصحية.

كما أن البرازيل تساعد على التغلب على الفقر وأوجه عدم المساواة بتعزيز المناقشات بشأن الحاجة إلى المزيد من التجارة الدولية المتوازنة والعدالة. وتبلغ الإعانات الاقتصادية المفرطة التي تمنح كل عام للمزارعين في البلدان الصناعية ستة أضعاف مبلغ الـ ٥٠ بليون دولار الإضافي اللازم سنويا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وإنني على اقتناع بان القضاء على الفقر، في عالم يسوده عدم الاستقرار، يشكل شرطا لازما لنشأة نظام دولي أكثر استقرارا وسلاما. وحث الآن الوقت للعمل.

**الرئيس المشارك (السويد)** (تكلم بالانكليزية):  
تستمع الجمعية الآن لخطاب من دولة السيد تاكسين شيناواترا، رئيس وزراء مملكة تايلند.

**السيد شيناواترا (تايلند)** (تكلم بالانكليزية): لقد حققنا، منذ مونتيري، بعض الإنجازات في المسعى المستمر للقضاء على الفقر، ولكن ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ونشيد بالتبرعات الكبيرة لزيادة المعونة. ولقد تم إلغاء ديون أشد البلدان فقرا في العالم، بينما ينتظر التنفيذ العديد من الاقتراحات الأخرى.

ولكنني أود - بصفتي شخصا قادما من قطاع الأعمال التجارية ويفهم طابع العمل التجاري، مع تجربة مباشرة في تقلباته- أن أقدم بعض الأفكار الموجزة.

في العمل التجاري، لا يشكل التصدي للسدين المستحق، في تغيير الحالة البائسة لشركة منهارة، إلا جزءا من المشكلة، لأن ذلك الأمر لا يمثل سوى جانب واحد من الميزانية. ويتطلب الجانب الآخر مصدرا للدخل لإخراج الميزانية من الصعوبات المالية. وينطبق المبدأ نفسه على بلد

من الأقوال إلى الأفعال. ويلزمنا أن نعزز الشراكات بين الحكومات والأعمال التجارية والمجتمع المدني.

وفي العام الماضي، قدمنا آليات لجمع أموال إضافية من شأنها أن تسمح بتوفير المزيد من المعونة الفعالة، على أساس مستقر ويمكن التنبؤ به. وهذا العام، ناقش الفريق التقني، الذي يشمل الآن ألمانيا والجزائر، مبادرات قصيرة الأجل. ونحن نمضي نحو تنفيذ بعض تلك الأفكار بوصفها مشاريع تجريبية.

إنني أؤيد الاقتراح الذي قدمه صديقي الرئيس شيراك بوضع رسوم تضامنية على تذاكر السفر جوا، واعلم أن بلدانا أخرى، مثل شيلي، اعتمدت بالفعل تلك التدابير. وقررت إنه ينبغي إجراء الدراسات الفنية في البرازيل لكي تتمكن، بدورنا، من اتخاذ هذا التدبير في أقرب وقت ممكن. ومثل تلك الآلية ستجمع كمية كبيرة من الأموال، إضافة إلى أثرها العملي الذي يتصف بمزيد من الأهمية.

وستسمح لنا روح الإبداع والتضامن بإيجاد نهج مبتكرة لمكافحة الفقر المدقع والجوع. كما أننا نقترح في الجمعية العامة إجراء تخفيض في تكلفة التحويلات النقدية الدولية من العمال المهاجرين. ونريد لهذا المال أن يصل كاملا إلى المتلقين. وذلك سيساعد على توليد دخل وإيجاد وظائف لأسر الذين تركوا أوطانهم سعيا لتحسين حياتهم.

وإنني على يقين بان أكبر إسهام للبرازيل في القضاء على الفقر في جميع أرجاء العالم هو الجهد غير المسبوق الذي نبذله في بلدنا بالذات. وتشكل جميع الإجراءات التي اتخذت في إطار برنامج استئصال شأفة الجوع جزءا من التحولات الحاسمة الجارية في البرازيل، وتسهم بشكل مباشر في بلوغ خمسة من الأهداف الثمانية للألفية.

ونحن لا نعمل على تحويل الدخل فحسب، ولكننا أيضا نضمن التمتع بالحق في التعليم والرعاية الصحية.

بمصادر الطاقة التي لدينا ورفع دخول الفلاحين في الوقت ذاته. ويجب تبادل أفضل ممارسات حفظ الطاقة واستراتيجيات أمن الطاقة. وفي الوقت نفسه، لا يرفع الشراء التحوطي للنفط أسعار النفط فحسب، بل يترتب عليه احتياطات نقدية طائلة في البلدان المنتجة للنفط. ولا بد من وجود طريقة يمكن أن تسهم بها تلك الأرباح الإضافية بشكل أكثر إيجابية في الاقتصاد العالمي.

وقد تعلمت آسيا منذ حدوث الأزمة المالية في عام ١٩٩٧ ضرورة تعزيز الهيكل المالي الدولي. وتتصدر تايلند بصفة خاصة حملة التأمين من مخاطر الوباء الذي اندلع في جنوب شرق آسيا وانتشر إلى باقي أجزاء العالم.

ونشهد دعماً متزايداً باستمرار لاقتراح تكوين سوق آسيوي للسندات الذي طرحه في عام ٢٠٠١. والآسيويون من أكثر المدخرين فطنة في العالم. وإذا ما بقيت تلك المدخرات في داخل المنطقة، فإنها يمكن أن توفر مورداً مالياً لمزيد من التنمية، الأمر الذي لن يعود بالنفع على آسيا وحدها، بل على سائر العالم أيضاً. وقد أنشأت المصارف المركزية الآسيوية الرئيسية منذ عام ٢٠٠٣ صندوقين للسندات الآسيوية برأسمال يبلغ مجموعه ٣ بلايين دولار. وتشرع البلدان الآسيوية الآن في الخطوة التالية من هذه الاستراتيجية بإصدار سندات بفئات العملات الإقليمية. وسوف يسر هذا التحسين للهيكل الأساسية المالية بآسيا زيادة التبادل التجاري للمنطقة كما أنه سيجتذب استثمارات أكبر حجماً. ومن ثم فإن سوق السندات الآسيوية والسندات الآسيوية آليتان لتمويل التنمية تشجعان أيضاً على المزيد من الاستقرار الاقتصادي على الصعيد الإقليمي.

ونتقاسم نحن البلدان النامية الهدفين المشتركين المتمثلين في استئصال شأفة الفقر والتخفيف من المعاناة

ما. فحالما يتم إلغاء الديون في دولة ضعيفة، وإذا جرت محاولة لإدارة هذا البلد بدون تحقيق توازن في الميزانية، فإن الدين يمكنه أن يعيد استهلاك البلد بسهولة. وبدون وجود أسس اقتصادية سليمة وبذل جهود للبحث عن إيرادات إضافية، يمكن للبلدان النامية أن تترد بسهولة إلى حلقة الفقر المفرغة والدين والاقتراض حالما تستنفد المعونة. وبغية كفاءة موطن قدم ثابت لبلد ما على طريق النمو والازدهار، فإن وجود قاعدة اقتصادية قوية أمر أساسي على نحو مماثل لتدفقات المعونة في الأمد القصير وإلغاء الدين.

ولقد علمتنا تجربة تايلند أن الدول النامية يمكنها وينبغي لها، في نهاية المطاف، أن تصبح شركاء متساويين وحازمين في تنميتها بالذات. ويمكننا أن نشجع أفكاراً وبدائل جديدة. نحن ندرك عمق مشاكلنا وحدود قدراتنا. وفي الوقت نفسه، ندرك أيضاً أين تكمن أوجه قوتنا. وبالتالي، لا بد لنا أن نبذل كل جهد لكي نستخدم استخداماً كاملاً إمكانياتنا بغية إيجاد قيمة أكبر لمنتجاتنا، استناداً إلى مهارتنا وحكمتنا الأصلية. بيد أن البلدان النامية تواجه في المناخ الراهن تحديين ملحين ما انفكاً يعملان على تآكل الأسس الاقتصادية التي تقوم عليها، وهما ارتفاع أسعار النفط العالمية ونقص أموال الاستثمار. وثمة تدفق لرؤوس الأموال إلى خارج المناطق النامية إما لمواجهة تلك التكاليف المتزايدة أو لتستثمر في العالم المتقدم النمو، تاركة تلك المناطق محرومة بشكل يثير الرثاء من رأس المال اللازم للتنمية.

ويشكل الصعود المستمر في أسعار النفط العالمية صيحة إنذار مدوية وواضحة لنا بالنظر في عدم استدامة الاعتماد العالمي على أنواع الوقود الأحفوري. وقد تمثل مصادر الطاقة البديلة أحد الحلول في هذا الصدد. وتعكف تايلند وبلدان مثل البرازيل بشكل نشط حالياً على تعزيز الاستعانة بأنواع الوقود البيولوجي. وتتيح هذه الاستراتيجية للاقتصادات القائمة على الزراعة كالاقتصادات خيار الاستعانة

دعوة المجتمع الدولي إلى الاهتمام بتلك الفكرة وتنفيذها. وفي العام القادم، سوف تقوم مجموعة رائدة من البلدان باستحداث أول ضريبة للتضامن الدولي على تذاكر الطائرات. وستوفر هذه الضريبة مصدرا مستمرا لتمويل جديد دون أن تعوق نمو النقل الجوي. وتقتصر فرنسا أن تعطى الأولوية في تخصيص تلك الموارد لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا.

وأود أن أغتني هذه الفرصة لأوجه الاهتمام إلى طارئ جديد، إلى تهديد يواجهنا جميعا ولكن وقعه سيكون شديدا بنوع خاص، مرة أخرى، على أضعف البلدان والمجتمعات السكانية. يجب أن نتصدى لخطر انتشار وباء إنفلونزا الطيور. والخطر المائل من الضخامة بحيث يتعين علينا التصرف بشأنه دون إبطاء. ويجب علينا جميعا، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، وسلطات الصحة العامة على الصعيد الوطني، وصناعة المستحضرات الصيدلانية، أن نتضافر ونحرك قواتنا بشكل منظم وعملي ومتسم بالكفاءة لوقف انتشار هذا المرض بين القطعان الحيوانية وتخفيف الأثر الاقتصادي الواقع على البلدان الفقيرة، ولتعزيز قدرات الاكتشاف المبكر بغية تحديد أي سلالة جديدة للفيروس تكون شديدة العدوى للبشر، ولإنشاء مخزونات للطوارئ على الصعيد الدولي من العقاقير المضادة للفيروسات، حتى يتسنى احتواء أي اندلاع للعدوى بين البشر على الفور؛ ولتوفير سبل الحصول على العلاج في حالة انتشار وباء، وللتعجيل بالبحوث والتطوير بقصد إيجاد مصل وكفالة إنتاجه بالكميات الكافية. فقد يعرض التقاعس عن القيام بهذا الجهد بلدانا ومجتمعاتنا السكانية جميعا لهذا المرض. ويمكن عندئذ أن تصبح جميع جهودنا المبذولة لتعزيز التنمية بدون طائل.

إن فرنسا تنادي رسميا بالقيام بجهد مزدوج لمكافحة المرض ولمكافحة الفقر. وتمثل مسؤوليتنا هنا في أن نوفر

الإنسانية. ومما سيكفل بلوغ هذا الهدف القيادة الملهمة، والأفكار الجديدة للتعاون، والالتزام الذي لا يتحول بتوجيه دفة مصيرنا. ويمكننا جميعا الاجتهاد في العمل على كفالة أن يجيء العون من داخل الدول النامية قدر مجيئه من خارجها. فالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبعضها البعض لا يقل شأنًا عن التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):**

سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب لدولة السيد دومينيك دي فيليان، رئيس وزراء الجمهورية الفرنسية.

**السيد دي فيليان (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):**

لم يشهد العالم في أي وقت مضى هذا القدر من الازدهار. ومع ذلك، فلم يسبق أن كان التفاوت أكبر مما هو الآن. ومنذ خمس سنوات قررنا أن نتخلى عن النمط السابق في الاعتماد على الغير وعلى المعونات، وأن نقيم بدلا من ذلك شراكة دولية جديدة تركز على المسؤولية والتضامن من أجل التنمية. ومن الواضح أن الطريق أمامنا لتحقيق أهداف الألفية، خاصة في أفريقيا، ما زال طويلا. وقد زادت الدول ما تقدمه من المساعدة الإنمائية الرسمية بناء على ضغط قوي من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وتلتزم فرنسا وأوروبا بجدول زمني محدد لبلوغ الهدف المتمثل في نسبة قدرها ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي.

ومع ضرورة هذا التمويل الإضافي، فإنه رغم ذلك يقل كثيرا عن المطلوب. وقد حان الوقت لإيجاد آليات جديدة؛ ويجب أن نستفيد من الثروة التي توجدها العولمة لجمع موارد مستمرة ومستقرة تعود بالنفع على البلدان الأكثر فقرا. فالعدالة والتضامن والسلام تقتضي أن نفعل ذلك.

وفي نداء وجهه رئيس الجمهورية جاك شيراك، تنضم فرنسا إلى إسبانيا وألمانيا والبرازيل والجزائر وشيلي في

الإغاثية للألفية. وأهم في الأمر كله تعبئة الموارد الكافية وضمان توزيعها العادل والمنصف بين البلدان المستحقة حتى يتسنى تحقيق الأهداف الإغاثية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، الموعد المستهدف.

إنني أعتقد أن المال وحده لن يحقق المهمة. والمساعدة لوحدها ليس من المرجح أن تحقق الدرجة المطلوبة من التنمية. وأهم ما في الأمر هو الحكم والطريقة التي تستخدم بها المساعدة. ويجب استخدام الأموال، سواء كانت من مصادر داخلية أو خارجية، استخداما فعالا وبطريقة شفافة من أجل النمو الذي يعود بمصلحة على الفقراء بدلا من قطاع واحد من السكان فقط. ووجود مبالغ ضخمة من المال بدون حكم صالح، وإدارة حذرة للإنفاق، وتوفير الشفافية والمساءلة ليس من المرجح أن يحقق النتائج المرجوة.

وتعتقد بنغلاديش أن التنمية يجب أن تكون ذات دوافع داخلية ومملوكة محليا. وشمسيا مع إعلان باريس بشأن فعالية المساعدة، نعتقد أنه يجب أن تكون المساعدة قابلة للتنمؤ بها ومقيدة بزمن محدد وأن يكون المانحون في توافق مع إجراءات البلد. ومن أجل فعالية المساعدة لا بد من التنسيق بين الشركاء في التنمية من جهة وبين البلدان المتلقية وشركاء التنمية من الجهة الأخرى. ويجب علينا أيضا ضمان المساءلة المتبادلة وتعزيز قدرتنا على الإدارة المالية العامة. وأشعر بأني مضطر لأن أشير هنا إلى أن أقل قدر من الفشل بشأن مسائل صغيرة يوقف الإفراج عن الأموال المخصصة لمشاريع وبرامج كبرى في بلدان العالم الثالث، رغم الكثير من الأسباب للمضي قدما في تنفيذ هذه المشاريع. وينبغي أن أضيف هنا أن القضايا السياسية والاجتماعية يجب ألا تطغى على الاحتياجات الاقتصادية الماسة للبلدان المعنية.

وكما نعلم جميعا، إن الإنسان هو محور عملية التنمية. ومن واقع تجربتنا، رأينا أن التنمية لا يمكن أن تحقق

حافزا جديدا للتضامن. ذلك أن الأمر يتعلق بأمننا. والأمر يتعلق بمستقبلنا. وقد عقدت فرنسا عزمها على التصرف في هذا الصدد.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):**

أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد سيف الرحمن، وزير المالية والتخطيط في بنغلاديش.

**السيد سيف الرحمن (بنغلاديش) (تكلم**

بالانكليزية): منذ خمس سنوات أصدر قادة العالم وعدا غير مسبوق يتمثل في الأهداف الإغاثية للألفية. وهذه المرة نلتقي من جديد، لا لوضع أهداف جديدة، بل لتقييم التقدم الذي أحرزناه حتى الآن ولتكثيف الجهود التي نبذلها في سبيل بلوغ تلك الأهداف.

لقد انقضت ثلاثة أعوام على مؤتمر مونتييري. وما انفكّ العالم يتغير تغيرا سريعا. وينال عدم الاستقرار في أسعار الأغذية والسلع الأساسية بصفة خاصة على نحو خطير من القدرة المالية لكثير من البلدان الفقيرة. ورغم أن الثروة والموارد آخذة دوما في الازدياد، فإنها موزعة بشكل متفاوت، الأمر الذي تترتب عليه فجوة شاسعة بين الأغنياء والفقراء. واليوم يتخذ هيكل التجارة الدولية وضعا يؤثر تأثيرا سيئا على البلدان الأشد فقرا.

وقد أوضحت الأمم المتحدة عن حق أن مهددات السلم والأمن لا تأتي من الحرب فحسب ولكن أيضا من الفقر والأمراض المعدية والتدهور البيئي. والسلم والفقر لم يكونا أبدا صديقين. وبالتالي لن تكون هناك تنمية مستدامة بدون إحلال السلم والأمن في العالم.

وإزاء هذه الخلفية نجتمع نحن زعماء العالم هنا لإيجاد أفضل استراتيجية لتعزيز القدرات المحلية على معالجة مسائل مثل الحكم الصالح. وهنا يجب أن أضيف أنه بدون حكم صالح لن يحقق أي قدر من المال نتائج بشأن الأهداف

المرأة؛ وتوليد العائد الداخلي السليم والإدارة السليمة للإنفاق؛ والقدرة الفعالة على التدبير للكوارث؛ وتشجيع المنظمات غير الحكومية؛ والنمو الهائل في إنتاج الغذاء؛ ووجود مجتمع مدني ديمقراطي تعددي نابض بالحياة ومتميز بالنشاط الثقافي، والمناقشات المتعلقة بالتنمية والصحافة الحرة والنشطة. وحقيقة أننا استطعنا رعاية سكان يبلغ عددهم ١٤٠ مليون نسمة في رقعة صغيرة من الأرض لا تزيد مساحتها عن ١٤٧.٠٠٠ كلم مربع دليل على قدرة التحمل والحيوية وروح العمل التجاري لدى شعبنا وهو يواجه طبيعة لا يمكن التنبؤ بها. ولكن رغم كل ذلك التقدم لا يزال الطريق طويلاً أمامنا.

ومن أجل التصدي للتحديات الحاسمة التي تواجه الفقراء، تشكل زيادة المساعدة زيادة عاجلة وجوهرية الحاجة الماسة في الوقت الراهن. يجب علينا تعزيز قدرتنا وتعبئة المزيد ثم المزيد من الموارد المحلية. والشراكة الحقيقية التي تشمل أصحاب المصالح ستكون أساس هذا المسعى، الذي يمكن أن يحقق التغيير الفعلي. ونحن نحث على وضع نظام يكافئ على الإصلاح الحقيقي والأداء الجيد. فلنجعل التزامنا المستقبلي قائماً على أساس النتائج ومتجهاً نحو الأداء. ويجب أن نولي اهتماماً لذوي الأداء الجيد حتى يمكنهم التخلص سريعاً من براثن الفقر.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):**  
أعطي الكلمة بعد هذا المعالي السيد أحمد أبو الغيط، وزير خارجية مصر.

**السيد أبو الغيط (مصر):** يكتسب اجتماع اليوم أهمية خاصة في ضوء الحاجة الماسة لتقييم ما تم تنفيذه بالفعل من التزامات وطنية ودولية في مجال تمويل التنمية، باعتبار هذه التنمية شرطاً أساسياً للخروج بالدول النامية من دائرة الفقر والجوع والمرض التي تحيط بها وتشكل مزيداً من الأعباء

إلا على خلفية من التعددية والديمقراطية والحكم الصالح وسيادة القانون ومراعاة الفوارق بين الجنسين. وزيادة تعبئة الموارد المحلية، واتخاذ إجراءات ضد عدم الانضباط المالي، والسياسات السليمة لتشجيع مشاركة القطاع الخاص، والإدارة الديناميكية، والإصلاح المالي والنقدي وزيادة القدرة المحلية المحققة من خلال بناء مؤسسات رقابية سليمة والإدارة الأمثل للإنفاق يمكن أن تكون أدوات فعالة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويسعدني جداً أن أبلغ الجمعية بأننا في بنغلاديش أحرزنا تقدماً كبيراً في مختلف المجالات التي ذكرتها من فوري. وقد اضطلعنا بسلسلة من الإصلاحات في القطاع العام والقطاع المالي والنقدي. إذ حررنا اقتصادنا واعتمدنا سياسات السوق الحرة. وإنجازتنا في القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم هي الأفضل في جنوب آسيا. ونجاحنا في قطاع التعليم الأولي ربما يكون الأبرز. وبالرغم من شح الموارد، فإن المعدل الإجمالي للتسجيل في التعليم الأولي في عام ٢٠٠٤ كان ٩٧ في المائة. وحققت بنغلاديش بالفعل المساواة بين الجنسين في مستوى المدرسة الأولية والحصول على مياه الشرب النقية لـ ١٠٠ في المائة من السكان.

إن تقرير بنغلاديش لعام ٢٠٠٥ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي نشر بالاشتراك بين حكومتنا والأمم المتحدة، يقر بأننا أحرزنا تقدماً مثيراً للإعجاب بشأن المؤشرات الرئيسية للتنمية البشرية، الأمر الذي ينعكس أيضاً في تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٤ عن التنمية البشرية. وكانت مرتبة بنغلاديش ١٣٨ بين ١٧٧ بلداً، حيث تخرجت من المستوى المنخفض إلى المستوى المتوسط من عملية التنمية البشرية.

واستطعنا إحراز هذا التقدم بسبب الاستقرار المستمر في الاقتصاد الكلي؛ ومعدل النمو السكاني المنخفض؛ وتمكين

على عاتقنا جميعا مسؤولية إعطاء رسالة واضحة بشأن ضرورة تنفيذ الولاية التنموية لجولة الدوحة والعمل بجدية على جعل التجارة محركا فعليا للتنمية.

أخيرا، أؤكد على أهمية الاتفاق على وسائل إضافية وغير تقليدية لحشد الموارد المالية لتمويل التنمية، وإيجاد حل سريع لمشكلات الدين الخارجي التي يعاني منها عدد كبير من الدول النامية، لا سيما في أفريقيا. وقد سبق أن اقترحت مصر في هذا الصدد - من على نفس هذا المنبر في الاجتماع الأخير الرفيع المستوى لتمويل التنمية - النظر في مقترح مبادلة الديون من أجل التنمية كأداة فعالة وغير تقليدية للتخفيف من عبء الدين الخارجي.

ختاما، أود أن أؤكد على أهمية إيلاء قارتنا الأفريقية الأولوية في جهود التنمية الدولية، لتخفيف المعاناة التي تعاني منها الشعوب الأفريقية، وللتغلب على التحديات التي تواجهها، ولتلبية احتياجاتها في تنمية القدرات البشرية ونقل التكنولوجيا، مع تطلعنا إلى تنسيق الجهود الرامية إلى دعم التنمية في أفريقيا من خلال الأطر الأفريقية مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة). وترى مصر أن الوثيقة التي ستصدر عن الاجتماع الرفيع المستوى ستكون بمثابة نقطة انطلاق جديدة لتكثيف تعاوننا بما يضمن تحقيق الازدهار والرفاهية لشعوب القارة الأفريقية.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):**  
أعطي الكلمة للسيد أندرو ناتسيوس، مدير وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية.

**السيد ناتسيوس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية):** في مؤتمر قمة الألفية الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، اتفق ١٤٧ من رؤساء الدول أو الحكومات، و ١٨٩ دولة في المجموع، على توحيد القوى لاستئصال الفقر.

على ميزانيتها المحدودة. وأود التأكيد على أنه ما لم نكثف ونوحّد جهودنا فإن شعوب الدول النامية، ولا سيما في قارتنا الأفريقية، ستستمر رهينة لتلك الحلقة المفرغة، ولن يكون بمقدورها تحقيق أي من الأهداف المتفق عليها دوليا، وعلى رأسها الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد أكد توافق آراء مونتييري على أن تعبئة الموارد المالية تُعد عنصرا أساسيا في الشراكة العالمية من أجل التنمية. وقد بذل العديد من الدول النامية جهودا حثيثة لتهيئة بيئة اقتصادية وطنية مواتية للتنمية، ولتعبئة الموارد الوطنية، من خلال تكثيف خطوات التطوير في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية.

كما أظهر عدد من الدول المتقدمة النمو استعدادا لوضع التزاماته حيز التنفيذ، وهو ما عكسه اجتماع قمة غلينغلز في اسكتلندا، الذي تعامل مع مواضيع التنمية بمنظور يراعي الجوانب المختلفة للتنمية ومتطلباتها، كما أظهرت المفاوضات حول الوثيقة النهائية للاجتماع الرفيع المستوى استعداد عدد كبير من الدول المتقدمة النمو للعمل نحو الوفاء بالتزاماتها في الكثير من المجالات التي تضمنها توافق آراء مونتييري.

وتدعو مصر إلى تدعيم تلك المؤشرات المشجعة، وذلك من خلال اتخاذ خطوات إضافية لتنفيذ ما سبق الاتفاق عليه في مونتييري في عدد من المجالات، على رأسها تحقيق النسب المتفق عليها من المساعدة الإنمائية الرسمية. ويُعد بلا شك وفاء عدد من الدول بهذه الالتزامات، وتحديد البعض الآخر جداول زمنية للوصول إليها خطوتين هامتين تستحقان التقدير، وندعو الدول المتقدمة النمو كافة إلى الاقتداء بتلك الدول.

كما تدعو مصر إلى إيلاء موضوعات التجارة اهتماما أكبر خلال الاجتماع الرفيع المستوى، حيث تقع

التي تبنت آلية حساب التحدي الألفي تختار أولوياتها بنفسها وتحسن برامجها وتنفذها بذاتها وتوافق سلفاً على اتفاق بشأن كيفية قياس نسبة التقدم. وسبق لشركة التحدي الألفي أن التزمت بتقديم حوالي بليون دولار إلى خمسة بلدان أبرمت اتفاقات مع حساب التحدي الألفي.

وسعت وكالة التنمية الدولية للولايات المتحدة عن طريق برامجها إلى الاستفادة من مصادر جديدة للمساعدة الإنمائية في السنوات الأخيرة، بتضافر الجهود مع منظمات القطاع الخاص التي تتحلى بالمسؤولية الاجتماعية في ما نطلق عليه التحالف الإنمائي العالمي. وقد استثمرنا منذ عام ٢٠٠٢، مستخدمين مساعدتنا الإنمائية التقليدية بسبل جديدة، ١,١ بليون دولار في ٢٩٠ تحالفاً تابعاً للقطاع الخاص في ٩٨ بلداً، بينما ساهم شركاؤنا من القطاع الخاص بأكثر من ٣,٧ بليون دولار في تلك البرامج.

والتجارة هي أيضاً سبيل حاسم لتعزيز التنمية. وتقوم الولايات المتحدة، عن طريق قانون النمو والفرص في أفريقيا، بمساعدة الاقتصادات الأفريقية على اغتنام فرص التجارة. إننا نساعد البلدان، عن طريق مبادرات بناء القدرات التجارية التابعة للولايات المتحدة، بإجمالي ٩٢١ مليون دولار في عام ٢٠٠٤، على تهيئة الظروف المواتية للنجاح.

وبدون التجارة لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتكافئ. وبدون نمو اقتصادي لن تنمو إيرادات الضرائب. وبدون إيرادات من الضرائب لن يمكن استدامة الخدمات العامة المحسنة. إن المساعدة الإنمائية حافز للنمو، لكن المحرك الأساسي للتوسع الاقتصادي والتحول الإنمائي يكمن في السياسات العامة القوية على الصعيد الوطني، وفي وجود حكومة مسؤولة.

وقد منح مؤتمر قمة الألفية زحماً سياسياً للإصلاح، ثم، بعد عامين، توصلنا جميعاً، في مونتيري، بالمكسيك، إلى وصفة لتحقيق تنمية ناجحة - اتفاق آراء مونتيري. ورحب زعماء العالم بالحكم الرشيد والتملك المحلي للاستراتيجيات الإنمائية والتجارة والاستثمار الخاص بوصفها عناصر رئيسية للنمو الاقتصادي والازدهار.

في أفريقيا مثلاً، يعمل العديد من الزعماء الآن عن طريق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة)، وهم يربطون استئصال الفقر بالسياسيات العامة التي تعزز النمو والتجارة المستدامين والحكم الرشيد ومحاربة الفساد.

ولقد قامت الولايات المتحدة، من جهتها، بزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية متجاوزة النسبة التي تعهد بها الرئيس بوش في مونتيري عام ٢٠٠٢. تضاعفت المساعدة الأمريكية تقريباً منذ عام ٢٠٠٠، حيث ارتفعت من ١٠ بلايين دولار إلى ١٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٤. ويشكل ذلك نسبة ٢٥ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمها ٣٠ بلداً صناعياً من أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

لكن التاريخ أظهر أنه لا يمكن لأي مقدار من المساعدة المالية أن يكفل تحقيق التنمية ما لم تستخدم بصورة فعالة. إن المسألة الرئيسية في تمويل التنمية تكمن في فعالية المعونة. ويمكن التنسيق المحسّن بين المانحين أن يساعد في تحقيق ذلك، لكن الأهم هو السياسات العامة للحكومات المتلقية والتزامها بالقضاء على الفساد.

لقد أنشأ الرئيس بوش آلية تمويل ابتكارية جديدة - حساب التحدي الألفي - لمساعدة البلدان النامية التي تحكم بعادل وتستثمر في ترقية شعوبها وتشجع على الحرية الاقتصادية في "استئصال الفقر عن طريق النمو". والبلدان

إليكم. إن منح الشباب في جميع أنحاء العالم فرصة تحقيق أحلامهم أمر متروك لنا. ورؤياهم هي التزامات علينا.

والحقيقة الفاضحة بأن ٣٠ ٠٠٠ طفل يلقون حتفهم يوميا من أمراض يمكن الوقاية منها تتطلب منا جميعا بذل جهود إضافية. لذلك، من الأهمية البالغة بمكان أن الاتحاد الأوروبي وضع للمرة الأولى جدولا زمنيا محددا لبلوغ هدف ٠,٧ في المائة، وذلك يعني نسبة ٠,٥١ في المائة بحلول عام ٢٠١٠، ونسبة ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وستحترم الحكومة الألمانية ذلك الجدول الزمني، ونطلب إلى المانحين الآخرين أن يحدوا حذونا. وسنفي بجميع تعهداتنا المتصلة بتخفيف عبء الديون الذي تم الاتفاق عليه في اجتماع مجموعة الثمانية في غلينغلز.

واسمحوا لي أن أضيف ثلاث نقاط أخرى أعتقد أنها مهمة أيضا لهذه المناقشة.

إذا كانت التجارة تسمح بأي قدر من المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب، فإننا نحتاج الآن إلى اتخاذ قرارات في منظمة التجارة العالمية، وليس بعد خمس سنوات من الآن. وعلى وجه التحديد، نحتاج إلى قرارات تكون لصالح التنمية وتحرير التجارة وتؤدي إلى إنهاء الإعانات الخاصة بالصادرات الزراعية.

ثانيا، كما قال جميع زملائنا في هذه المناقشة، تمثل أسعار النفط المرتفعة عبئا ثقيلا على كاهل البلدان النامية الأشد فقرا والبلدان المستوردة للنفط، بوجه خاص، ونتجت عنها خسارة قدرها ٢,٧ في المائة من ناتجها الوطني الإجمالي. إن ذلك يزيد من حدة الفقر.

وهناك استنتاجان واضحا. أولا، يجب أن نعتمد على مصادر الطاقة المتجددة إلى درجة أكبر من ذي قبل. ثانيا، يجب أن نسعى لتحقيق قدر أكبر من الشفافية والفعالية في ما يتعلق بأسواق النفط. وذلك بالتحديد سبب المبادرة

ويجب أن تستخدم المعونة الخارجية أيضا في مساعدة البلدان على معالجة الأسباب الجذرية لحالات الطوارئ الإنسانية والمعقدة، بينما تقدم إغاثة فورية إلى الناس المحتاجين. وذلك يعني بناء مكونات إنمائية في جهود الإغاثة، وحتى يمكنها أن تنهي الاتكالية بصورة فعالة. ومن دون هذا لن يتم كسر حلقة الفقر وستتفاقم المخاطر.

إن التأكيد اليوم على شراكة مونثيري يؤكد مرة أخرى التزامنا المشترك بتحقيق النمو الاقتصادي والحكم الجيد. وإن نشر الحرية وزيادة الفرص الاقتصادية لجميع المواطنين يمثلان أضمن سبيل لانتشال مجتمعات بأسرها من الفقر واليأس.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):**

أعطي الكلمة لمعالي السيدة هايديميري فيز كوريك - زول، وزيرة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا.

**السيدة فيز كوريك - زول (ألمانيا) (تكلمت**

بالانكليزية): إننا بحاجة إلى أمم متحدة قادرة على بسط سلطة القانون وإنهاء ممارسة "القوة هي الحق". دعونا لا نفوت هذه الفرصة. إن محاولات إضعاف الأمم المتحدة باءت بالفشل. وهذا نأ جيد.

إننا نرحب جدا بحقيقة أن الأهداف الإنمائية للألفية تم التأكيد عليها مجددا في الوثيقة النهائية، وأن الزخم قد ازداد في الوقت ذاته في جهودنا لبلوغ أهدافنا الطموحة، بطريقة فعالة وحسنة التوقيت، وبخاصة هدف ٠,٧ في المائة.

إن تطبيق الحكم الرشيد في الكرة الأرضية كلها مهمة تاريخية. وتلك الرؤيا ليست مقتصرة على حكومات عالمنا. فقد وجدت في كولون، في الذكرى العشرين ليوم الشباب العالمي، قبل أربعة أسابيع، أن تلك الرؤيا تتجاوز نطاق ذلك الحدث. وقطعت وعدا لأولئك الشباب بأنني سأنقل رؤياهم

الإئتمانية للألفية، وترحب بالاتجاه الحالي لزيادة المساعدة الإئتمانية الرسمية على نطاق عالمي.

في مؤتمر مونتيري لعام ٢٠٠٢، اتفق المجتمع الدولي على أن اعتماد نهج شامل لتمويل التنمية، وهو ما يشمل تعبئة الموارد المحلية والمساعدة الإئتمانية الرسمية والتجارة والاستثمار، يُشكل أساسا لتحقيق الأهداف الإئتمانية للألفية. وتمشيا مع ذلك النهج فإن اليابان، بوصفها أكبر بلد مانح على مدى العقد الماضي، ستسعى جاهدة لتحقيق توسع استراتيجي في حجم مساعدتها الإئتمانية الرسمية من أجل ضمان مستوى موثوق به وكاف من المساعدة الإئتمانية الرسمية. وأود أن أشير إلى بعض المبادرات الأخيرة التي شاركت فيها شخصيا، وسأشير على وجه التحديد إلى عزم حكومتي على زيادة حجم مساعدتها الإئتمانية الرسمية لكي تبلغ في جملتها ١٠ بلايين دولار على مدار السنوات الخمس المقبلة، ومضاعفة معونتها لأفريقيا طوال السنوات الثلاث المقبلة. وبذلك فإن اليابان لا تزيد من حجم مساعدتها الإئتمانية الرسمية فحسب، بل إنها تحسّن أيضا نوعيتها وفعاليتها على أساس خطة العمل المعتمدة لتنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

أود أن أشير إلى تهجين تعتقد اليابان أنهما مهمتان بالنسبة للتنمية.

أولا الأمن البشري، الذي يتمثل كنهه في حماية الفرد وتمكينه. وأعتقد أن تحقيق الأهداف الإئتمانية للألفية يتعين أن يقترن بجهود ناجحة لضمان أن تستطيع الشعوب في كل أرجاء العالم أن تحيا حياتها في حرية وكرامة.

ثانيا، عززت اليابان بنشاط التعاون بين بلدان الجنوب، مع مراعاة ملكية البلدان النامية، وستواصل القيام بذلك. والشراكة الاستراتيجية الجديدة بين آسيا وأفريقيا، المعتمدة في إندونيسيا في نيسان/أبريل من العام الماضي، معلم

التي قدمتها ألمانيا في إطار مجموعة الثمانية. وينبغي أن تتناول الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي هذه المسألة.

ثالثا، يجب أن نعكف على استكشاف سبل جديدة عندما يتعلق الأمر بتمويل التنمية. إن مسألة المهام العالمية، من قبيل تخفيض حدة الفقر والحفاظ على بيئتنا الطبيعية، يجب تناولها على نطاق عالمي، وذلك يعني أن هناك حاجة أيضا إلى وجود صكوك مالية على نطاق مشابه. ولهذا السبب نؤيد، ونسأل الآخرين أن يؤيدوا، تنفيذ إجراءات مكافحة الجوع والفقر التي بدأها الرئيس لولا.

أخيرا، إننا بحاجة إلى نزع السلاح على نطاق عالمي. كما نحتاج إلى أن تترع جميع البلدان المعنية السلاح النووي. إنه لشيء مخجل أن الإنفاق العالمي على الأسلحة قد وصل الآن إلى مستوى يزيد على تريليون دولار، بينما لم يبلغ الإنفاق العالمي على التعاون الإئتماني سوى ٧٨ بليون دولار فحسب. وبالتالي، أناشد جميع الأطراف الفاعلة تحويل أولويات الإنفاق إلى التنمية من أجل مكافحة الفقر والجوع وأسباب تزايد أعمال العنف واستخدام القوة في العالم.

**الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالانكليزية):**

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نوبوتاكا ماشيمورا، وزير خارجية اليابان.

**السيد ماشيمورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية):** أود

أن أعرب عن الامتنان لإتاحة الفرصة لي للتكلم في هذا الاجتماع الهام.

أولا، أسمحوا لي أن أعيد التأكيد على أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة، ألا وهو تعزيز التقدم الاجتماعي وإيجاد مستويات أفضل للحياة في جو من الحرية أفسح. وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف، تلزم اليابان التزاما قويا بالأهداف

المنطقة، ولا سيما في قطاع الطاقة، بهدف تشجيع عمليات التكامل.

وأدى النجاح الاقتصادي والاستقرار السياسي وتنفيذ نظام تدريجي لتوزيع الدخل، في أقل من عامين، إلى تعليم ١,٥ مليون شخص القراءة والكتابة. وفي نفس الفترة، تمكن ٧٠٠ ٠٠٠ طالب، ممن اضطروا إلى ترك مدارسهم بسبب الفقر، من استئناف دراستهم.

وفي قطاع الصحة تم توفير الخدمات الطبية لـ ١٧ مليوناً من الفنزويليين الذين لم يتمكنوا في الماضي من الحصول على أي نوع من الرعاية الطبية. أما التركيز على التغذية والصحة والتعليم فقد عكس الإحصاءات السلبية التي سجلها فنزويلا في عام ٢٠٠٣ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز دراسات أمريكا اللاتينية، والتي نُشرت في الآونة الأخيرة. ومن المؤكد أن تلك المؤشرات ستبين في المستقبل المكاسب الراهنة.

وضمن إطار التضامن والتعاون، ومن خلال مبادرة النفط الكاريبي، سيتم تمويل ما يصل إلى ٤٠ في المائة من تكلفة النفط لمجموعة تضم ١٤ بلداً كاريبياً لمدة ٢٥ عاماً بسعر فائدة أقصاه ٢ في المائة. وعلى مدار ١٠ سنوات، سيبلغ ذلك التمويل قرابة ١٧ بليون دولار، وهذه خطة واضحة للتعاون بين الجنوب والجنوب.

ويمكنني أن أذكر العديد من الإحصائيات الأخرى المشجعة ولكن قيود الوقت تجبرني على الإيجاز.

إن التحدي الديمقراطي اليوم هو، قبل كل شيء، تحد اجتماعي وإنساني. فلا بد من فهمه على هذا الأساس بسبب ولاية شعوبنا وولاية كل البشرية.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):**  
أعطي الكلمة الآن للسيد خوسيه مانويل باروسو، رئيس المفوضية الأوروبية.

رئيسي على الطريق في ذلك المجال، وتلتزم اليابان بجعل هذه الاستراتيجية تؤتي ثمارها. وأحد أمثلة الدعم الذي تقدمه اليابان إلى هذه الشراكة الجديدة يتمثل في مفهوم شبكة الجامعة الإنمائية بين آسيا وأفريقيا، التي نسعى الآن لاستكشافها مع البلدان والمنظمات الأخرى المهتمة.

وكما ندرك جميعاً، فقد آن الأوان لترجمة التزاماتنا إلى أعمال حاسمة، وأؤكد للجمعية أن اليابان ستعمل إلى جانب البلدان الأخرى على تحسين رفاه الشعوب في جميع أرجاء العالم.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):**  
أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد آلي رودريغيز أركوي، وزير خارجية جمهورية فنزويلا البوليفارية.

**السيد رودريغيز أركوي (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية):** إن التقييم الذي يمكن أن تجريه اليوم لمؤتمر قمة الألفية وتوافق آراء موننتيري، في ضوء الحقائق السائدة، لا يدعو كثيراً إلى التشجيع بالفقر وعدم المساواة ما زالا ينموان في جميع البلدان بلا رادع، وعدم المساواة تزداد على وجه الخصوص بين البلدان وبين المناطق. وتبرز هنا بشكل كبير حقيقة مروعة، وهي أن هناك طفلاً يموت كل ثلاث ثوان بسبب الفقر.

إن النظام المالي الذي يحكم العالم اليوم يمارس ضغوطاً ويفرض أشكالاً على القوانين والمؤسسات في البلدان المتلقية للائتمانات أو المنح. وفي حين أن هذه المؤسسات بعيدة كل البعد عن تعزيز نظم المساواة في توزيع الدخل، فإنها توجد أنظمة أكثر رجعية على المستويين الوطني والأقليمي.

ولقد دخلت فنزويلا من جانبها في عملية حقيقية للإنعاش الاقتصادي تمكنها من معالجة مشاكلها الاقتصادية والمساهمة في العمليات التي تجري في البلدان الشقيقة في

ولكن، لا يوجد بلد نام أصبح في أي وقت بلدا متقدم النمو عن طريق المعونة وحدها. فالتجارة الدولية محرك بالغ القوة للتنمية المستدامة. وزيادة نصيب أفريقيا من التجارة العالمية بمقدار ١ في المائة من شأنها أن تحقق زيادة في الدخل بمقدار أربع أو خمس مرات كل عام عما تتلقى القارة حاليا من معونة.

لذلك، فإن المبادرة الأوروبية "أي شيء ما عدا الأسلحة" تسمح لجميع البضائع المستوردة من أقل البلدان نموا في العالم، باستثناء الذخيرة، بالدخول إلى الاتحاد الأوروبي من دون أية رسوم أو حصص نسبية. ولهذا يكون الاتحاد الأوروبي أكبر مصدر للمساعدات المتصلة بالتجارة في العالم، وذلك لمساعدة البلدان النامية على الاستفادة التامة من فرص الوصول إلى الأسواق وتطوير قدراتها التجارية. ولقد تعهدت في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية هذا الصيف بزيادة إضافية للمساعدات التجارية حتى تصل إلى بليون يورو سنويا. فالمعونة والتجارة سيساعدان البلدان التي تضطلع حكوماتها بالمسؤولية عن تنميتها. ومعونة الاتحاد الأوروبي تدعم الحكومات في جهودها لتعبئة الموارد المحلية، وتنفيذ سياسات فعالة للتنمية الوطنية، وبناء هياكل حكم خاضعة للمساءلة، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. هذا أمر ضروري.

إن التنمية متعلقة بالبشر، وهي ليست مجرد نظرية اقتصادية. وتعزيز وحماية حقوق البشر على الصعيد العالمي هما قيمة عالمية أساسية.

واعتقد اعتقادا راسخا أنه إذا تساوى الآخرون مع أوروبا في زيادة المعونة والتجارة والمبادرات الإنمائية، وإذا استطعنا دعم الجهود لتحقيق نتيجة ناجحة لجولة الدوحة الإنمائية من مفاوضات التجارة العالمية، وإذا أوفت البلدان

السيد باروسو (المفوضية الأوروبية) (تكلم بالانكليزية): لماذا نحن هنا اليوم؟ هل لكي نعرب عن القلق العام إزاء أكثر من بليون نسمة ما زالوا يعيشون في فقر مدقع؟ أم لتجاوز العبارات وتحويل هذا الاجتماع إلى مؤتمر قمة التقدم المفاجئ الذي يبدي فيه كل العالم رفضه لقبول الموت فقرا في عالم الوفرة؟

إن المخاطر كبيرة. فهناك قرابة ٢٥ ٠٠٠ شخص يموتون كل يوم لأنهم لا يملكون ما يكفي من القوت للطعام أو المياه النقية للشرب. وإنهاء تلك الحالة هو تحد لجيلنا. إننا نملك الموارد لكسب هذه الحرب على العوز. والآن، يمكننا هذا الأسبوع في نيويورك أن نثبت أننا نملك أيضا الإرادة لكسب هذه الحرب.

وللاتحاد الأوروبي دور طليعي في هذا الشأن. فنحن نقدم بالفعل ٥٥ في المائة من كل المساعدات الإنمائية الرسمية في جميع أنحاء العالم. واتفقنا هذا الصيف على الذهاب إلى أبعد من ذلك، إذ سنضاعف تقريبا المعونة الخارجية بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠. وسنخصص ٥٠ في المائة من هذه الزيادة على الأقل لأفريقيا.

لماذا فعلنا ذلك؟ لأن هدف الأمم المتحدة الطويل الأجل المتمثل في إنفاق ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على المساعدة الإنمائية الرسمية هدف قابل للتحقيق، وليس هدفا طموحا. إنه هدف ذو غاية، وهي إنهاء الفقر المدقع.

ولكن الأمر يتعلق أيضا بتقديم معونة أفضل وأكثر فعالية. ويتعلق أيضا بالترابط المنطقي للسياسات العامة، وتحسين إرسال المعونة وفك قيودها. وفي كل تلك المجالات، أظهر الإتحاد الأوروبي تصميمه على تحويل الطموحات الهامة إلى أفعال.

السادس، الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر هذا العام في هونغ كونغ، الصين.

ولقد أشار المدير العام لامي بالفعل إلى وجود مشاكل عديدة يواجهها المفاوضون، وإلى أنه لم يبق إلا وقت قصير جدا. وتم إحراز بعض التقدم في مجالات مختلفة للمفاوضات، وهي الزراعة، ووصول منتجات غير زراعية إلى الأسواق، والخدمات، والقواعد والمعاملة الخاصة والتفضيلية. وبدأت المفاوضات بشأن التسهيلات التجارية بمشاركة قوية من البلدان النامية. ولكن لنكن واضحين، فهذا التقدم لا يقترب على الإطلاق من الحد الكافي في طريقنا نحو هونغ كونغ. ولا نرى تقدما في المسائل الأساسية، التي من شأنها أن تساعد على كسر الجمود العميق للتقدم في شتى المجالات.

على العموم، يبدو أن هناك شعورا مجددا بالتأزم والإحباط. كما أننا نشهد إحياء للمناقشة العقيمة بشأن العملية بدلا من التفاوض على الجوهر. وأحد أسباب عدم إحراز تقدم أن القليل جدا من الدعم السياسي الذي ظهر في اجتماعات وزارية متعاقبة قد تحول إلى تقدم ملموس في المجموعات المتفاوضة. وعلى الجميع التزام عام بإحراز تقدم. ولكن عندما يصل الأمر إلى التفاصيل، تغطي المواقف الدفاعية المألوفة. ومن الأهمية البالغة أن يعاد تنشيط المفاوضات في الأشهر المتبقية قبل أن نذهب إلى هونغ كونغ، وأن نجدد الزخم في أقرب وقت ممكن. ويتعين القيام بعمل مكثف في الربع الأخير من السنة قبل أن نتمكن من رؤية أي نتائج إيجابية.

لا تزال الطموحات عالية بتحقيق نتائج هامة حينئذ بالنسبة إلى طيف واسع من المسائل المتنوعة، وهذا ضروري إذا ما توفرت لنا الفرصة لإنهاء الجولة في وقت جيد. إن اجتماع هونغ كونغ يجب أن يأخذنا إلى آخر مرحلة من

النامية بنصيبها من الصفقة، سيكون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في متناول أيدينا.

إن الاختيار المتاح لنا اليوم واضح، فإما أن نغض الطرف أو نضاعف جهودنا. ولقد اضطلعت أوروبا بدور طليعي هنا. فنحن نستطيع أن نفعل المزيد، وهذا ما سنفعله. أمل وأعلم أن الآخرين سينضمون إلينا.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):**  
أعطي الكلمة الآن للسيد كيكوريير على أزد رانا، نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.

**السيد رانا (منظمة التجارة العالمية) (تكلم بالانكليزية):** إنه امتياز وشرف لي أن أحاطب الجمعية بالنيابة عن منظمة التجارة العالمية والمدير العام الجديد، السيد باسكال لامي، الذي يبعث إليكم أطيب تمنياته. لقد اضطرر إلى البقاء في جنيف بغية عقد اجتماعه الأول للجنة المفاوضات التجارية.

استمعنا هذا الصباح إلى متكلمين عديدين يتكلمون عن التجارة الدولية، التي هي إحدى غايات الأهداف الإنمائية للألفية وتحتل موقعا بارزا في توافق آراء مونتيري المعني بتمويل التنمية. ولكن كما نعلم جميعا، لم تتحقق بعد القدرة الكامنة للتجارة الدولية على الإسهام في التنمية. ولقد أدرك الأمين العام كوفي عنان، وهو أحد المؤيدين الأقوياء للنظام التجاري المتعدد الأطراف، أن الجولة الحالية لمفاوضات التجارة في منظمة التجارة العالمية فرصة لتصحيح تلك المشكلة ولترجمة الأقوال إلى أفعال. وفي مؤتمر القمة هذا، عرض على زعماء العالم التحدي المتمثل في الالتزام بإتمام الجولة في موعد أقصاه عام ٢٠٠٦، وضمن الوفاء الكامل بوعود التنمية. ويؤسفني القول إن المعدل الحالي للتقدم مازال غير كاف على الإطلاق لضمان الوفاء بالموعد النهائي لعام ٢٠٠٦. والنقطة المرجعية التالية للتفاوض هي المؤتمر الوزاري

بعد خمس سنوات من قيام أمم المجتمع العالمي باعتماد الأهداف. إن وعود إعلان الألفية لم يتم الوفاء بها. والموارد المالية التي حددت في توافق آراء مونتيري لم توفر كلها. والأعمال الرئيسية بشأن تمويل التنمية التي اتفق عليها رؤساء الدول والحكومات لم تنفذ تماما.

ونتيجة لهذا يظل أكثر من بليون شخص يعيشون في فقر مدقع. ولا تزال الفتيات عاجزات عن الالتحاق بالمدارس. ولا تزال معدلات وفيات الرضع مرتفعة. ولا تزال النساء يلقين حتفهن أثناء الولادة. ويستمر انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية في التصاعد. ولا تزال البيئة تدمر. ولا تزال المسائل العالمية في ما يتعلق بالتجارة والديون والمساعدة الإنمائية الرسمية غير محسومة.

ويتم بشكل مستمر تذكير البلدان النامية بأنها مسؤولة عن تعبئة الموارد المحلية. ولكن كيف يمكنها أن تجني مزيدا من الضرائب بينما تعاني اقتصاداتها من الركود وقد أوقف نموها الطبيعي نتيجة لشروط التبادل التجاري المحففة وأعباء الديون الطاغية وبرامج التكيف الهيكلي؟

إننا نستنكر المشروطيات المطبقة على برامج التكيف الهيكلي، والتي ترغم البلدان على أن تفتح أسواقها ومواردها الطبيعية للاستثمار الأجنبي.

إن البلدان النامية لا تطالب بأن يتحلى المستثمرون الأجانب بالمسؤولية عن التقييد بالممارسات التجارية فحسب؛ بل يجب أيضا أن يتحلوا بالشفافية في عملياتهم، ويجب أن يخضعوا للمحاسبة أمام البلدان التي تستضيفهم، البلدان التي يستغلون مواردها الطبيعية بقصد تحقيق الأرباح.

التجارة هي المصدر الخارجي الوحيد الأكثر أهمية لتمويل التنمية. ومن المتناقضات أن بلدانا نامية عديدة تستمر في المعاناة من شروط التبادل التجاري المحففة. وكما ذكر مسؤول رسمي أفريقي بصورة مؤثرة، "طلبتم أن نسدد

المفاوضات. وهذا بدوره يعني أنه يتعين أن تعرض على الوزراء مجموعة مقدر عليها من القرارات الرئيسية للنظر فيها. وإذا قدم للوزراء عدد كبير من القرارات لاتخاذها، فإن الاجتماع الوزاري سيفشل.

تقوم الحاجة إلى تغيير سرعة المفاوضات وتقوم حاجة أكبر إلى تغيير طريقة التفكير والنهج المتبع. لقد طال الانتظار كثيرا للانتقال من تحديد المشاكل إلى حلها، ومن الصعيد التقني إلى الصعيد السياسي، ومن العموميات إلى التفاصيل الدقيقة. وبمراعاة مبدأ المشروع المنفرد الكامل، الذي عوجبه لا يعتبر الاتفاق اتفاقا إلا بعد الاتفاق على كل شيء، ينبغي للمتفاوضين أن يُبدوا قدرا أكبر من الاستعداد لتلبية احتياجات بعضهم البعض. نحن بحاجة إلى تسخير طاقة خلاقة أقل لتقرير من كان السبب في الفشل في كل شيء وطاقة أكبر لإيجاد الحلول التي يمكن للجميع أن يتشاطروها.

العالم النامي والمجتمع الدولي سيخسران كثيرا إذا فشلت جولة الدوحة. وإذا توفرت الإرادة السياسية، فإن المجتمع الدولي لديه أيضا البصيرة والحنان والطاقة لكفالة أن جولة الدوحة لن تفشل.

ختاما، باسم منظمة التجارة العالمية، أود أن أنقل للأمم المتحدة أفضل تمنياتنا بمناسبة الذكرى السنوية الستين الميمونة. لقد أحطت علما بكل التعليقات المدلى بها عن جولة الدوحة وعن الحاجة إلى نجاح المفاوضات واجتماع هونغ كونغ. وستنقل حسب الأصول.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):**  
أعطي الكلمة الآن للسيدة ليونور بريونس، مديرة الرصد الاجتماعي.

**السيدة بريونس (الرصد الاجتماعي) (تكلمت بالانكليزية):** الأهداف الإنمائية للألفية لن يتم الوفاء بها بحلول عام ٢٠١٥. ذلك هو تقييم منظمات المجتمع المدني

إن أزمة الدين المستمرة بلا انقطاع تؤكد الحاجة إلى إصلاح النظام المالي الدولي. إننا نطالب المؤسسات المتعددة الأطراف بالشفافية والخضوع للمساءلة. إن صوت وتصويت البلدان النامية في مجالس إدارات تلك المؤسسات يجب تقويتها. وبالمثل نحث أعضاء الجمعية العامة على تخصيص موارد أكثر للنهوض بالمساواة بين الجنسين كل في بلده.

ما فتى رؤساء الدول وقادة الحكومات طيلة عقود يصدرون الوعود، بما في ذلك في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية عام ١٩٩٥ ومؤتمر بيجين العالمي المعني بالمرأة عام ١٩٩٥، ومؤتمر قمة مجموعة الدول السبع عام ١٩٩٩، ومؤتمر قمة الألفية عام ٢٠٠٠، والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية عام ٢٠٠٢، ومؤتمر قمة جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢، ومؤتمر قمة مجموعة الدول الثماني في غلنديلس عام ٢٠٠٢.

وعود وعود. هذه الدورة للجمعية العامة ليست مناسبة لإصدار مزيد من الوعود. لقد آن أوان الوفاء بالوعود القديمة والجديدة. إن فقراء العالم لا يسعهم أن ينتظروا حتى عام ٢٠١٥. أوفوا بوعودكم.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):**  
أعطي الكلمة الآن للسيد رجاء كومار غبتا، شريك على الصعيد العالمي لمؤسسة مكثري وشركاه.

**السيد غبتا (مكثري وشركاه) (تكلم بالانكليزية):**  
لقد قضيت جل حياتي في الحوار بين الأعمال التجارية والحكومات والمجتمع المدني. وأخاطب الجمعية اليوم كمؤمن صادق في فكرة أن الثلاثة إن عملوا معا في شراكات من القطاعين العام والخاص - الصندوق العالمي، على سبيل المثال - فإن عالمنا ستسير الأمور فيه بصورة أفضل. لكن الريبة وسوء الفهم يمنعان عملنا معا بتواتر أكبر. وعندما يحدث ذلك فإننا جميعا نخسر. الأعمال التجارية تخسر

ديوننا، فسدناها. وطلبتم منا أن نعيد هيكلة اقتصاداتنا. وعان شعبنا معاناة لا توصف، لكننا أعدنا هيكلتها. بل إنكم طلبتم منا أن نغير زعماءنا، فغيرناهم. لكنكم ترفضون أن تشتروا منتجاتنا من القطن والكاكاو والمنتجات الأخرى".

الزيادة الكبيرة المنشودة في المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية لم تتحقق. ويرفض عدد من البلدان الغنية بدأب أن يفي بالتزامه الذي قطعه قبل ٣٠ سنة بأن يخصص للمساعدة نسبة ٠,٧٪ من ناتجه القومي الإجمالي. إننا نلتبس من الجمعية العامة أن تُذكر الدول الأعضاء التي لم تف بالتزامها بأن تفي بذلك الوعد.

لقد مر عقدان على أزمة الدين العالمية الأخيرة. والأطفال الذين بقوا على قيد الحياة بعد تلك الأزمة بلغوا من العمر الآن ٢٠ سنة. إنهم ما زالوا يحملون ندوب جراح سوء التغذية وقلة التعليم وتدهور الصحة. لقد حرّموا بطريقة مأساوية من القدرات الأساسية لتطور الإنسان.

أزمة الديون ما زالت تحرق الأخضر واليابس في بلدان كثيرة في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. ولئن كانت مجموعة الدول الثماني قد ألزمت نفسها بإلغاء كل ديون البلدان الفقيرة المستحقة المثقلة بالديون، فإن البلدان التي من باب اللطف توصف بأنها البلدان ذات الدخل المتوسط تترنح على حافة الكارثة إذ تتصارع مع ديون لا يمكنها الاستمرار في تحملها. وقد تعرضت تلك البلدان لصدمات أشد بفعل الكوارث الطبيعية وشروط التبادل التجاري المحففة ونزيف الدماء والصراع. لذلك نحث الجمعية العامة على أن تساند تخفيف ديون البلدان ذات الدخل المتوسط التي دمرت الكوارث الطبيعية مثل سونامي اقتصاداتها وكذلك البلدان التي تعاني من مستويات عالية من الفقر والديون.

ترتكب خطأ أخلاقيا بتفضيلها الربح على حساب البشر. وهي أيضا ترتكب خطأ إداريا بالاستثمار في النواحي التي لا تعود إلا بمكسب قصير الأجل. وهي تفشل في بناء أسواق طويلة الأجل وفرص طويلة الأجل، وكلاهما صلب نجاح المشاريع التجارية.

والمصلحة الذاتية المستنيرة تقتضي إرسال كبار رجال الأعمال إلى مائدة التنمية، ليكونوا شركاء في بناء الاستراتيجيات الإنمائية، وينضموا إلى شركات بين القطاعين العام والخاص، وينخرطوا، حسب الاقتضاء، في مسيرة حب البشر. وأقول لقادة دوائر الأعمال: لا تفعلوا هذا تحت أية ضغوط؛ بل أفعلوه لأنكم بذلك ستبنون مجتمعات أكثر قوة، تزخر بمواطنين ناجحين سيصبحون عما قريب موظفين وعملاء لكم.

وللحكومات أقول إنها لا يمكن أن تأمل في تحقيق التنمية في غياب المشاريع التجارية. ولكن المشاريع التجارية تحتاج بحق إلى أن تكون الحكومات ناجحة أيضا. وحيثما نلمس الدليل على أن القطاع الخاص يحقق التنمية، وفي كل حالة بلا استثناء، نجد أن الحكومة قد هيأت له الظروف السليمة. فالحكومات، والحكومات وحدها، عليها أن تُرسي هذه الظروف: الظروف التي تُمكن قطاع الأعمال من النمو، وهذا بدوره يمكن المجتمعات من الازدهار.

وأولا، وقبل كل شيء، يمكن، في أكثر الاقتصادات تخلفا، أن يؤدي ما تقدمه البلدان الغنية من معونة وتمويل ابتكاري إلى خلق العتبة الدنيا المطلوبة لازدهار القطاع الخاص. وعندما يجري السعي بنشاط وراء تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعندئذ فقط، يمكن أن تبدأ دورة التنمية القوية الفعالة وحينذاك، يحدد الزعماء في كل بلد الإطار لإدارة المشاريع التجارية المحلية، بإقامة دوائر أعمال وياغلاقها، ووضع قواعد اللعبة في صيغة رسمية. وهم، فضلا عن ذلك، ينشؤون الإطار للقدرة التنافسية الوطنية، وحماية

الفرصة، والحكومات تخسر المصادقية، والمجتمع يكون أكبر الخاسرين.

وعليه، اسمحوا لي أن أبدا بالإعراب، بأقوى العبارات الممكنة، عن إيماني وعن خبرتي بأن النمو الاقتصادي وطموحاتنا من أجل استئصال شأفة الفقر تتوقف على طاقة ودينامية المشاريع التجارية والتجارة. فلا يمكنني، في واقع الأمر، أن أتصور استراتيجية إنمائية لا يكون القطاع الخاص جزءا منها أو هاديا لها.

ومع ذلك، فعندما نتفحص الحالات التي نجحت فيها التنمية نجد أنه، في كل حالة بلا استثناء، كانت المشاريع التجارية هي محرك التنمية لأنها تشكل القوة الدافعة التي تشغل الدورة الاقتصادية الفعالة التي تنشأ فيها مشاريع جديدة، وتُخلق وظائف جديدة، وتكتسب مهارات جديدة، ويبدأ فيها ارتفاع الدخل. وسرعان ما يتحقق النمو والإنتاجية، مما يحفز على مزيد من التجديد والكفاءة، ويأتي بالمنتجات والخدمات التي يريدها الناس ويحتاجونها. وبالتوازي، يكتسب الناس الفرصة والتمكن والكرامة.

والحقيقة المجردة هي أنه بدون المشاريع التجارية لا يوجد أمل في التنمية، وعلى المدى البعيد لا تقوم المشاريع التجارية في غياب التنمية.

واسمحوا لي أن أبدا بموضوع المشاريع التجارية. إن حيوية قطاع الأعمال ذاتها تكمن في النمو. والنمو ضرورة يطلبها أصحاب المصالح. ولكن الأهم هو أنه الحافز الملهم للعمال ولالإدارة. واليوم، لا تتوانى الشركات في السعي وراء تكنولوجيات جديدة وأسواق جديدة للمنتجات، واقتصادات جديدة. إلا أن العديد من هذه الأسواق ما زال ناميا، حيث ما زال العديد من هذه البلدان في طور التنمية.

وعليه، يتطلب الأمر إيجاد نهج جديد. والشركات التي تتبع نهجا قصير النظر تقع في أخطاء جوهرية. فهي

العمال، وإنفاذ العقود، وحماية حقوق الملكية الفكرية وغيرها من الممتلكات.

وأود أن أحث الزعماء على أن يكون لديهم توقعات كبيرة لما يمكن أن يحققه قطاع الأعمال؛ وكيف يمكن للمشاريع التجارية أن تأتي بما هو أكثر من الاستثمار، أي الخبرات والقدرات أيضا؛ وكيف يمكن لقطاع الأعمال ألا يوفر المشاريع فحسب، بل أن يُساعد أيضا في بناء الهياكل الأساسية، وإيصال المنافع العامة. وقد تبدو تلك الطموحات كما لو كانت مُغالى فيها أكثر مما ينبغي، ولكنني أعتقد أن التنمية التي تعجز عن النهوض بأفضل المشاريع التجارية، ليست سوى تنمية متدنية أكثر من اللازم.

إننا جميعا بحاجة إلى أن نرقى إلى مستوى الحدث. وأعرف أن الكثير من الإصلاحات الحكومية التي أتكلم عنها تتطلب الشجاعة والمخاطرة السياسية. وهذه القاعة تضم العديد من الساسة المحنكين، ولكنني في مقابلاتي مع وكلاء الشركات حول العالم، أرى المزيد والمزيد من رجال الأعمال يتحولون إلى ساسة أيضا. وثمة أدلة متنامية على أن الأفكار المشايعة المتحجرة التي تهدد التعاون يمكن أن تصبح في عداد الماضي.

وأحث كل قائد على مستوى العالم، وكذلك زملائي من كبار رجال الأعمال، على التمسك بهذه الفرصة، والتصرف لخدمة مصلحتنا الذاتية المستنيرة، والعمل معا بروح من الشراكة الحقيقية.

**الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):**  
استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه المناقشة.

وبهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت جلستها المنفصلة المتعلقة بتمويل التنمية، والمرحلة الحالية من نظرها في البند ٥٣ من جدول الأعمال المؤقت.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٢٥.